مجلة علمية

دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة تصدر
عن المركز الليبي للدراسات
العدد الثاني عشر، يناير 2026م

المركز الليبي للدراسات
ورسم السياسات

في هذا العدد

1 الفجوة التنفيذية في السياسات العامة الليبية
2 أثر الابتكار في المنتجات المالية على تنويع مصادر الدخل
3 مركزية القيادة في السياسة الخارجية للدول النامية
4 الشباب الليبي بين آليات الاستقطاب وسياسات التمكين
5 أزمة العدالة الجنائية في ليبيا (بطء التحقيق الابتدائي أنموذجا)
6 نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد
7 دور منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام وتنفيذ أهداف خطة التنمية (2015-2030م)
8 ندوة واقع العمل الحزبي في ليبيا
9 السياسة العامة.. تنظيم وتقويم

دراسات وسياسات

دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة ربع سنوية تعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

العدد الثاني عشر أكتوبر 2025

كل ما ورد في الأوراق يعبر عن رأي الباحثين ولا يتحمل المركز المسؤولية عن مضمونها

الفهرس

1. معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات 4

2. الافتتاحية 5

3. الفجوة التنفيذية في السياسات العامة الليبية: تحليل جذور الخلل بين التصميم النظري والتطبيق العملي (2011-2024). 8

4. أثر الابتكار في المنتجات المالية على تنويع مصادر الدخل دراسة تطبيقية أداء المصارف الليبية 39

5. مركزية القيادة في السياسة الخارجية للدول النامية قراءة تحليلية لتغير السياسة الخارجية الليبية تجاه بريطانيا 1951-1984 73

6. الشباب الليبي بين آليات الاستقطاب وسياسات التمكين: دراسة في المسارات والسياسات..... 100

7. أزمة العدالة الجنائية في ليبيا (بطء التحقيق الابتدائي أنموذجا) 134

8. دور منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام وتنفيذ أهداف خطة التنمية (2015-2030م) (ليبيا نموذجاً) 168

9. ندوة واقع العمل الحزبي في ليبيا 194

10. السياسة العامة..تنظيم وتقويم 219

معايير وضوابط المشاركة في مجلة دراسات وسياسات

أولًا: هُوية المجلة ودورية الإصدار

- تصدر المجلة بصفة دورية ربع سنوية.
- تُعنى المجلة بالشأن الليبي في مختلف أبعاده: السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، الأمني والقانوني.
- تُركز المواد المنشورة على القضايا ذات الصلة المباشرة بالواقع الليبي الراهن، بما يسهم في تشخيص التحديات وتقديم الحلول العملية، ودعم مسارات التغيير والتنمية.

ثانيًا: نطاق الموضوعات

- تُخصص في كل عدد أبواب ثابتة لثلاثة مجالات رئيسية: السياسة، الاقتصاد، والسياسات العامة.
- يتم تخصيص أبواب متغيرة لتناول موضوعات أخرى مثل: الأمن، القانون، المجتمع، الثقافة، وغيرها من المجالات ذات الصلة.

ثالثًا: المعايير التحريرية

- الالتزام بالموضوعية والصرامة الأكاديمية في الطرح والتحليل.
- الامتناع عن نشر أي محتوى يتضمن إساءة شخصية، أو تجريحًا بحق الأفراد، أو الكيانات السياسية أو المكونات الاجتماعية والثقافية.
- منح الأولوية للأبحاث والدراسات التي تعالج قضايا راهنة وتقدم تصورات أو مقترحات للتطوير والإصلاح والتنمية.

رابعًا: التحكيم العلمي

- تعتمد المجلة آلية التحكيم العلمي المزدوج.
- يُحال كل بحث إلى محكّمين اثنين على الأقل، وفي حال تعارض قراريهما يُحال إلى محكّم ثالث للفصل.
- يُراعى في اختيار المحكّمين التخصص والخبرة العلمية بما يضمن جودة التقييم ونزاهته.

خامسًا: المسؤولية العلمية

- يتحمل الباحث كامل المسؤولية عن الأمانة العلمية، ودقة ما يورده من معلومات وبيانات.
- يُسمح بالاقتباس من المواد المنشورة في المجلة بشرط الإشارة الصريحة إلى المصدر.
- جميع الآراء المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها فقط، ولا تمثل بالضرورة موقف المجلة أو المؤسسة الصادرة عنها.

سادسًا: متطلبات النشر

- حجم الأبحاث المقبولة للنشر يتراوح بين 5000 - 7000 كلمة، متضمنة الجداول والأشكال والمراجع.
- يشترط تقديم البحث بصيغة القالب المعتمد من المجلة.
- يُلزم الباحث بتدقيق البحث لغويًا قبل التقديم.

سابعًا: قواعد التوثيق والمراجع

- تعتمد المجلة نظام هارفارد (elytS dravraH) للتوثيق.
- التوثيق داخل المتن يتم بطريقة تسلسلية، مع الالتزام بالخطوط التالية:
  - اللغة العربية: gnittesepyT cibarA حجم 12.
  - اللغات الأجنبية: namoR weN semiT حجم 10.

تُرتب قائمة المراجع أبجديًا في نهاية البحث بدءًا باللقب ثم الاسم، وفق قواعد هارفارد.

أمثلة للتوثيق:

1. لكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، بلد النشر: دار النشر، سنة النشر.
2. الدوريات: اسم الباحث، "عنوان البحث"، اسم المجلة، العدد، تاريخ النشر.
3. المصادر الإلكترونية: اسم الباحث، "عنوان البحث"، مكان النشر، تاريخ النشر، تاريخ الاطلاع، الرابط الإلكتروني.

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

أحبتي قراء مجلة دراسات وسياسات،

يسعدنا أن نرحب بكم في العدد الثاني عشر من مجلتنا، التي نواصل من خلالها تقديم رؤى دقيقة ومبتكرة، تسلط الضوء على مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية في ليبيا. إن إستراتيجيتنا في تناول المواضيع، تعكس التحديات والفرص التي تواجه مجتمعنا، وتأتي هذه النسخة لتقدم مجموعة من البحوث والدراسات القيمة، التي تعتمد منهجيات علمية وتقنيات تحليلية متقدمة.

تتضمن هذه الطبعة مجموعة من المواضيع التي تبرز الفجوات بين النظرية والتطبيق، كما هو الحال في موضوع "الفجوة التنفيذية في السياسات العامة الليبية". نُسلط الضوء أيضًا على دور الابتكار في المجال المالي، وتأثيره على تنويع مصادر الدخل في المصارف الليبية، وهو موضوع يكتسب أهمية متزايدة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

كما نتناول مركزية القيادة في السياسة الخارجية للدول النامية، مع تحليل دقيق للتغييرات التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية تجاه بريطانيا في الفترات الزمنية بين 1995-1984. ونتابع من خلال دراسة شاملة تناول واقع الشباب الليبي، بين آليات الاستقطاب وسياسات التمكين، مما يتيح لنا فهم الرهانات المرتبطة بالشباب في مجتمعنا.

إن أزمة العدالة الجنائية تمثل تحديًا آخر نحتاج إلى تسليط الضوء عليه، حيث نتناول بطء التحقيقات كحالة دراسية تمثل جزءًا من الصورة الأكبر لمشكلات العدالة في ليبيا. وفي ختام عددنا، نسلط الضوء على دور منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام ورؤية ليبيا النموذجية لتنفيذ أهداف خطة التنمية بين عامي 2015 و2012.

وفي الختام ندعو جميع الكتاب والباحثين المهتمين بإثراء المحتوى الأكاديمي في مجلتنا أن يقدموا دراساتهم وأبحاثهم للأعداد القادمة، فنحن نؤمن بأهمية تعزيز الجهود البحثية، وتبادل الأفكار والآراء التي تساهم في تطوير المجتمع.

نتمنى لكم قراءة ممتعة وملهمة

مع خالص التقدير والاحترام،

أ. د. كمال سالم الشكري

رئيس التحرير

الفجوة التنفيذية في السياسات العامة الليبية: تحليل جذور الخلل بين التصميم النظري والتطبيق العملي (2011-2024).

أ.د.محمد علي عزالدين

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا الخمس

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى تحليل الفجوة التنفيذية في السياسات العامة الليبية خلال الفترة (2011–2024)، من خلال دراسة الأسباب البنيوية والسياسية والأمنية، التي أدّت إلى اتساع التباعد بين الصياغة النظرية للسياسات وواقع تنفيذها العملي. أظهر التحليل أن مرحلة الإعداد نفسها تعاني من اختلالات معرفية جوهرية، أبرزها ضعف البيانات، وغياب الدراسات التشخيصية، وتشتّت التخطيط؛ مما يجعل السياسات في أصلها غير قابلة للتطبيق. كما بيّن البحث أنّ البيئة السياسية الليبية، القائمة على الانقسام المؤسساتي وتعدد مراكز القرار، أدت إلى زعزعة الشرعية التنفيذية، وتعطيل قدرة الحكومة على فرض سياساتها على كامل الإقليم.

وفي المستوى الأمني، كشف البحث أنّ انتشار السلاح، ووجود قوى مسلّحة غير خاضعة للدولة، وانهيار منظومة الضبط الرسمية، كلها عوامل قوضت وظيفة الدولة التنفيذية، وأخضعت السياسات لميزان القوة بدل المعايير المؤسسية. كما أثّرت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية—مثل: تراجع الإيرادات، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وتراجع الثقة المجتمعية—على قدرة الدولة على تنفيذ السياسات التنموية والخدمية. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ الفجوة التنفيذية ليست نتيجة ظرفية، بل هي ظاهرة مركّبة تُعيد إنتاج نفسها عبر ضعف المؤسسات، وتغلغل الفاعلين غير الرسميين، وغياب آليات التقييم والمتابعة. وأوصى البحث بضرورة توحيد المؤسسات السياسية، وبناء جهاز إداري مهني، وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز الحوكمة والشفافية، بما يمكّن الدولة من تحويل السياسات من نصوص نظرية إلى نتائج عملية ملموسة.

الملخص بالإنجليزية

This research examines the implementation gap in Libyan public policies between 2011 and 2024، analyzing the structural، political، and security-related factors that have widened the divergence between policy formulation and actual implementation. The findings reveal that the policy design stage is itself afflicted by fundamental knowledge deficiencies، including weak data systems، a lack of diagnostic studies، and fragmented planning processes—conditions that render many policies unimplementable from the outset. Politically، institutional fragmentation and competing centers of authority have undermined executive legitimacy and hindered the state's ability to enforce policy decisions .across the country

On the security front، the proliferation of weapons، the dominance of non-state armed groups، and the collapse of formal security institutions have further weakened the state's capacity to implement public policies، making execution contingent on power dynamics rather than institutional mandates. Economic contraction، widespread informality، and declining public trust have also shaped implementation outcomes، limiting the effectiveness of development and service-delivery policies. The study concludes that the implementation gap in Libya is not a temporary administrative failure but a systemic phenomenon reproduced through institutional weakness، informal power networks، and the absence of monitoring and evaluation mechanisms. It recommends institutional unification، professionalization of the civil service، security sector reform، and strengthened governance and transparency .as essential steps to translating policy intentions into tangible outcomes

المقدمة :

في أعقاب التحول التاريخي الذي شهدته ليبيا عام 2011، برزت فجوة هيكلية عميقة تُلقي بظلالها على مسار بناء الدولة، بين ضجيج الخطط الرسمية وصمت الواقع الميداني، فخلال العقد الممتد من 2011 إلى 2024، تحولت ليبيا إلى مختبر مأساوي لسياسات فاشلة: فمع كل حكومةٍ جديدة، تُطرح استراتيجياتٌ وطنيةٌ رنانةٌ مدعومةً بخرائط دولية، لكنها تتحطم عند أول احتكاك بالواقع المعقد. هنا يُثار السؤال المحوري، هل يكمن الإخفاق في عجز النخب على صياغة سياسات واقعية عملية تستشرف تعقيدات البيئة الليبية؟ أم الخلل يكمن في انهيار شروط التنفيذ تحت وطأة الانقسام السياسي، وهيمنة الميليشيات، وغياب المؤسسات الفاعلة؟ أم في تفاعل تراكمي بين الاثنين؟

سعى الباحث عبر هذا الجهد أن لا يكتفي برصد مظاهر الفجوة بين ما يقرر في الغرب أو الشرق، أو ما يطبق من سياسات في الشرق أو الجنوب، بل يتعمق إلى تشريح جذورها العضوية عبر تحليل نقدي لسياسات محورية جسدت هذه الإشكالية، فهو يستكشف من خلال وثائق التصميم الرسمية وشهادات المنفذين، كيف تُنتج البيئة الهشة سياسات معاقة، وكيف تغذي السياسات غير القابلة للتطبيق مزيدًا من الهشاشة، كما يحلل دور العوامل الخارجية في تشويه التصميم، وتأثير المركزية البيروقراطية في تجفيف مشاركة المجتمعات المحلية .

فالتحديات كثيرة والمعوقات جليلة، وهي أمام عجز المصمم والراسم وغياب كفاءة وقدرة المنفذ: فصانع السياسة في العاصمة المنقسمة يفتقر غالبًا للمعرفة الميدانية باحتياجات الجنوب الليبي، بينما يُحاصر المنفذ المحلي بشبكة من القيود الأمنية، والموارد المفقودة، والولاءات والانتماءات القبلية المتضاربة، هذه التحديات هي ما يجعل الفجوة التنفيذية في ليبيا أكثر من مجرد أزمة إدارية، إنها تعبير عن أزمة شرعية سياسية، وأزمة هُوية وتغلغل، وانهيار العقد الاجتماعي، وتآكل فكرة الدولة نفسها.

-إشكالية البحث:تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذا البحث حول السؤال الآتي:»ما طبيعة الفجوة التنفيذية في السياسات العامة الليبية بعد 2011؟

،وما العوامل البنيوية والسياسية والأمنية التي أدت إلى اتساع الانفصال بين الصياغة النظرية للسياسات وواقع تنفيذها العملي؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة منالتساؤلات الفرعية تتعلق بضعف البنية المعلوماتية، وغياب التخطيط المؤسسي، وتشتت السلطات، وتدهور البيئة الأمنية، وضعف القدرات الإدارية، وتغوّل الفاعلين غير الرسميين، وغيرها من العناصر التي تفسّر تراكم فجوات التنفيذ عبر السنوات الماضية.

-الفرضية: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية للبحث «الفجوة التنفيذية نتاج تفاعل معقد بين خلل هيكلي في صنع السياسات مع غياب القدرة على التنفيذ، تعززه بيئة سياسيةأمنية غير مستقرة».

-أهمية البحث:

1- يساهم البحث في سد فجوة معرفية حول طبيعة الفجوة التنفيذية في السياق الليبي، عبر تحليل منهجي يربط بين مرحلة الصياغة وواقع التنفيذ، وهو مجال ما يزال محدود الدراسة عربياً.

2- يساهم في توضيح الأسباب البنيوية والسياسية والأمنية التي تعطل تنفيذ السياسات، مما يتيح لصنّاع القرار تطوير استراتيجيات أكثر واقعية وقابلية للتطبيق.

3- يتناول البحث مشكلة تؤثر مباشرة في أداء مؤسسات الدولة، وفي جودة الخدمات العامة، وفي ثقة المواطن بالحكومة، ما يجعل نتائجه ذات صلة بجهود الإصلاح وبناء الدولة.

-أهداف البحث:

1-تحليل طبيعة الفجوة التنفيذية في السياسات العامة الليبية خلال الفترة (2011–2024).

2-تحديد العوامل البنيوية والسياسية والأمنية، التي أدت إلى اتساع الفجوة بين صياغة السياسات وتنفيذها.

3-تقييم قدرة مؤسسات الدولة على تحويل النصوص والسياسات النظرية، إلى برامج عملية قابلة للتطبيق.

4-توضيح تأثير الانقسام المؤسسي والبيئة الأمنية في تعطيل تنفيذ السياسات العامة.

-المنهجية العلمية:

المنهج الوصفي التحليلي: يُستخدم لوصف واقع السياسات العامة بعد 2011، وتحليل المؤشرات البنيوية والسياسية والأمنية المؤثرة في تنفيذها.

المنهج المؤسسي: يُستخدم لفحص دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتأثير الانقسام السياسي، وضعف الهياكل الإدارية على فجوة التنفيذ.

-تقسيمات الدراسة:

المطلب الأول: الأسس النظرية والقيمية للفجوة التنفيذية.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للفجوة التنفيذية في السياسات العامة.

الفرع الثاني: محددات السياق الليبي بعد 2011 وأثرها على دورة السياسات العامة.

المطلب الثاني: مظاهر الخلل بين الصياغة النظرية والتنفيذ العملي في ليبيا.

الفرع الأول: العيوب البنيوية في صياغة السياسات العامة الليبية.

الفرع الثاني: التحديات العملية التي تعيق تنفيذ السياسات العامة (2011–2024).

المطلب الأول: الأسس النظرية والقيمية للفجوة التنفيذية.

يمثّل فهم الأسس النظرية والقيمية للفجوة التنفيذية خطوة جوهرية في دراسة السياسات العامة، لأن أي خلل في مرحلة التنفيذ غالباً ما يعود إلى مشكلات أعمق مرتبطة بطبيعة المفهوم ذاته، وبالأطر الفكرية التي تنظّم عمل الدولة، فالفجوة التنفيذية ليست مجرد إخفاق إداري، بل هي ظاهرة مركبة ترتبط بالقدرة على صياغة السياسات، وبمستوى الالتزام المؤسسي، وبالمنظومة القيمية للجهاز الإداري، كما أن تحليل هذا المفهوم يوفر مدخلاً أساسياً لفهم أسباب تعثر السياسات في السياق الليبي، ويتيح قراءة معمقة

للعوامل التي تجعل السياسات العامة غير قادرة على الانتقال من النصوص النظرية إلى الممارسة الواقعية.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للفجوة التنفيذية في السياسات العامة.

يعد الإطار المفاهيمي للفجوة التنفيذيةالمدخل الأساس لفهم طبيعة الظاهرة، ومكوناتها التحليلية داخل حقل السياسات العامة، فوضوح المفهوم وتحديد حدوده يساعد في تحليل موقعه داخل دورة السياسة، والتمييز بينه وبين المفاهيم المرتبطة، مثل: فشل التنفيذ أو ضعف الامتثال، وينطلق هذا الفرع من معالجة المفهوم وأبعاده؛ بهدف تأسيس قاعدة معرفية دقيقة يمكن البناء عليها في تحليل الحالة الليبية لاحقاً.

القسم الأول: تحديد المفهوم وأبعاده التحليلية.

تمثل الفجوة التنفيذية أحد المفاهيم المركزية في تحليل السياسات العامة، حيث أنها تكشف المسافة الحقيقية والفعلية، بين ما يُصاغ ويُصنع من برامج وخطط على المستوى النظري، وما يتحقق منها على أرض الواقع، أي بين المُخطط والمنفذ، ويُظهر هذا المفهوم قدرة الدولة ونظامها الإداري على تحويل خياراتها الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة، الأمر الذي يجعل تحديده بدقة شرطاً لازماً لفهم مكامن خلل وضعف الأداء الحكومي، وتعثّر وفشل السياسات. (المجنوني،2025).

الفجوة التنفيذية عُرَفت بأنها «مقدار التباين القابل للقياس بين أهداف السياسة العامة كما جرى تصميمها، والنتائج التي تتحقق أثناء التطبيق الفعلي، سواء كان التباين بسبب نقص الموارد، أو محدودية القدرات المؤسسية، أو تدخلات سياسية تُغيّر المسار التنفيذي، أو لعدم كفاءات المنفذين»، ويمتاز هذا المفهوم بشموله، إذ لا يقتصر على نتيجة الفشل في بلوغ الأهداف، بل يتناول الاختلالات البنيوية التي تعوق انتقال السياسة من مرحلة الصياغة إلى مرحلة الإنجاز (دليل السياسات العامة، 2020، 7).

والفجوة التنفيذية ضرورة تمييزها عن المفاهيم المتقاربة والمتشابهة لتحقيق الدقة العلمية، حيث أنَ فشل التنفيذ يشير غالباً إلى إخفاق برنامج أو قرار

محدد نتيجة خلل في مرحلة تطبيقه، بينما تتجاوز الفجوة التنفيذية هذا الحيز؛ لتكون إطاراً تحليلياً يربط بين جودة الصياغة وفعالية التنفيذ، أما ضعف الامتثال فهو أحد مظاهر الفجوة التنفيذية، إذ يصف عدم التزام الموظفين أو الجهات التنفيذية بالقواعد والإجراءات، دون أن يشمل بقية عناصر التصميم المؤسسي والبيئة السياسية(عزالدين 2013، 127-129).

ويمكن تحليل وتفكيك الفجوة بين التصميم والتنفيذ إلى مجموعة من الأبعاد التحليلية،فالبعد التصميمي والمعرفي يشمل قدرة الدولة على تشخيص المشكلات العامة بدقة، ووضع أهداف قابلة للقياس، وهو بُعد غالباً ما تظهر فيه فجوات ناجمة عن محدودية البيانات، أو غياب الدراسات التحليلية، أما البعد المؤسسي والإجرائي فيُمثّل الدور الذي تؤديه الهياكل التنفيذية من حيث التنسيق، توزيع الصلاحيات، ووجود آليات متابعة وتقييم، ويبرز كذلك البعد السياسي المرتبط بمدى توافق النخب، واستقرار السلطة، وتأثير المصالح الفئوية على مسار التنفيذ، بينما يعكس البعد المجتمعي مستوى التفاعل بين السياسات والبيئة الاجتماعية، وقدرة المجتمع على دعم أو مقاومة التنفيذ (العجاتي، 2020، 16-18؛ وزارة الاتصالات، 2023، 22-24).

وتحتل الفجوة التنفيذية موقعها داخل دورة السياسات العامة، في المرحلة الفاصلة بين الصياغة والتنفيذ، لكنها تمتد لتؤثر في مرحلة التقييم أيضاً، إذ يقتضي فهمها إعادة النظر في جودة التصميم والبيانات المستخدمة، وفي ترتيبات التنفيذ وآليات التنسيق المؤسسي. ومن ثم فإن تحليل الفجوة التنفيذية، يُعدّ مدخلاً متكاملاً لفهم محدودية فاعلية السياسات، وتطوير أدوات علاجية تسهم في تحسين الأداء العام (وزارة الاتصالات، 2023، 33).

نعرض بعض الأبعاد التحليلية للفجوة التنفيذية في صيغة نقاط 4:

1. البعد التصميمي والمعرفي: يُعدّ هذا البعد من أهم محددات اتساع الفجوة التنفيذية، إذ إنّ السياسات التي تُصاغ بمعزل عن بيانات دقيقة، أو دراسات جدوى واقعية تكون معرضة منذ البداية للفشل التطبيقي، ويُشير الأدب العربي في الإدارة العامة إلى أن ضعف البنية المعلوماتية يؤدي إلى تشخيص خاطئ للمشكلات، وتقدير غير دقيق للموارد المطلوبة للتنفيذ (دليل

السياسات العامة، 2020، 14). كما أن غياب مؤشرات أداء واضحة يؤدي إلى استحالة الحكم على مدى النجاح أو الفشل في التطبيق.

2. البعد المؤسسي والإجرائي: تشكّل القدرات المؤسسية حجر الأساس في نجاح السياسات. فوجود جهاز إداري ضعيف، أو غياب التنسيق بين الوزارات، أو تضارب الصلاحيات، كلها عوامل تُنتج فجوات تنفيذية واسعة، وتؤكد الأدبيات أن الإجراءات المعقدة، والبيروقراطية المتضخمة، وغياب نظم المتابعة تمثل أحد أهم معوقات التنفيذ، بغض النظر عن جودة صياغة السياسة (عزالدين،123،2013). كما أن عدم وجود وحدة قيادة واضحة للعمل التنفيذي؛ يؤدي إلى بطء التنفيذ وتحريف مساراته.

3. البعد السياسي والسلطوي: يُعدّ هذا البعد جوهرياً في حالات الدول، التي تشهد تعدداً في مراكز السلطة أو انقسامات سياسية، إذ تصبح السياسة العامة رهينة للتوازنات الآنية أو المصالح الفئوية، وتشير الدراسات إلى أن السياسات تُصاغ أحياناً بشكل تقني جيد، لكنها تُفرغ من محتواها أثناء التنفيذ بسبب التدخل السياسي، أو تبدل الأولويات، أو غياب الإرادة الداعمة للتنفيذ (جبير، 2024، 93). ومن هنا، تتسع الفجوة التنفيذية كلما زادت هشاشة البيئة السياسية.

4. البعد المجتمعي والبيئي: تنفيذ السياسات ليس عملية تقنية فقط، بل يرتبط بتفاعل المجتمع معها، فالمقاومة المجتمعية، ضعف الوعي، غياب المشاركة، أو تحولات اقتصادية مفاجئة، يمكن أن تعرقل التنفيذ حتى لو كانت السياسة مصممة جيداً.(عزالدين،2013، 149) إلى أن إشراك أصحاب المصلحة منذ مرحلة الإعداد يسهم في تقليل هذه الفجوة وتحسين فرص القبول الاجتماعي.

القسم الثاني:الجذور النظرية لظهور الفجوة التنفيذية في السياسات العامة.

يُظهر التحليل النظري للفجوة التنفيذية أنها لم تنشأ بوصفها مفهوماً طارئاً، بل نتيجة تراكم معرفي في أدبيات السياسة العامة منذ سبعينيات القرن الماضي، حين بدأ الباحثون في مراجعة الافتراضات التقليدية، التي اعتبرت تنفيذ السياسات مجرد مرحلة تقنية لاحقة للقرار السياسي، فقد

بيّنت دراسة برسومانووايلدر، المترجمة إلى العربية، أن التنفيذ عملية معقّدة تتخللها حلقات متعددة من صنع القرار، ما يجعل احتمالات انحراف السياسة عن أهدافها الأصلية أمراً متوقعاً (برسومانووايلدر، 1998، 22–27). ومع اتساع النقد للنموذج الخطي، برز اتجاه يؤكد أن البيروقراطية ليست أداة محايدة، بل فاعلاً يمتلك سلطة تقديرية، وهو ما أشار إليه حسن النفيسي في تحليله للعلاقة بين السياسي والإداري، مبيناً أن هذه العلاقة تُنتج بدورها فجوات بين النص التنفيذي والممارسة الواقعية (النفيسي، 2015، 113–118). وهنا يظهر دور الكادر الإداري في رسم السياسة،إذ عمّقت مدرسة التنفيذ من الأسفل إلى الأعلى هذا الطرح، وأوضح ليبسكي في نظريته أن الموظفين الميدانيين يعيدون تشكيل السياسة أثناء تنفيذها بفعل سلطاتهم التقديرية (ليبسكي، 2010، 15). كما أضافت الأدبيات العربية الحديثة بعداً آخر حين ربطت الفجوة التنفيذية بخصائص البيئة السياسية والمؤسسية في الدول النامية، مؤكدة أن غياب الاستقرار وضعف التنسيق المؤسسي وتعدد الفاعلين غير الرسميين يوسّع هذه الفجوة (عزالدين،283،2021). وبناءً على ذلك تتأسس الجذور النظرية للفجوة التنفيذية على نقد النموذج الخطي، والاعتراف بدور البيروقراطية في إعادة تشكيل السياسات، وإدخال البيئة السياسية والاجتماعية بوصفها جزءاً من عملية التنفيذ ذاتها.

القسم الثالث: انعكاسات الفجوة التنفيذية على جودة السياسات العامة.

تُعدّ الفجوة التنفيذية أحد أكثر العوامل البنيوية تأثيراً على جودة السياسات العامة، إذ يؤدّي اتساعها إلى سلسلة من الاختلالات، التي تمس كفاءة الدولة وفعاليتها وقدرتها على إحداث التحول المنشود، فعندما تنفصل الرؤية النظرية للسياسات عن واقع التطبيق، تتحوّل السياسات إلى مجرد وثائق رسمية غير قادرة على إنتاج نتائج ملموسة؛ ما يُفضي إلى ضعف الجدوى وتراجع الكفاءة وانخفاض ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية (الزهراني، 2018، 112). إلا أنّ فجوة التنفيذ تؤدي إلى تشوهات وظيفية في الهياكل الإدارية، تجعل مخرجات السياسات أقل اتساقاً مع أهدافها الأصلية، وهو ما يعني أن المشكلة ليست في التصميم النظري فحسب، بل في ضعف القدرة على

تحويله إلى برامج قابلة للتنفيذ.

كما يؤكّد حمدان في كتاب إدارة التنفيذ في السياسات العامة، في أن ضعف الالتزام المؤسسي أثناء التنفيذ ينعكس مباشرة على فعالية السياسات، حيث تصبح معدلات الإنجاز منخفضة مقارنة بما هو مخطط، نتيجة غياب آليات المتابعة والتقييم، وعدم وضوح المسؤوليات التنفيذية بين الجهات الحكومية(حمدان ،2020، 85)، وتذهب دراسات أخرى إلى أنّ اتساع الفجوة التنفيذية يؤدي إلى تآكل كفاءة استخدام الموارد، لأن غياب التناسق بين الرؤية التطبيقية والإجراءات التنفيذية، يرفع من كلفة التنفيذ ويزيد من الهدر الإداري والمالي (الرمحي، 2016، 67). ويُعد هذا الجانب بالغ الأهمية في الدول التي تعاني أوضاعاً اقتصادية مضطربة، حيث تصبح جودة التنفيذ عاملاً حاسماً في قدرة الدولة على الحفاظ على استدامة الموارد المحدودة.

أما على مستوى ثقة المواطن في الدولة، فتبيّن الأدبيات الحديثة في الإدارة العامة، أن الفجوة التنفيذية ترتبط سلباً بمستويات الرضا العام، إذ يشعر المواطن بأن الحكومة غير قادرة على الإيفاء بوعودها أو تحقيق نتائج ملموسة؛ مما يضعف شرعيتها الاجتماعية،حيث أنّ فجوة التنفيذ تخلق فجوة إضافية بين المواطنين والدولة؛ لأن السياسات المعلنة لا تجد طريقها إلى الواق، ما يؤدي إلى شعور عام بعدم الكفاءة المؤسسية، وتدعم الأدبيات الدولية هذا الطرح، إذ يرى كل من (Sabatier &Mazmanian 1980، 541) أن ضعف التنفيذ يمثّل أحد أهم أسباب تآكل فعالية السياسات العامة، وأن نجاحها مرهون بقدرة القائمين عليها، على توفير بيئة مؤسسية قادرة على تحويل الأهداف إلى إجراءات عملية.

وتتفاقم انعكاسات الفجوة التنفيذية على جودة السياسات في البيئات الهشّة سياسياً أو أمنياً، حيث يؤدي غياب الاستقرار المؤسسي إلى زيادة احتمالات الانحراف في مسار التنفيذ، وازدياد مساحة التأثير غير الرسمي في صنع القرار.(عزالدين، 2021، 287)، إن السياسات في الدول المتأثرة بالاضطراب السياسي عادة ما تكون بين المأمول والواقع، إذ تفشل المؤسسات في التكيّف مع المتغيرات السريعة، في حين يظل التنفيذ أسيراً لتدخلات القوى الفاعلة خارج البيروقراطية، وهذا ما يجعل الفجوة التنفيذية عاملاً مضاعفاً لكل

مشكلات الأداء الحكومي الأخرى.

وبذلك، يتضح أن آثار الفجوة التنفيذية لا تتوقف عند حدود ضعف إنجاز السياسات، بل تمتد إلى إخلال شامل بجودة الحكم، يتجلى في تراجع الكفاءة والفعالية، واضطراب الأولويات، وتراجع ثقة المجتمع، بما يجعل نجاح السياسات العامة رهيناً بمعالجة الأسباب البنيوية لهذه الفجوة، وتعزيز قدرات أجهزة التنفيذ، وإرساء آليات رقابية وتقييمية صارمة، وإعادة بناء العلاقة بين المواطن والمؤسسات، على أساس من الشفافية والنتائج الملموسة.

الفرع الثاني: محددات السياق الليبي بعد 2011 وأثرها على دورة السياسات العامة.

يعد فهم محددات السياق الليبي بعد 2011 ضرورة أساسية لتحليل الفجوة التنفيذية في السياسات العامة، إذ إن البيئة السياسية والأمنية والاجتماعية، التي تشكّلت بعد الثورة أعادت تشكيل وظائف الدولة وقدراتها المؤسسية، كما أن التحولات العميقة التي شهدها المجتمع والدولة، جعلت عملية صياغة السياسات وتنفيذها تتم في ظروف استثنائية وغير مستقرة.

القسم الأول: التحولات السياسية وبنية الدولة بعد 2011 وأثرها على دورة السياسات العامة.

تعد سنة2011التي شهدت فيها ليبيا تحوّلات سياسية عميقة مست مستويات الدولة كافة، وغيّرت بصورة جذرية في بنية السلطة، ما انعكس مباشرة على دورة السياسات العامة، ابتداءً من مرحلة تعريف المشكلات وصولاً إلى التنفيذ والتقييم، فالسقوط المفاجئ للنظام السابق لم يؤدِّ إلى انتقال سلس للسلطة، بل خلق فراغاً واسعاً في مؤسسات الدولة، لأن النظام السابق اعتمد تاريخياً على مركزية شديدة وحكم فردي عطّل بناء مؤسسات مستقلة وفاعلة وقد أشارت تقارير عدة في ليبيا إلى أن الدولة الليبية ورثت إدارة عامة ضعيفة البنية، منخفضة الكفاءة، وعاجزة عن ممارسة وظائف التخطيط والرقابة بعد 2011، وهو ما جعلها غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الانتقالية (إصلاح الإدارة العامة، 2018، 13–15).

هذا الفراغ المؤسسي ترافق مع حالة انقسام سياسي متسارع منذ 2014، حيث تشكلت حكومتان وبرلمانان في الشرق والغرب، وتنافست كليهما على الشرعية والموارد، الأمر الذي جعل عملية اتخاذ القرار ذاتها محل نزاع. وقد

أوضح تقرير الأمم المتحدة المتعلق ببناء الدولة الليبية أنه نتيجة للانقسام السياسي والأمني تولد في ليبيا حكومات وهيئات تشريعية متعددة؛ أدت الى تضارب في الصلاحيات، ومنع قيام سلطة مركزية قادرة على إدارة دورة السياسات (UN، 2014، 22).

وهذا التعدد في مراكز السلطة أدى إلى إرباك كل مراحل السياسات، فلا وجود لجهة واحدة تحدد الأولويات، ولا جهاز تنفيذي يملك القدرة على فرض القرارات على كامل الإقليم الليبي، كما أنّ البنية الاجتماعية الليبية لعبت دوراً مؤثراً في عرقلة بناء الدولة الحديثة، إذ ظلت الهُويات الفرعيةالقبلية والجهوية والإثنيةفاعلاً رئيساً في السلوك السياسي بعد الثورة، وظهر ذلك جلياً في الانتماءات المتباينة للقبائل والمناطق خلال الأزمة، وقد بيّن بوطالب أن الظاهرة الجهوية أصبحت هي المحدد للمواقف السياسية خلال الثورة وبعدها، بحيث اختلفت مواقف الفروع القبلية بحسب موقعها الجغرافي لا بحسب امتدادها الأصلي (بوطالب، 2012، 144).

كما تؤكد دراسات الهوية في ليبيا أنّ غياب هوية وطنية جامعة، واستمرار قوة الروابط الإثنية؛ ساهم في إضعاف الانسجام الوطني الضروري لبناء مؤسسات رسمية فعّالة(عزالدين، 2020، 580).

هذا التفكك الاجتماعي انعكس مباشرة على تنفيذ السياسات، إذ اضطرت الدولة إلى التعامل مع المكوّنات الاجتماعية حسب نفوذها وقوتها، لا وفق القانون أو معايير الإدارة الحديثة، وتشير الأدبيات كذلك إلى أن الهياكل الإدارية نفسها كانت غير قادرة على أداء وظائفها بعد الثورة، فالجهاز الإداري الليبي مثقل بالعمالة الزائدة، وتغيب عنه معايير الكفاءة وتوصيف الوظائف؛ ما يجعل عملية تنفيذ السياسات عرضة للعشوائية والتجاذب السياسي، ويشير تقرير الإصلاح الإداري إلى أنّ الترهل الوظيفي، وتضخم حجم الخدمة المدنية، يمثلان أحد أهم معوقات بناء الدولة الحديثة، إذ يضم الجهاز الإداري نحو مليوني موظف، مقابل حاجة حقيقية لا تتجاوز 200 ألف موظف (إصلاح الإدارة العامة، 2018، 19).

هذا التضخم أدّى إلى ضعف الرقابة، وانتشار الفساد، وتعطّل آليات التنفيذ، وهو ما تؤكده أيضاً مؤشرات الشفافية الدولية، التي صنّفت ليبيا ضمن

أسوأ الدول العربية في مؤشرات الفساد سنة 2018 (الشفافية الدولية، 2018، 5)، وتتفق وثيقة الحكم الراشد في ليبيا على أن البيئة السياسية بعد 2011 لم تكن مؤهلة لإنتاج سياسات فعّالة؛ بسبب تأثير التدخلات الدولية، وتضارب مصالح الفاعلين المحليين، وضعف الاستقرار الأمني، وتشتت المؤسسات التشريعية والتنفيذية(نافعة، 2017، 2).

وقد انعكس هذا الوضع مباشرة على دورة السياسات العامة، بحيث اتسمت عملية صياغة السياسات بالاستعجال والقصور، وضعفت مرحلة التنفيذ نظراً لغياب التنسيق بين الوزارات والسلطات المحلية، بينما أصبحت عملية التقييم شبه غائبة.

ويظهر أثر أزمة الهوية-كما توضّح الدراسات السياسية الليبية- في أنّ الانتماءات القبلية أصبحت حاضرة بقوة في السلوك السياسي؛ ما أدى إلى عرقلة المسار الديمقراطي، وتعطيل بناء مؤسسات الدولة، لأن الولاء القبلي طغى على فكرة المواطنة (بشارة، 2014، 23).

كما أن استمرار هذه الانقسامات جعل الانتخابات نفسها سبباً في تفاقم الأزمة، لأن الاقتراع في بيئة غير مستقرة يخُرج الشروخ الإثنية والقبلية أكثر ممّا يبني شرعية سياسية (بشارة، 2019، 4) وبالتالي، فإن التأثير المتبادل بين التحولات السياسية، والبنية الاجتماعية والإدارية؛ خلق بيئة لا تساعد على إنتاج أو تنفيذ سياسات عامة متوازنة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011؛ أدّت إلى إعادة تشكيل بنية الدولة، بطريقة جعلت دورة السياسات العامة رهينة لثلاثة عوامل رئيسية:

-تعدد مراكز السلطة وفقدان الشرعية الموحدة.

-غياب الهوية الوطنية الجامعة واستعار الصراع القَبَلي والجهوي.

-ضعف جهاز الدولة إداريًا ومالياً ورقابياً.

وهو ما يجعل تحسين دورة السياسات العامة في ليبيا مرتبطاً ضرورةً بإعادة

بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز الهوية الوطنية، وتوحيد الهياكل السياسية قبل الشروع في إصلاح السياسات ذاتها.

القسم الثاني: المشهد الأمني وتداعياته على مؤسسات الدولة.

شكّل المشهد الأمني في ليبيا بعد 2011 أحد أبرز العوامل التي أعاقت تشكّل الدولة الحديثة، وأثّرت بصورة مباشرة في دورة السياسات العامة، فغياب احتكار الدولة لاستخدام القوة؛ أدى إلى بروز منظومات أمنية موازية من كتائب مسلحة ومجموعات محلية، تتمتع باستقلال نسبي، وتفرض نفوذها على مؤسسات الدولة، وتوضح الدراسات الدولية أن تفكك الأجهزة الأمنية الرسمية بعد 2011 ، خلق فراغاً أمنياً واسعاً ملأته التشكيلات المسلحة، التي لم تخضع لسلطة مركزية، الأمر الذي منع بناء جهاز أمني مهني قادر على فرض القانون (اطليش . الفيتوري،2021، 26).

وتشير تحليلات أخرى إلى أن هذا التفكك كان نتيجة مباشرة لانهيار الدولة المركزية التي اعتمدت على أجهزة أمنية ولاؤها للنظام السابق لا للمؤسسات، ما أدى إلى انهيارها السريع بعد سقوط النظام، وقد أدى انتشار السلاح خارج إطار الدولة إلى تحديات هيكلية أمام بناء مؤسسات قادرة على تنفيذ السياسات العامة،فقد تقلّصت قدرة الدولة على ضبط الأمن نتيجة كثافة التسليح غير النظامي، وتعدد الجهات الحاملة للسلاح، وغياب هرم واضح للقيادة الأمنية(اطليش. الفيتوري،2021، 24).

كما تؤكد تقارير إصلاح النظام الإدارة العامة، أن الأجهزة الشرطية في ليبيا أصبحت عاجزة عن ممارسة اختصاصاتها الأساسية؛ بسبب ضعف بنيتها، وانهيار منظومات الضبطية، وتداخل اختصاصات الأمن الرسمي مع الأمن الموازي، ويعد هذا الضعف البنيوي لا ينعكس فقط في الجانب الأمني، بل يُفرز حالة من العجز الإداري داخل مؤسسات الدولة، حيث تصبح السياسات رهينة لموافقة الفاعلين المسلحين المحليين.

كما تسبّب الانفلات الأمني في إضعاف العملية البيروقراطية داخل المؤسسات الحكومية، فالدراسات المعاصرة حول الحوكمة في البيئات الهشّة، تؤكد أن عدم الاستقرار الأمني يؤدي إلى تآكل القدرات المؤسسية، وتراجع مستويات

الانضباط الوظيفي؛ مما يجعل الأجهزة الحكومية عاجزة عن تنفيذ السياسات أو مراقبة تطبيقها (Messineo&Wam، 2011، 12).

وتظهر آثار ذلك في ليبيا جلياً في عجز الوزارات عن تنفيذ المشاريع العامة، أو حماية المرافق الحيوية، وهو ما أكده تقرير البنك الدولي، الذي أشار إلى أن المؤسسات الليبية خلال مرحلة ما بعد الثورة فشلت في ضمان وجود بيئة آمنة، تمكّن القطاع العام من العمل بفعالية. وإلى جانب انهيار الأمن الرسمي، برزت ظاهرة شرعية الأمن المحلي، الذي اكتسبت فيها المجموعات المسلحة مكانة اجتماعية، باعتبارها الضامن المباشر للأمن في مناطق نفوذها؛ ما أدى إلى ضعف سلطة الدولة أمام شرعية بديلة، وتشير الأدبيات إلى أن "وجود أمن بديل أو أمنيّات محلية يخلق ولاءات موازية، تُضعف قيام جهاز أمني وطني.(اطليش. الفيتوري،2021، 72).

وتشير تحليلات إضافية إلى أن المؤسسات الليبية أصبحت تعمل تحت ضغط مباشر من القوى المسلحة، بحيث بات بعض الموظفين العموميين عاجزين عن تطبيق القانون خوفاً من ردود الفعل، وهو ما جعل تنفيذ السياسات العامة مرتبطاً بميزان القوة، وليس بالنصوص القانونية أو التوجهات الحكومية. (الغمري. المغربي،2023، 5088).

وبناءً على ما تقدّم، يتضح أن المشهد الأمني في ليبيا بعد 2011 ، كان عاملاً محدداً في إضعاف الدولة، وتعطيل دورة السياسات العامة، فغياب الأمن الرسمي، وانتشار السلاح، وظهور الأجهزة الأمنية الموازية، كلها عوامل قادت إلى بيئة غير مستقرة، لا تسمح بتطبيق السياسات بشكل فعّال، وتؤثر في جميع مراحلها من الصياغة إلى التنفيذ والتقييم.(اطليش. الفيتوري،2021، 73).

القسم الثالث: التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية كمتغيرات مؤثرة في السياسات العامة.

شهدت ليبيا بعد 2011 تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، أثّرت بصورة مباشرة في قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ السياسات العامة، فقد تراجعت البنية الاقتصادية للدولة نتيجة غياب الاستقرار السياسي، وانخفاض

الإنتاج النفطي بشكل متكرر؛ ما أضعف قدرة الحكومة على التخطيط المالي المستقر، وتشير الأدبيات المتخصصة في الاقتصاد الليبي إلى أن "تعطل إنتاج النفط، وغياب سياسة مالية واضحة، وارتفاع النفقات الحكومية في مقابل تقلّص الإيرادات" شكّل عوامل أساسية في إضعاف قدرة الدولة على وضع سياسات فعّالة (الصواني، 2013، 55).

كما أدّت التغيّرات الاجتماعية المتسارعة بعد الثورة، إلى خلق بيئة صعبة أمام السياسات الحكومية، فوفق دراسة أزمة الهوية وتأثيرها على التحول الديمقراطي في ليبيا، شهد المجتمع الليبي استقطاباً حاداً بين المدن والقبائل، وعودة قوية للهويات الفرعية، وتراجع ثقة المواطن في الدولة، وهي جميعها عوامل تؤثر في قبول السياسات العامة، وفي شرعية الجهات القائمة عليها (عزالدين، 2020، 579).هذا الانقسام الاجتماعي جعل المؤسسات الحكومية تواجه تحديات في تحقيق الالتزام المجتمعي بالقرارات، وقلّل من فاعلية السياسات سواء كانت تنموية أو خدمية.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد تفاقمت الأزمات مع انهيار منظومة الإدارة الحكومية، وتؤكد تقارير إصلاح الإدارة العامة أن الترهل الوظيفي، وتضخم الجهاز الإداري، وانعدام نظم تقييم الأداء جعلت الإدارة العامة عاجزة عن تنفيذ المشاريع الاقتصادية بالشكل المطلوب (اطليش. الفيتوري،2021، 55).

وقد انعكس ذلك في ظواهر مثل ضعف الرقابة، انتشار الفساد، وتعطّل تنفيذ البرامج الحكومية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على تصميم السياسات الاقتصادية وفاعليتها، كما يشير ملف الحكم الراشد في ليبيا إلى أن الفساد والاقتصاد غير الرسمي توسّعا في ظل غياب الرقابة، حيث تحوّل الاقتصاد الليبي إلى اقتصاد ريعي هش، تتحكم فيه شبكات مصالح محلية مسلّحة ومجموعات نافذة، الأمر الذي قلّل من قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو التنمية والاستثمار (نافعة، 2017، 8).

وفي السياق الاجتماعي، توضح دراسات التحول الديمقراطي أن المجتمع الليبي واجه منذ 2011 تحولات في البنية الأسرية، وارتفاعاً في معدلات النزوح الداخلي، واتساع الفجوة بين المدن والمناطق الريفية، وهي عوامل تؤثر في إمكانات الدولة لتوفير خدمات شاملة وعادلة (بوطالب، 2012، 144).

كما شهدت ليبيا توسعًا في الفئات الهشة، خصوصًا الشباب العاطل عن العمل؛ ما زاد الضغط على المؤسسات الحكومية، وأضعف قدرتها على الاستجابة الاجتماعية، إذ تشير تقارير عربية حول السياسات العامة، إلى أن التغيرات الاجتماعية السريعة تؤثر على شرعية القرارات الحكومية، وعلى قدرة الدولة على ضبط سلوك الفاعلين المحليين، وهو ما ينطبق بوضوح على الحالة الليبية، حيث أصبحت العديد من القرارات الحكومية غير قابلة للتطبيق على الأرض؛ نتيجة لضعف قبولها الاجتماعي (دليل السياسات العامة، 2020، 17).

وبذلك يُمكن القول إن التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بعد 2011 ،كانت عوامل مركزية أسهمت في إضعاف دورة السياسات العامة، فالأزمات الاقتصادية قلّلت من قدرة الدولة على تمويل وتنفيذ السياسات، بينما أدت التغيرات الاجتماعية إلى إضعاف شرعية المؤسسات، وإعاقة الامتثال والالتزام المجتمعي. وتشترك الأدبيات العربية والدولية في أن إصلاح الدولة الليبية يتطلّب معالجة هذه المتغيرات، ضمن إطار شامل يجمع بين الاستقرار السياسي، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني، وتعزيز التماسك الاجتماعي، بما يمكّن مؤسسات الدولة من استعادة قدراتها الوظيفية.

المطلب الثاني: مظاهر الخلل بين الصياغة النظرية والتنفيذ العملي في ليبيا.

يُعدّ الاضطراب المؤسسي الذي شهدته ليبيا بعد 2011، أحد أبرز العوامل التي أدّت إلى اتساع الفجوة بين الصياغة النظرية للسياسات العامة وبين تنفيذها الفعلي، فبالرغم من تعدد المبادرات الحكومية والبرامج الإصلاحية، ظل الأداء التنفيذي ضعيفاً، وغير قادر على تحويل التوجهات النظرية إلى واقع ملموس، نتيجة غياب الأسس المؤسسية الصلبة، وضعف القدرات الفنية والإدارية. وقد كشفت التقارير العربية والدولية عن أن أغلب السياسات في ليبيا تم إعدادها في سياق بيئة مضطربة وغير مستقرة، تفتقر إلى المعطيات الدقيقة، وإلى آليات التنسيق الفعّال بين المؤسسات الحكومية. ومن هنا تتجلى أهمية تحليل مظاهر الخلل بين الصياغة والتنفيذ؛ بهدف تشخيص العوامل البنيوية التي تقف وراء محدودية أثر السياسات العامة وضعف فعاليتها.

الفرع الأول: العيوب البنيوية في صياغة السياسات العامة الليبية.

يتناول هذا الفرع العيوب البنيوية التي تشوب عملية إعداد وصياغة السياسات العامة في ليبيا، والتي تمثل نقطة الانطلاق في تفسير ضعف التنفيذ، إذ إن أي خلل في مرحلة الإعداد ينعكس حتماً على جودة التنفيذ، مهما توفرت الموارد أو الإرادة السياسية، ويُعدّ ضعف البنية المعلوماتية والمعرفية من أبرز الإشكالات التي تؤثر مباشرة في تشخيص المشكلات وصياغة البدائل.

القسم الأول: ضعف البنية المعلوماتية والمعرفية في مرحلة الإعداد.

تُعدّ البنية المعلوماتية أحد الأعمدة الأساسية التي ترتكز عليها عملية إعداد السياسات العامة، إذ لا يمكن تشخيص المشكلات أو تصميم البدائل دون توفر بيانات دقيقة ومحدّثة، وفي الحالة الليبية، تكشف الدراسات الحكومية عن وجود فجوة حادة في إنتاج البيانات وتحديثها، سواء على مستوى الإحصاءات السكانية، أو المؤشرات الاقتصادية، أو خرائط الخدمات، وتوضح تقارير إصلاح الإدارة العامة في ليبيا أن ضعف قاعدة البيانات الحكومية، وغياب نظام وطني لجمع المعلومات، واعتماد المؤسسات على تقديرات غير دقيقة، مثّلت أهم معوقات إعداد سياسات فعّالة (إصلاح الإدارة العامة، 2018، 19).

كما يبيّن دليل السياسات العامة الصادر عام 2020 ،أن مرحلة إعداد السياسات في العديد من الدول العربية ومنها ليبيا، تعاني من اختلالات بنيوية، ناتجة عن غياب الدراسات المتخصصة، وضعف القدرات البحثية، وعدم توفر قواعد معرفية متكاملة (دليل السياسات العامة، 2020، 14–18). وتتضح هذه الإشكالات بشكل أكبر في ليبيا بعد 2011، إذ أدى الانقسام السياسي، وتعدد الحكومات، إلى تعطيل عمل المؤسسات الإحصائية، وأصبحت البيانات تُنتج بصورة غير منتظمة، ما جعلها غير صالحة للاستخدام في التخطيط الاستراتيجي.

وتشير الدراسات العربية المتعلقة بإدارة السياسات العامة إلى أن ضعف المعلومات الأولية؛ يؤدي إلى قصور في تعريف المشكلة، وتشتت في تحديد الأولويات، واعتماد صانعي القرار على الانطباعات والضغوط السياسية بدلاً من الأدلة العلمية (الحاج سالم، 2017، 42). وهذا ما حدث في ليبيا، حيث

أدى غياب البيانات إلى اعتماد الكثير من السياسات على تقديرات غير دقيقة، أو على تقارير غير رسمية، ما أضعف الصناعة وجودة الصياغة، وأدخل السياسات في دائرة التكرار وعدم الاستدامة.

من جهة أخرى، يعاني الجهاز الإداري الليبي من محدودية في القدرات المعرفية والفنية للعاملين في مجال التخطيط، فالتقارير الدولية، مثل تقرير البنك الدولي، تشير إلى أن ضعف الكادر المتخصص في التحليل والسياسات، يُعد أحد العوامل التي تعيق تحويل المعطيات المتاحة إلى أدوات عملية توجّه عملية صنع القرار (World Bank، 2018، 12). وتؤكد الأدبيات العربية حول الإدارة العامة، أن ضعف التأهيل العلمي وغياب التدريب المستمر، يُعدان من أبرز مظاهر القصور المعرفي في الأجهزة الحكومية (النفيسي، 2015، 81).

القسم الثاني: قصور التخطيط المؤسسي وتشتّت الأهداف العامة.

يمثّل قصور التخطيط المؤسسي أحد أبرز الإشكالات البنيوية التي تعيق صياغة السياسات العامة في ليبيا، وهو قصور ناتج عن غياب الرؤية الوطنية الموحّدة، وتفكك الهياكل الإدارية، وضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة، وتشير الأدبيات الليبية إلى أنّ التخطيط في ليبيا ظل يعاني من عدم الاتساق بين الخطط الحكومية وتعدد الجهات المسؤولة عن وضع الأولويات، دون وجود إطار مركزي ينسّق السياسات العامة،(عزالدين،2021، 285).

كما تكشف أيضاً دراسة إشكاليات التنمية الإدارية، أنّ المؤسسات الليبية تعمل وفق أنماط تقليدية لا تعتمد على التخطيط الاستراتيجي، ولا تمتلك أنظمة للمتابعة والتقييم، مما يجعل السياسات أقرب إلى ردود فعل ظرفية لا إلى برامج طويلة الأمد، ويؤدي هذا الوضع إلى تشتّت الجهود، وتكرار المبادرات الحكومية، وعدم القدرة على تحقيق تكامل بين السياسات المختلفة، خصوصاً في القطاعات الحيوية مثل: الصحة، والتعليم، والإدارة المحلية.

وتشير الأدبيات الخاصة بالدول الهشّة إلى أن ضعف التخطيط المؤسسي، يجعل السياسات العامة رهينة للقرارات السياسية الآنية، وتوجهات الفاعلين الأقوى، بدلاً من كونها خططاً مبنية على تحليل علمي (الحاج سالم، 2017، 41). وهذا يظهر بوضوح في الحالة الليبية، حيث يتم تغيير

التوجهات الحكومية بشكل متكرر، تبعاً لتغير الحكومات أو الظروف الأمنية، دون وجود إطار مرجعي ثابت.

كما يُلاحظ أن ازدواجية المؤسسات، نتيجة الانقسام السياسي، ساهمت في تضارب الخطط، فكل حكومة أعدّت خططاً وبرامجاً تنافس الأخرى، ما جعل الدولة تفتقر إلى استراتيجية وطنية متفق عليها، وقد وصف تقرير الحكم الراشد في ليبيا هذا الوضع بأنه بيئة تخطيطية مشوشة، لا تستند إلى مؤشرات واضحة، ولا إلى أولويات وطنية مجُمَع عليها (نافعة، 2017، 5).

وبذلك، فإن قصور التخطيط المؤسسي، وتشتت الأهداف، يشكلان عاملاً محورياً في ضعف صياغة السياسات العامة في ليبيا، ويؤديان إلى غياب الرؤية، وازدواجية الجهود، وانعدام الاتساق المطلوب لنجاح أي سياسة عامة.

القسم الثالث: تأثير الاعتبارات السياسية على صياغة السياسات العامة.

تُظهر التجربة الليبية بعد 2011، أن العملية السياسية لعبت دوراً حاسماً سلبياًفي توجيه مسار صياغة السياسات العامة، فقد أصبحت السياسات أداة بيد الفاعلين السياسيين لتعزيز مواقعهم، بدلاً من كونها أدوات لحل المشكلات العامة، وتشير دراسة أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية السياسية في ليبيا إلى أن التجاذبات السياسية، والانقسامات الحزبية والمناطقية، جعلت السياسات العامة تُصاغ وفق اعتبارات الولاء السياسي، لا وفق تحليل موضوعي للمشكلات" (عزالدين، 592،2020).

وأدى غياب الاستقرار السياسي، وتبدل الحكومات إلى عدم استمرارية السياسات، فكل حكومة جديدة تلغي سياسات الحكومة السابقة ،وتعيد النظر في برامجها، وأحياناً تلغيها بالكامل لأسباب سياسية أو لصراع النفوذ، مما يمنع تراكم الخبرة المؤسسية، ويعطّل عملية التنظيم والتخطيط،وتُشير دراسة أشكالية التنمية الإدارية، وأثرها على فاعلية المؤسسات السياسية في ليبيا، إلى أن هيمنة الاعتبارات السياسية على المؤسسات، جعَل صناعة القرار أقل عقلانية وأكثر انقساماً (عزالدين،284،2020-285).

إذ يؤدي التدخل السياسي في صياغة السياسات إلى إضعاف البناء التقني،

وإهمال التحليل العلمي، وتغليب المصلحة قصيرة الأمد على الاعتبارات الاستراتيجية، وقد ظهر ذلك جلياً في ليبيا، خاصة في مرحلة ما بعد 2014، عندما أصبحت القرارات الحكومية مرتبطة بتوازنات القوى، لا بمعايير الكفاءة أو التخطيط.(عزالدين،584،2020).

كما لعبت الانقسامات الأيديولوجية دوراً في تسييس السياسات، خصوصاً في ملفات حساسة مثل: الأمن، والإصلاح الاقتصادي، والعدالة الانتقالية، وتوضح دراسة أزمة الهوية والثورة على الدولة، أن الصراع الأيديولوجي والجهوي جعل السياسات العامة أسيرة لتجاذبات بين مجموعات، ترى الدولة من منظور مصالحها الضيقة (رضوان، 119،2012).

الوزارات إلى إضعاف قدرات المؤسسات، إذ أصبحت المناصب تُمنح وفق الولاءات لا الكفاءة، وهو ما ينعكس على جودة الصياغة والتنفيذ على حد سواء،وانتشرت المحاصصة السياسية داخل المؤسسات، مما قوض المهنية والاعتماد على الكفاءة والتخصص،وبذلك أصبح تأثير الاعتبارات السياسية أحد أبرز مظاهر الخلل في صياغة السياسات العامة، حيث يُغيّب التحليل العلمي، ويضعف الاستقلال الإداري، ويجعل السياسات مرآة للصراع السياسي، بدل أن تكون أداة لحل المشكلات(عزالدين،2013، 127).

الفرع الثاني: التحديات العملية التي تعيق تنفيذ السياسات العامة في ليبيا (2011–2024).

تناول الفرع تحديات البنية المؤسسية والبنية التنفيذية بالاضافة للتحديات المتعلقة بمرحلة الصياغة، وتعد هذه التحديات نتيجة مباشرة لضعف الدولة، سواء من حيث المؤسسات أو الموارد أو سيادة القانون، ما يجعل تنفيذ السياسات محكوماً بتوازنات غير رسمية أكثر من كونه عملية إدارية منظمة.

القسم الأول: الانقسام المؤسساتي وغياب مركزية القرار.

شكّل الانقسام السياسي والمؤسساتي بعد 2014، أحد أكبر العوائق أمام تنفيذ السياسات العامة في ليبيا، فقد أدى وجود حكومتين وبرلمانين ومصرفين مركزيين، إلى تفكك السلطة الشرعية وتجزئة القرار التنفيذي؛ ما جعل أي

برنامج حكومي يواجه تضارباً في المرجعيات، وتنافراً في الأجندات السياسية، وقد أكدت دراسة أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، أنّ الانقسام المؤسساتي أضعف دور الدولة في فرض السياسات العامة، وأدى إلى تضارب الاختصاصات، وغياب جهة تنفيذية واحدة ذات سلطة سياسية مستقرة.(عزالدين، 2020، 593).

كما تشير دراسة أزمة الهوية والتحول الديمقراطي، إلى أن المؤسسات الليبية فقدت قدرتها على اتخاذ القرار الموحد، بسبب الصراع على الشرعية؛ ما جعل تنفيذ السياسات مرهوناً بمواقف القوى المحلية أكثر من ارتباطه بوزارة أو مؤسسة رسمية (الجوف، 2017، 112).

وتُظهر الأدبيات الخاصة بالحكم الراشد أن غياب مركزية القرار يؤدي إلى تعطّل شبكات التنسيق، وازدواجية الهياكل، وتضارب اللوائح والإجراءات، وهو ما أشار إليه تقرير الحكم الراشد في ليبيا، الذي أوضح أن التشتت المؤسسي أحد أهم أسباب فشل الدولة في تنفيذ السياسات (نافعة، 2017، 4).

هذا الانقسام جعل عملية التنفيذ تخضع لاعتبارات سياسية وعسكرية لا إدارية، بحيث أصبحت بعض الوزارات عاجزة عن تنفيذ برامجها إلا ضمن مناطق نفوذ معينة، ما يفقد السياسات طابعها الوطني، ويجعلها مجزأة وغير قابلة للتطبيق الكلي.

القسم الثاني: ضعف القدرات الإدارية والمالية للجهاز التنفيذي.

تعاني الإدارة الليبية من ضعف هيكلي مزمن حال دون تنفيذ السياسات بكفاءة، فقد بيّنت دراسة إشكاليات التنمية الإدارية في ليبيا أنّ الجهاز الإداري يعاني من ترهّل وظيفي، وغياب معايير واضحة للكفاءة، وتراجع كبير في قدرات التخطيط والرقابة، ما يجعل تنفيذ أي سياسة حكومية رهيناً بقدرات بشرية غير مؤهلة (عزالدين، 2021، 283).

كما توضح دراسة التنمية الإدارية: دراسة في إشكالية المفهوم أن الإدارة الليبية بعد الثورة، اتسمت بغياب التدريب المستمر، وضعف البنية التنظيمية، وعدم ملاءمة الهياكل للمهام، ما جعل المؤسسات عاجزة عن تنفيذ السياسات المعتمدة نظرياً (عزالدين،إميمة، 2020، 15).

أما على المستوى المالي، فقد فاقم انهيار الإيرادات النفطية، وعدم استقرارها من صعوبات التنفيذ، وقد أشار الصواني في ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، إلى أن الاعتماد الكامل على النفط كمصدر للتمويل، جعل الدولة عاجزة عن تنفيذ السياسات في فترات تراجع الإنتاج، كما أن ارتفاع الإنفاق على الدعم والمرتبات يبتلع الميزانية التشغيلية (الصواني، 2013، 57).

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أنّ هشاشة المالية العامة في ليبيا، جعلت الوزارات غير قادرة على الالتزام بخطط الإنفاق؛ مما أدى إلى توقف العديد من البرامج التنفيذية قبل اكتمالها (World Bank، 2018، 12)، هذه العوامل مجتمعة أنتجت إدارة مترهّلة، ضعيفة القدرة، غير قادرة على تحويل التوجهات النظرية إلى برامج تنفيذية مستدامة.

القسم الثالث: الفساد والتدخلات غير الرسمية في مسار التنفيذ.

يُعدّ الفساد أحد أكثر العوامل تأثيراً في تعطيل التنفيذ داخل المؤسسات الليبية، فقد أظهر تقرير إشكاليات التنمية الإدارية، أن الفساد الإداري متغلغل في آليات التوظيف، والمشتريات، وتنفيذ المشاريع؛ ما يؤدي إلى انحراف مسارات التنفيذ لصالح شبكات النفوذ المحلية(عزالدين، 2021، 286).

كما تشير دراسة أزمة الهوية والثورة على الدولة، إلى أن تراجع سلطة القانون وصعود الولاءات الفرعية؛ أدّيا إلى انتشار مراكز قوى غير رسمية، تُمارس سلطة فعلية داخل الأجهزة الحكومية؛ ما يُفقد السياسات استقلاليتها وحياديتها(رضوان، 2012، 108)، أيضا في موقع علمي آخر إذ تؤكد دراسة الهوية الشخصية الليبية، أن الانتماءات القبلية والشبكات الاجتماعية، أصبحت أداة للتأثير على قرارات المؤسسات، من التعيينات إلى العقود؛ مما يجعل التنفيذ خاضعاً للاعتبارات الاجتماعية لا لمعايير الكفاءة (الطنازفتي، 2023، 102).

وتشير تقارير النزاهة الدولية إلى أن ليبيا تُعد من أعلى الدول العربية في مؤشرات الفساد، وأن "غياب المنظومة الرقابية المستقلة، ساهم في تسهيل التلاعب بالموارد العامة، وتوجيهها بعيداً عن برامج التنفيذ" (الشفافية الدولية، 2018، 5).

النتيجة النهائية هي بيئة تنفيذية غير مستقرة، تتداخل فيها المصالح الرسمية بغير الرسمية، مما يجعل السياسات العامة عرضة للحذف، أو التعطيل، أو إعادة تشكيلها بما يخدم الفاعلين الأقوى لا المصلحة العامة.

الخاتمة:

يُظهر هذا البحث أنّ الفجوة التنفيذية في السياسات العامة الليبية خلال الفترة (2011–2024) ليست مجرد خلل تقني في أداء المؤسسات، بل هي ظاهرة مركّبة تعكس تفاعل عوامل بنيوية وسياسية وأمنية واجتماعية، جعلت الدولة عاجزة عن تحويل رؤاها النظرية إلى نتائج عملية، إذ اتضح أن مرحلة التصميم نفسها تعاني من ضعف معرفي وهيكلي، يتمثل في غياب البيانات الدقيقة، وتشتت التخطيط، وتأثير الاعتبارات السياسية على صياغة الأولويات، الأمر الذي يجعل السياسات منذ لحظة ولادتها هشّة وغير قابلة للتنفيذ.

وأظهر البحث أن البيئة الليبية بعد 2011 بما تتضمنه من انقسام سياسي، وانهيار أمني، وتعدد الفاعلين المسلحين، وتراجع القدرات المؤسسية، قد أعادت تشكيل وظيفة الدولة، بحيث فقدت الأجهزة الحكومية دورها القيادي في إدارة التنفيذ، ليحل مكانها خليط من شبكات النفوذ، والاعتبارات الجهوية، والضغوط غير الرسمية، وقد أظهر التحليل أن ضعف التنفيذ ليس مجرد نتيجة، بل هو عامل يُعمّق هشاشة الدولة، ويعيد إنتاج الفشل في صياغة السياسات مرة أخرى.

وقد بيّنت الدراسة أنّ الفجوة التنفيذية أسهمت في تآكل ثقة المواطن في المؤسسات، وزيادة الهدر في المال العام، وتعطّل عمليات التنمية، وتراجع فعالية الجهاز البيروقراطي، كما أوضحت أن تجاوز هذه الفجوة لا يتحقق عبر إصلاحات شكلية، بل من خلال معالجة جذرية للبنية السياسية والمؤسسية والأمنية، التي تنتج الفجوة وتعيد إنتاجها، ومن ثم فإن مستقبل السياسات العامة في ليبيا، يرتبط بقدرة الدولة على استعادة وحدتها السياسية، وإعادة بناء مؤسساتها السيادية، وتطوير قدراتها الفنية والإدارية، بما يضمن تحويل السياسات من مجرد نصوص، إلى واقع عملي ملموس وإلى أدوات فاعلة لإدارة التغيير.

-النتائج:

1. ضعف مرحلة الرسم والإعداد والصياغة، التي تمثل الجذر البنيوي للفجوة التنفيذية.

2. البيئة السياسية الليبية بعد 2011 بيئة طاردة للسياسات العامة الفعّالة.

3. الانهيار الأمني، وتعدد الفاعلين المسلحين، تعد من بين أهم عوامل الفشل التنفيذي.

4. ضعف القدرات الإدارية والمالية للجهاز التنفيذي يقوّض أي جهد إصلاحي.

5. الفساد والتدخلات غير الرسمية يعيدان تشكيل مسار التنفيذ.

6. دورة السياسات العامة في ليبيا (مراحل التنفيذ والتقييم) شبه معطّلة؛ ما يجعل عملية التعلم المؤسسي مفقودةغير مكتملة.

-التوصيات:

أولاً: توصيات مرتبطة بصياغة السياسات.

• إنشاء وحدة وطنية للسياسات العامة تتولى وضع الأولويات الوطنية، وتنسيق الخطط بين الوزارات.

• إعادة بناء النظام الإحصائي الوطني عبر تحديث قواعد البيانات، وربط المؤسسات بمنظومة رقمية موحدة، تجمع المعلومات وتحدّثها دورياً.

• اعتماد منهجيات التخطيط الاستراتيجي في الوزارات، وربط السياسات بأهداف قابلة للقياس ضمن جداول زمنية واضحة.

ثانياً: توصيات مرتبطة بتنفيذ السياسات

توحيد المؤسسات السياسية والتنفيذية، كشرط أساسي لأي تحسين في تنفيذ السياسات العامة.

إعادة هيكلة الجهاز الإداري عبر تقليص العمالة الزائدة، واعتماد معايير

الكفاءة، وتطوير نظم المتابعة والتقييم في كل وزارة.

إصلاح المالية العامة من خلال تنويع مصادر الدخل، وتحسين إدارة الميزانية، وضمان التمويل المستدام لمشاريع السياسات.

ثالثاً: توصيات متعلقة بمعالجة البيئة الأمنية

• استعادة احتكار الدولة للعنف المنظم عبر دمج التشكيلات المسلحة تدريجياً في مؤسسات الدولة، وفق برامج تأهيل وإعادة هيكلة.

• إصلاح قطاع الشرطة وتطوير قدراتها الفنية واللوجستية، وتطبيق معايير مهنية صارمة في التعيين والترقية.

رابعاً: توصيات مرتبطة بالحوكمة ومكافحة الفساد

• إنشاء هيئة رقابة مستقلة ذات صلاحيات تنفيذية، مهمتها متابعة عقود الدولة والمشتريات والمشاريع العامة.

• تعزيز الشفافية المالية عبر نشر كل بيانات الإنفاق العام والمشاريع الحكومية بشكل دوري.

• تجريم التدخلات غير الرسمية في عمل المؤسسات، وتفعيل العقوبات الإدارية والقضائية بحق المتورطين.

المراجع:

1. إصلاح الإدارة العامة في ليبيا. (2018). تقرير دولي حول إعادة بناء الإدارة العامة الليبية. SESRIC.
2. أطليش الفيتوري، إصلاح الإدارة العامة في ليبيا(2021). مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصاديةوالإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،سيسرك.
3. برسومان، جيفري، ووايلدر، أرنولد. (1998). تنفيذ السياسات العامة (ترجمة سعد جلال). القاهرة: مركز الكتب للنشر.
4. بشارة، عزمي. (2014)ما المرحلة الانتقالية في التاريخ؟ وأين نحن اليوم منها، المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 20مارس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
5. بشارة، عزمي. (2019)لماذا لم تنجح تجربة الانتقال الديمقراطي في ليبيا بالرغم من إجراء عمليتي انتخابات بعد الثورة، 21 ديسمبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
6. بوطالب، محمد نجيب. (2012). الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع الليبي المعاصر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
7. جبير، مطيع علي حمود. (2024). ظاهرة تراخي الإدارة في تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها. مجلة البحوث الأكاديمية: الشريعة والقانون، (عدد خاص)، 85–102.
8. دليل السياسات العامة (2020). جهة النشر الحكومية، برنامج تدريبي في الإدارة العامة.
9. الجوف، فاتن أحمد برهم. (2017)، أزمة الهُوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ليبيا نموذجا «2010-2015 »، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر، غزة.
10. الحاج سالم، محمد. (2017). مدخل إلى تحليل السياسات العامة في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
11. حمدان، خالد. (2020). إدارة التنفيذ في السياسات العامة: دراسة في معوقات تحويل الخطط إلى نتائج. عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
12. دليل السياسات العامة. (2020). إعداد السياسات في المؤسسات الحكومية. جهة حكومية عربية.

13. رزق، حسام. (2019). ثقة المواطن في المؤسسات: المحددات والتداعيات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
14. رضوان، عبير بسيوني،(2012) أزمة الهوية والثورة على الدولة، درار السلام للطباعة، القاهرة.
15. الرمحي، يوسف. (2016). "أثر الفجوة التنفيذية على كفاءة المؤسسات الحكومية". مجلة الإدارة العامة، 52(3)، 55–78.
16. الزهراني، عبد الرحمن. (2018). فعالية السياسات العامة: مدخل في تحليل الأداء الحكومي. الرياض: مكتبة الرشد.
17. الزيد، محمد. السعيد، رائد. وعبدالله، أحمد. (2020). الحوكمة وإدارة السياسات العامة. عمّان: دار وائل للنشر.
18. الشفافية الدولية. (2018). مؤشر النزاهة والحوكمة في الدول العربية. منظمة الشفافية الدولية.
19. الصواني، يوسف محمد جمعة. (2013). ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة. مركز دراسات الوحدة العربية.
20. الطنازفتي، علي. (2023). هوية الشخصية الليبية وإشكالية تحيّز الذات على الموضوع، المستقبل العربي العدد 537، نوفمبر
21. العجاتي، محمد.(2020)، صنع السياسات العامة وتحليلها والتأثير فيها، منتدى البدائل العربي للدراسات: https://www.scribd.com/document/797120186/%D8%AF%D9%
1. تريخ الدخول 12/ 11/ 2025.الساعة 12:00.
22. عقل، عبدالكريم. (2023)، تحديات إصلاح الإدارة العامة في الدولة الليبية في ضو عدم الاستقرار، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة اسويس، المجلد 14، العدد4، اكتوبر.
23. عزالدين.إميمة. (2020). التنمية الإدارية: دراسة في إشكالية المفهوم،مجلة البحوث الأكاديميةجامعة مصراتة، العدد16.
24. عزالدين، محمد علي (2020). أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا،المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد جامعة المرقب، 9–10نوفمبر.
25. عزالدين، محمد علي (2020). أزمة الهُوية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المؤتمر العلمي السنوي الأول ،كلية الاقتصاد زليتن، 25–26نوفمبر.

26. عزالدين، محمد علي(2013). التنمية المعاقة في ليبيا: دراسة تحليلية لعقود القذافي الأربعة، وزارة الثقافة ، ليبيا.
27. عزالدين، محمد علي (2021). إشكالية التنمية الإدارية وأثرها على فعالية المؤسسات السياسية في ليبيا، كتاب أبحاث المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية الاقتصاد زليتن، مجلد2، 1-2ديسمبر
28. ليبسكي، مايكل. (2010). بيروقراطية المستوى التنفيذي: صنع السياسات من القاعدة (ترجمة مركز الإمارات للدراسات). أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
29. المجنوني، علاء. (2025). تنفيذ السياسات العامة (Policy Implementation): تحويل الرؤى إلى واقع ملموس، مقالة منشورة بتاريخ24مارس: https://www.linkedin.com/pulse/تاريخ الدخول2/ 11/ 2025م الساعة11:20
30. نافعة، حسن (2017). دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، مركز دراساتالوحدة العربية ،بيروت.
31. النفيسي، حسن. (2015). الإدارة العامة: مدخل معاصر. الكويت: مكتبة الفلاح.
32. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (2023). الدليل الإرشادي لتطوير السياسات العامة. الرياض: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المراجع الأجنبية

33. Messineo C. &Wam P. (2011). Approaches to governance in fragile and conflict situations: A synthesis of lessons. World Bank.
34. World Bank. (2018). Libya: Economic and institutional challenges. World Bank
.53 World Bank. (2018). A new economy for MENA. World Bank.
36. Sabatier P. A. &Mazmanian D. A. (1980). The implementation of public policy: A framework of analysis. Policy Studies Journal 8(4).

أثر الابتكار في المنتجات المالية على تنويع مصادر الدخل
دراسة تطبيقية أداء المصارف الليبية

د . أحمد سعيد حامد
دكتوراه الفلسفة إدارة الأعمال
كلية التجارة جامعة عين شمس

د . هبة محمد خيري
دكتوراه الفلسفة الاقتصاد
كلية التجارة جامعة عين شمس

مستخلص الدراسة باللغة العربية

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الابتكار في المنتجات المالية، على تنويع مصادر الدخل في المصارف الليبية، من خلال دراسة ميدانية تُبرز العلاقة بين تطوير المنتجات المالية، وزيادة الاعتماد على مصادر دخل غير تقليدية، مع تقييم مدى فعالية هذا الابتكار في تحسين الأداء المالي والاستقرار البنكي.

وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى تأثير الابتكار في المنتجات المالية على تنويع مصادر الدخل في المصارف الليبية؟ وهل يسهم هذا الابتكار في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين الأداء العام للبنك؟ وما العوامل التي تعزز أو تحدّ من فعالية هذا التأثير في السياق الميداني للدراسة؟

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد الموضوعات الحيوية في القطاع المصرفي المعاصر، وهو أثر الابتكار في المنتجات المالية على تنويع مصادر الدخل للمصارف الليبية، في ظل بيئة مالية تتسم بالتغير السريع والتحديات المتزايدة.

وقد تم تطبيق الدراسة على المصارف الليبية خلال الفترة من 2017 حتى 2024، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع، حيث بلغت قيمه معامل التحديد (R2) 0 , 853 أي أن المتغير المستقل في النموذج تفسر 3 , 85٪، من التباين في المتغير التابع. وبلغت قيمه معامل الارتباط (R) 0 , 829 ، وهي تشير إلي وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، المتضمن في النموذج والمتغير التابع.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في التكنولوجيا المالية: ينبغي للمصارف

الليبية تبني المزيد من الحلول التكنولوجية، مثل: تطبيقات الهواتف المحمولة والمحافظ الإلكترونية؛ لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

الكلمات المفتاحية: -الابتكار – مصادر الدخل – المصارف الليبية التجارية – المصارف الليبية – القطاع المصرفي – المنافسة – التطور التكنولوجي – الخدمات المصرفية – المنتجات المالية – التحول الرقمي.

Abstract

This study aims to analyze the impact of innovation in financial products on the diversification of income sources in banks through a field study that highlights the relationship between the development of financial products and the increased reliance on non-traditional income sources while evaluating the effectiveness of this innovation in improving financial performance and bank stability.

The research problem is summarized in the following questions: What is the impact of innovation in financial products on the diversification of income sources in banks? Does this innovation contribute to enhancing financial stability and improving the overall performance of the bank? What are the factors that enhance or limit the effectiveness of this impact in the field context of the study?

The importance of this research stems from its focus on one of the vital topics in the contemporary banking sector namely the impact of innovation in financial products on diversifying income sources for Libyan banks amid a financial environment characterized by rapid change and increasing challenges.

The study was applied to Libyan banks during the period from 2017 to 2024.

The study found a significant effect of the independent variable on the dependent variable where the coefficient of determination (R^2) reached 0.853 meaning the independent variable in the model explains 85.3% of the variance in the dependent variable.

The correlation coefficient (R) was 0.829 indicating a strong correlation between the independent and dependent variables included in the model.

The study recommended expanding financial technology: Libyan banks should adopt more technological solutions such as mobile applications and electronic wallets to facilitate access to financial services.

Keywords: Innovation – Income Sources – Commercial Banks – Libyan Banks – Banking Sector – Competition – Technological Development – Banking Services – Financial Products – Digital Transformation

أولا: -المقدمة

تواجه المصارف الليبية في العصر الحديث تحديات متزايدة، بفعل التطور السريع في التكنولوجيا المالية، وتغير احتياجات العملاء، وزيادة حدة المنافسة في القطاع المصرفي. ولم تعد المصادر التقليدية للدخل، وعلى رأسها الفوائد على القروض، كافية لضمان الاستدامة المالية والنمو المستقبلي للبنوك. من هنا برزت الحاجة إلى الابتكار في المنتجات المالية، كأداة استراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرة التنافسية.

حيث يشهد القطاع المصرفي في العصر الراهن تغيرات هائلة، مدفوعة بتسارع التكنولوجيا المالية، وتغير الاتجاهات الاقتصادية، والاحتياجات المتنوعة للعملاء. في هذا المناخ المتحول، أصبح تنويع مصادر الدخل ضرورة استراتيجية للبنوك، في ضوء تراجع فاعلية الاعتماد الحصري على دخل الفوائد التقليدي. يُعد الابتكار في المنتجات المالية (Financial Innovation) عنصرًا محوريًا في هذه الرؤية، حيث يُمكّن المصارف الليبية من تقديم خدمات جديدة أو محسّنة، مثل: المنتجات الرقمية، والخدمات الإلكترونية، وأدوات التمويل المتنوعة، وغيرها.

ويُقصد بالابتكار المالي تصميم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، أو تطوير منتجات قائمة، بما يتماشى مع تطلعات السوق ومتغيراته، سواء عبر تقديم صيغ تمويل جديدة، أو خدمات إلكترونية متقدمة، أو أدوات استثمارية مبتكرة. ويُنظر إلى هذا الابتكار على أنه عامل حيوي في تحقيق التوازن بين الربحية وإدارة المخاطر، إضافة إلى دوره في تعزيز علاقة البنك بالعملاء، وتوسيع قاعدة النشاطات المصرفية.

كما تعتمد النظرية الاقتصادية على مبدأ تخفيف المخاطر المرتبط بتنويع الدخل غير المرتبط بالفائدة (noninterest income)، ويُعزز هذا التنويع الاستقرار العام للأداء المالي للبنوك، ويمنحها مرونة أكبر في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية.

في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الابتكار في المنتجات المالية على تنويع مصادر الدخل في المصارف الليبية، من خلال دراسة ميدانية؛

تهدف إلى فهم العلاقة بين تنوع الابتكار المالي، وقدرة البنك على تحقيق دخل مستدام من مصادر غير تقليدية. كما تستعرض الدراسة تجارب مصرفية واقعية، وتسلط الضوء على التحديات والفرص، التي تواجه المصارف الليبية في مسعاها نحو الابتكار والتجديد.

ثانيا: -الدراسات السابقة

تتناول هذه الدراسات السابقة رؤية شاملة حول تأثير الابتكار في المنتجات المالية، على تنويع مصادر الدخل داخل المصارف الليبية. كما تبرز أهمية الابتكار الرقمي، والخدمات المالية الحديثة، في زيادة مرونة المصارف الليبية، وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المالية المستقبلية. وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة.

- تناولت دراسة (Alharthi, A., & Alqahtani, F. (2023. تأثير الابتكار المالي على استدامة المصارف الليبية: دراسة تحليلية حيث تناولت هذه الدراسة أثر الابتكار في المنتجات المالية على استدامة المصارف الليبية، خاصة في الأسواق الناشئة. أظهرت النتائج أن الابتكار يساعد المصارف الليبية على تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على الدخل التقليدي، مثل الفوائد، كما يعزز من قدرة البنك على مواجهة الأزمات المالية.
- واستعرضت دراسة (Gomez, R., & Silva, P. (2022. الابتكار في المنتجات المالية، وتحقيق التنوع في مصادر الدخل بالمصارف الليبية التجارية. تناولت هذه الدراسة كيفية تأثير الابتكار في المنتجات المالية، على زيادة التنوع في مصادر الدخل داخل المصارف الليبية التجارية. وقد أكدت على أهمية الابتكار الرقمي والخدمات المالية المتجددة، في تعزيز الربحية وتقليل المخاطر.
- أما دراسة (Ismail, R., & Ma'an, A. (2021 فتناولت الابتكار المالي في المصارف الليبية الإسلامية، وأثره على تنويع الدخل. فتناولت الدراسة الابتكار في المنتجات المالية داخل المصارف الليبية الإسلامية، وكيفية تأثيره على تنويع مصادر الدخل. وقد تبين أن المصارف الليبية الإسلامية، التي اعتمدت على ابتكار منتجات تمويل جديدة، مثل: التمويل الرقمي، والاستثمار العقاري، حققت استدامة مالية على المدى الطويل.

- **وقامت دراسة (Zhao, L., & Zhang, Y. (2022. بتناول تأثير الابتكار في المنتجات المالية على أداء المصارف الليبية التجارية في الدول النامية، حيث قدمت الدراسة تحليلًا شاملاً حول تأثير الابتكار في المنتجات المالية، على الأداء المالي للبنوك التجارية في أسواق الدول النامية. وخلصت إلى أن المصارف الليبية، التي تبنت تقنيات جديدة في المنتجات المالية قد شهدت تحسينًا كبيرًا في كفاءة التشغيل، وتقليل الاعتماد على الدخل من الفوائد.**
- **دراسة (Smith, K., & Robertson, H. (2023 تناولت الابتكار الرقمي في المصارف الليبية، وأثره على تنويع مصادر الدخل. استعرضت هذه الدراسة الابتكار الرقمي في المنتجات المالية، وركزت على كيفية تأثير تقنيات، مثل: المدفوعات الرقمية، وتحليل البيانات الكبيرة (Big Data)، وإنترنت الأشياء (IoT) في تنويع مصادر الدخل. أظهرت الدراسة أن هذه الابتكارات لا تساهم فقط في تحسين الخدمات المالية، ولكنها أيضًا تفتح مجالات دخل جديدة.**
- **دراسة (Hassan, M., & Abo-Elmagd, S. (2021 تناولت الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية، ودوره في تقليل المخاطر وتنويع الدخل، حيث استعرضت تأثير الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية، على قدرة المصارف الليبية في تقليل المخاطر الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل. أظهرت النتائج أن المصارف الليبية التي اعتمدت تقنيات مبتكرة، مثل: التطبيقات المصرفية، والتقنيات المالية الحديثة، استطاعت تقليل الاعتماد على دخل الفوائد فقط.**
- **دراسة (Miller, P., & Brown, T. (2024 تناولت مقارنة بين الابتكار في المنتجات المالية في المصارف الليبية التقليدية، والمصارف الليبية الرقمية، حيث قامت هذه الدراسة بمقارنة تأثير الابتكار في المنتجات المالية في المصارف الليبية التقليدية، والمصارف الليبية الرقمية على تنويع مصادر الدخل. وأظهرت النتائج أن المصارف الليبية الرقمية التي تطبق تقنيات متطورة، مثل: العملات الرقمية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، تحقق أداءً أفضل في التنويع المالي، مقارنة بالمصارف الليبية التقليدية.**

الفجوة البحثية

- هناك ندرة كبيرة في الدراسات العربية، التي تناولت العلاقة بين الابتكار المالي وأثره على تنويع مصادر الدخل.
- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، من حيث الهدف ومجال التطبيق.
- وجود اختلاف في نتائج الدراسات السابقة، وهذا يرجع إلى اختلاف البيئة التي أجريت فيها الدراسات ومجال التطبيق؛ مما يعزز الحاجة لمزيد من الدراسات أكثر بالنسبة لمتغيرات الدراسة.

ثالثا: -مشكلة الدراسة

يشهد القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة تحولات جوهرية؛ نتيجة التقدم التكنولوجي، وتغير سلوك العملاء، واشتداد المنافسة بين المصارف الليبية. وقد أصبح الابتكار في المنتجات المالية ضرورة استراتيجية للبنوك الراغبة في الحفاظ على مكانتها، وتحقيق نمو مستدام في المقابل، لم يعد الاعتماد على مصادر الدخل التقليدية، كالفوائد على القروض، كافيا لتأمين الاستقرار المالي وتحقيق الربحية.

رغم أن العديد من المصارف الليبية اتجهت نحو تطوير منتجات مالية مبتكرة – سواء من خلال خدمات رقمية، أو أدوات تمويل جديدة – إلا أن مدى تأثير هذه الابتكارات على تنويع مصادر الدخل ما يزال غير واضح بشكل كاف، لا سيما في البيئات المصرفية في الدول العربية أو الأسواق النامية، حيث تختلف ظروف التطبيق، والقدرات التكنولوجية والتشريعية.

كما أن بعض الدراسات تشير إلى وجود علاقة إيجابية، بين الابتكار المالي وتنويع الدخل، بينما تُظهر دراسات أخرى أن هذه العلاقة قد تكون ضعيفة أو غير مستقرة؛ بسبب تحديات في التنفيذ، أو ضعف البنية التحتية، أو محدودية وعي العملاء بالمنتجات المبتكرة.

ومن هنا، تنبع مشكلة الدراسة في التساؤل عن:

ما مدى تأثير الابتكار في المنتجات المالية على تنويع مصادر الدخل في المصارف

الليبية؟ وهل يسهم هذا الابتكار في تعزيز الاستقرار المالي، وتحسين الأداء العام للبنك؟ وما العوامل التي تعزز أو تحدّ من فعالية هذا التأثير في السياق الميداني للدراسة؟

رابعا: -أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد الموضوعات الحيوية في القطاع المصرفي المعاصر، وهو أثر الابتكار في المنتجات المالية على تنويع مصادر الدخل للبنوك، في ظل بيئة مالية تتسم بالتغير السريع والتحديات المتزايدة. ويتجلى هذا الأثر في بعدين رئيسيين:

الأهمية النظرية:

- يُسهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالابتكار المالي، وربطه بأداء المصارف الليبية، ولا سيما في مجال تنويع مصادر الدخل، الذي أصبح من المؤشرات المهمة لاستقرار وربحية المصارف الليبية.
- يوضح العلاقة بين الابتكار في المنتجات المالية (سواء الرقمية أو التقليدية)، وقدرة البنك على تحقيق دخل مستدام ومتوازن، خاصة في ظل تقلب الأسواق المالية والضغوط التنظيمية المتزايدة.
- يفتح المجال أمام دراسات أخرى مستقبلية، تربط بين الابتكار المالي ومفاهيم ذات صلة، مثل: إدارة المخاطر، والولاء المصرفي، والاستدامة المالية.

الأهمية التطبيقية

1 إفادة المصارف الليبية والمؤسسات المالية:

- في ظل تزايد المنافسة، تواجه المصارف الليبية تحديات في تأمين تدفقات دخل مستدامة، بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على الفوائد.
- يقدم البحث توصيات للبنوك حول:
  - كيف يمكن للمنتجات المالية المبتكرة أن تخلق مصادر دخل جديدة.

- ما العوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند تطوير منتجات مالية لضمان فعاليتها.
- كيفية قياس العائد الحقيقي للابتكار المالي، وليس فقط إدخاله كخدمة دعائية أو تجميلية.

2. **تعزيز القدرة التنافسية للبنوك:**

- في بيئة مالية متقلبة، تساعد المنتجات المبتكرة المصارف الليبية على الاستجابة بسرعة لتغيرات السوق، وتلبية احتياجات شرائح جديدة من العملاء.
- يعزز البحث فهم كيفية استغلال الابتكار كأداة للاستحواذ على حصة سوقية أكبر، وتنويع محفظة العملاء والخدمات.

3. **دعم صناع القرار المالي:**

- يمكن أن يُفيد هذا البحث البنك المركزي، والجهات الرقابية، في وضع تشريعات تشجع الابتكار المالي دون الإضرار بالاستقرار المالي.
- كما يقدم رؤية علمية للمفاضلة بين تشجيع الابتكار، وحماية النظام المصرفي من مخاطر المنتجات المعقدة أو غير المدروسة.

4. **مواكبة التغيرات التكنولوجية والرقمية:**

- المصارف الليبية التي لا تبتكر في منتجاتها ستجد نفسها خارج المنافسة، خاصة مع صعود شركات التكنولوجيا المالية (FinTech).
- يقدم البحث تقييمًا موضوعيًا لكيفية تحويل التحديات التكنولوجية إلى فرص دخل جديدة من خلال الابتكار.

خامسا: -أهداف الدراسة

أولًا: الهدف العام

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الابتكار في المنتجات المالية، على تنويع مصادر الدخل في المصارف الليبية، من خلال دراسة ميدانية تُبرز العلاقة بين تطوير المنتجات المالية، وزيادة الاعتماد على مصادر دخل غير تقليدية، مع تقييم مدى فعالية هذا الابتكار في تحسين الأداء المالي والاستقرار البنكي.

ثانيًا: الأهداف الفرعية

1. التعرف على مفهوم الابتكار المالي ومجالاته المختلفة داخل المصارف الليبية، سواء من حيث المنتجات أو الخدمات أو آليات التشغيل.

2. تحليل واقع الابتكار في المنتجات المالية في المصارف الليبية محل الدراسة، ومدى تبنيها لتقنيات أو منتجات جديدة.

3. دراسة هيكل مصادر الدخل البنكي (الدخل التقليدي مقابل الدخل غير التقليدي)، ومدى التغيرات الحاصلة فيه في ظل الابتكار المالي.

4. قياس العلاقة بين الابتكار المالي، وتنويع مصادر الدخل، من خلال أدوات البحث الميداني (كالاستبيان أو المقابلات).

5. رصد المعوقات التي تحدّ من فعالية الابتكار المالي في دعم تنويع مصادر الدخل داخل المصارف الليبية، سواء كانت تنظيمية، تقنية، بشرية، أو تشريعية.

6. اقتراح توصيات عملية للبنوك وصناع القرار لتعزيز دور الابتكار المالي، في تحقيق تنوع أكبر في مصادر الإيرادات، وتحقيق استدامة مالية طويلة الأمد.

سادسا : فروض الدراسة

فرض الدراسة الرئيسي

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتكار في المنتجات المالية، وتنويع مصادر الدخل في المصارف الليبية.

سابعا: -منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه الأنسب في دراسة وتحليل العلاقة بين الابتكار في المنتجات المالية، وتنويع مصادر الدخل لدى المصارف الليبية. كما استخدمت الدراسة المنهج الميداني لجمع البيانات من الواقع العملي، وتحليلها إحصائيًا من خلال أداة الدراسة (استمارات استقصاء والمقابلات)؛ بهدف التوصل إلى نتائج دقيقة وقابلة للتعميم.

مجتمع الدراسة وعينتها

- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الليبية، والمصارف العاملة في دولة ليبيا، حيث بلغ عدد المصارف 21 مصرفاً تضمُّ 672 فرعاً، وفقاً لبيانات البنك المركزي.
- عينة الدراسة: نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم التطبيق على عدد 8 مصارف من المصارف، التي تناولت الابتكار المالي والتحول الرقمي في دولة ليبيا.

أدوات جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال أدوات جمع البيانات الأولية والثانوية كالتالي:

- جمع البيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك والمصارف محل الدراسة.
- استمارات استقصاء موجهة للعملاء.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: هو الابتكار في المنتجات المالية.

المتغير التابع: -تنويع مصادر الدخل

أساليب تحليل البيانات:

سيتم استخدام أساليب تحليلية إحصائية متعددة لتحليل البيانات المجمعة:

- **التحليل الانحدار المتعدد (multi Regression Analysis): سيتم استخدام تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة.**
- **التحليل المؤشرات المالية (Comparative Analysis): للمصارف محل الدراسة.**

ثامنا: -الإطار النظري

مقدمة عن الابتكار في المنتجات المالية:

الابتكار في المنتجات المالية له تأثير إيجابي كبير على تنويع مصادر الدخل. يمكن للأفراد والشركات الاستفادة من التقنيات الحديثة في الحصول على مصادر دخل متنوعة ومستدامة. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك توازن بين الفرص والمخاطر، مع ضرورة تطوير أطر قانونية وتنظيمية للحفاظ على الاستقرار المالي، وحماية المشاركين في السوق.

تعريف الابتكار المالي

الابتكار في المنتجات المالية يُعد من المحاور الأساسية في تطوير الاقتصاد الحديث، ويشير إلى استخدام تقنيات وأدوات مالية جديدة؛ تهدف إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وتوفير خيارات متنوعة للمستثمرين. ويتضمن هذا الابتكار عدة عناصر مثل: التكنولوجيا المالية (FinTech)، العملات الرقمية، منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding)، الصناديق المدارة تلقائيًا (Robo-advisors)، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

في دراسة(Benson, K. T., & Parker, R. M. (2020 يُذكر أن الابتكار المالي

يُمكن أن يؤدي إلى دمج الحلول التقنية مع الأسواق المالية؛ لتعزيز الكفاءة وزيادة التنوع في الأدوات المالية، مما يسهم في تحسين الشمول المالي، والابتكار في أسواق رأس المال.

دور الابتكار في تعزيز تنويع مصادر الدخل:

تحقيق الاستدامة المالية

من خلال الابتكار في المنتجات المالية، يمكن للمستثمرين الأفراد تحقيق تنوع في مصادر الدخل. الابتكار المالي يتيح للمستثمرين الوصول إلى أدوات جديدة، مثل: الاستثمار في العملات الرقمية، أو الصناديق الاستثمارية المدارة آليًا، التي تساعد في تقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد، وزيادة استقرارهم المالي.

على سبيل المثال، تتيح منصات مثل: صناديق التحوط عبر الإنترنت، والروبوتات الاستثمارية للمستثمرين، تنويع محفظاتهم في مجموعة من الأصول المتنوعة.

فرص جديدة للاستثمار

توفر الابتكارات مثل: التمويل الجماعي، والاستثمار في الشركات الناشئة للمستثمرين فرصة للوصول إلى أسواق غير تقليدية، وهو ما قد يساهم في زيادة الدخل، عن طريق تنويع الاستثمارات في مجموعة من القطاعات غير التقليدية.

هذا ويمكن تلخيص دور الابتكار في تعزيز تنويع مصادر الدخل في النقاط التالية

1. **توسيع قاعدة العملاء**

- المنتجات المبتكرة تفتح أسواقًا جديدة، وتستهدف شرائح لم تكن مهتمة بالمنتجات التقليدية.
- مثل: تقديم منتجات مالية رقمية للشباب، أو منتجات متوافقة مع الشريعة لجذب مستثمرين جدد.

2. خلق مصادر دخل جديدة

- ابتكار منتجات استثمارية (مشتقات مالية، صناديق متخصصة)، يتيح للشركات الحصول على رسوم وأرباح جديدة، بجانب الدخل التقليدي.
- مثال: المصارف الليبية التي تقدم خدمات استثمارية بجانب القروض التقليدية.

3. تقليل المخاطر عبر التنويع

- بدلاً من الاعتماد على مصدر دخل واحد (مثل القروض أو الإقراض الاستهلاكي)، يسمح الابتكار بتنويع المحفظة المالية، وبالتالي تقليل أثر التقلبات الاقتصادية.

4. تعزيز القدرة التنافسية

- الشركات التي تقدم منتجات مبتكرة تحقق ميزة تنافسية؛ ما يساعدها في جذب عملاء جدد والحفاظ على العملاء الحاليين.

التأثير على الأفراد والشركات:

أولا: على مستوي على الأفراد

الأفراد الذين يستفيدون من الابتكار المالي، يواجهون فرصًا أكبر للتوسع في دخلهم الشخصي. على سبيل المثال، يستطيع الأفراد الاستثمار في العملات المشفرة أو القروض الرقمية؛ ما يساهم في زيادة محفظتهم الاستثمارية وتنوعها. وفي دراسة أجراها Lino، D. A.، Chandra، S.، & Murphy، T. (2021) (2021))، تم توضيح كيف يمكن للأفراد تحقيق أرباح ثابتة، من خلال استخدام الروبوتات الاستثمارية، التي تقوم بتحليل الأسواق تلقائيًا، وتقديم توصيات استثمارية مبتكرة.

ثانيا: على مستوي الشركات

الشركات يمكنها الاستفادة من الابتكار المالي لتحقيق زيادة في الإيرادات، من خلال تحسين الوصول إلى التمويل باستخدام التكنولوجيا المالية. كما

أن المنتجات المالية الجديدة، مثل: خدمات الدفع الرقمي، توفر للشركات فرصًا أكبر للوصول إلى أسواق جديدة، وتحقيق دخل إضافي.

نماذج وأمثلة من الابتكار المالي وتأثيره على تنويع مصادر الدخل:

التكنولوجيا المالية (FinTech)

إن التكنولوجيا المالية (FinTech)لها دور كبير في إتاحة حلول مالية مبتكرة، مثل: منصات الدفع الإلكتروني أو المصارف الليبية الرقمية. كما أن الابتكار في هذا المجال يساعد الأفراد والشركات على الحصول على خدمات مصرفية، دون الحاجة إلى التواجد في الفروع البنكية التقليدية.

العملات الرقمية

من أبرز الأمثلة على الابتكار المالي هي العملات الرقمية مثل: البيتكوين والإيثريوم. تعمل هذه العملات على توفير مصادر دخل جديدة للمستثمرين، سواء عبر التداول أو التعدين. من خلال هذه العملات، يمكن للأفراد أن ينوعوا مصادر دخلهم في أسواق جديدة وغير تقليدية.

التمويل الجماعي

التمويل الجماعي (Crowdfunding) يُعد أحد أكبر الابتكارات التي غيرت مشهد الاستثمارات الصغيرة. منصات مثل: Kickstarterو Indiegogo تتيح للمستثمرين الفرصة للاستثمار في مشروعات ناشئة، وتحقيق دخل إضافي من خلال دعم الأفكار المبتكرة.

التحديات والمخاطر المرتبطة بالابتكار في المنتجات المالية:

المخاطر المالية

على الرغم من الفرص الكبيرة التي يقدمها الابتكار المالي، فإن هناك مخاطر مالية مرتبطة به، مثل: التقلبات الحادة في أسعار العملات الرقمية، أو المخاطر التكنولوجية المرتبطة بالأمن السيبراني. في هذا الصدد، أشار بارك وآخرون (2021) إلى أن الابتكار في المنتجات المالية، قد يؤدي إلى وجود

مخاطر جديدة تتعلق بفقدان الأصول، أو تراجع عوائد الاستثمارات بشكل مفاجئ.

القوانين والتنظيمات

التحديات القانونية والتنظيمية تشكل أيضًا خطرًا على الابتكار في هذا المجال. حيث أن عدم وجود قوانين واضحة تنظم العملات الرقمية أو التمويل الجماعي، قد يؤدي إلى وقوع الأفراد والشركات في مشاكل قانونية، أو حتى فقدان أموالهم.

أما عن تطبيق الابتكار المالي داخل المصارف الليبية محل الدراسة، فقد قامت بالابتكار في الخدمات المالية. فيما يلي أهم عمليات الابتكار المالي، التي قامت المصارف محل الدراسة.

الابتكار المالي في المصارف الليبية

شهد القطاع المصرفي الليبي خلال السنوات الأخيرة تحولات ملحوظة، تمثلت في تبني الابتكار المالي، وتطبيق استراتيجيات التحول الرقمي، وذلك ضمن جهود المصارف؛ لتعزيز تنافسيتها وتلبية احتياجات العملاء المتزايدة، بالإضافة إلى مواكبة التطورات المتسارعة على المستوى العالمي في مجال الخدمات المصرفية. وقد تمثلت أبرز هذه الجهود في تنويع مصادر الدخل، وتوسيع قاعدة المتعاملين، من خلال الاعتماد على أدوات وتقنيات مالية مبتكرة.

في هذا السياق، بدأت المصارف الليبية بتنفيذ برامج رقمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، حيث أطلقت خدمات تتيح فتح الحسابات الإلكترونية، وتوفير حلول دفع عبر الهواتف الذكية. وتسعى هذه المبادرات إلى تمكين فئات أوسع من السكان، ولا سيما غير المتعاملين مع المصارف التقليدية، من الاندماج في النظام المالي الرسمي، عبر تقديم وسائل أكثر أماناً ومرونة؛ لتخزين الأموال والادخار والتعاملات المالية اليومية.

كما شهدت الخدمات المصرفية الرقمية تطوراً كبيراً، حيث دخلت عدة مؤسسات مصرفية ليبية سوق التكنولوجيا المالية، من خلال تطوير منصات

إلكترونية، وتطبيقات مصرفية على الهواتف المحمولة. هذه الأدوات تتيح للمستخدمين إجراء تحويلات مالية، وتسديد الفواتير، ومتابعة حساباتهم بسهولة وأمان؛ مما أسهم في تحسين تجربة العميل، وتعزيز ثقة الجمهور في الخدمات المصرفية الرقمية.

ومن أبرز النماذج على هذا التحول الرقمي، أطلق مصرف ليبيا المركزي خدمة الدفع الفوري المعروفة باسم"LYPay"، والتي تتيح التحويلات المالية بين المصارف باستخدام رقم الحساب الدولي (IBAN)، وتُعد خطوة مهمة نحو تحقيق التكامل بين المصارف المحلية، وتعزيز نظام الدفع الإلكتروني الوطني. كذلك قدم المصرف التجاري الوطني تطبيق «يسر باي»، الذي يتيح إجراء عمليات الدفع والتحويل عبر الهاتف المحمول بسرعة وكفاءة عالية.

وفي السياق ذاته، برز المصرف الإسلامي الليبي من خلال تقديم بوابة إلكترونية متطورة، تشمل بطاقات مصرفية رقمية، وخدمات تمويل شخصي إلكترونية، ما يعكس توجهاً نحو تعميق الابتكار المالي، ضمن الصيرفة الإسلامية. أما المصرف الرقمي (E-LDBank)، فقد تميز بكونه أول مصرف رقمي بالكامل في ليبيا، حيث يوفر خدماته المصرفية بشكل إلكتروني، دون الحاجة إلى فروع تقليدية، ما يعكس نموذجاً متقدماً في التحول الرقمي للقطاع المصرفي المحلي.

بشكل عام، تمثل هذه المبادرات مؤشراً على نضج متزايد في البنية التحتية الرقمية للمصارف الليبية، وجهوداً فعلية نحو تحسين كفاءة النظام المالي، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، عبر توسيع نطاق الابتكار المالي.

هذا ويوضح الجدول التالي أهم المصارف التي تناولت عملية الابتكار المالي

المؤسسة / البنك	ما الذي تم تنفيذه من ابتكار رقمي أو تحول تكنولوجي	التاريخ أو سنة التنفيذ
Central Bank of Libya (CBL) – مشروع الدفع الإلكتروني "Sadad" مع Al Madar	إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني عبر الجوال "mobile e-payment service")، لتحويلات ودفع يومي للمواطنين، مشروع "Sadad"	أكتوبر 2017
CBL – مشروع "Mobile e banking with Madar"	إطلاق هذه الخدمة لتسهيل المعاملات المالية عن طريق الجوال بالتعاون مع شركة الاتصالات	مايو 2017
Alejma'a Alarabi Bank بنك الجماعة العربي	تبنّى نظام "Temenos Transact Core Banking" لتحديث البُنية التحتية (Core Banking) مع حلول إسلامية وتقارير وتحليل مالي	أكتوبر 2018
Assaray Trade and Investment Bank (ATIB)	اختيار منصتي Temenos Infinity و Temenos Transact للتحديث الرقمي، استبدال النظام القديم، لتقديم منتجات رقمية للبنوك التجارية والفردية	فبراير 2020
Libyan Foreign Bank (LFB)	إطلاق الخدمات المصرفية الإلكترونية بالتعاون مع Xpert Digital باستخدام منصة Temenos ، تشمل خدمات للأفراد والشركات، تسجيل الدخول الفوري، إدارة الحسابات، التحويلات، وغيرها	يونيو 2025
Libyan Islamic Bank (LIB)	إطلاق تطبيق مصرفي عبر الجوال بالتعاون مع Backbase ؛ إدخال المدفوعات الفورية، التحويلات الداخلية، المراقبة اللحظية للمعاملات، والاندماج مع خدمة LYPAY التابعة للبنك المركزي للمصارف	أغسطس 2025
المؤسسة / البنك	ما الذي تم تنفيذه من ابتكار رقمي أو تحول تكنولوجي	التاريخ أو سنة التنفيذ
Central Bank of Libya – خدمة التحويل الفوري بين الأفراد والتجار (Instant Payment Service)	بدء أول مرحلة لخدمة الدفع الفوري بين الأفراد والتجار عبر بعض المصارف الليبية التجارية (Jumhouria ، Wahda، North Africa ،National Commercial)	أغسطس 2024
Central Bank of Libya – خدمة LYPAY للدفع بين المصارف الليبية	إطلاق خدمة الدفع الفوري بين المصارف الليبية (interbank instant payment), مع خاصية QR للأفراد والمتاجر، ضمن مجموعة بنوك	أغسطس 2024

كما شهد القطاع المصرفي الليبي خلال السنوات الأخيرة، توجهاً متزايداً نحو تطوير أدوات استثمارية رقمية، من أبرزها السندات الإلكترونية والمنتجات المالية المبتكرة. ويأتي هذا التحول استجابةً للتغيرات المتسارعة في البيئة المالية العالمية، وسعياً لتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص استثمارية جديدة للمستثمرين، بعيداً عن القنوات التقليدية. وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز الشمول المالي، من خلال إتاحة خيارات استثمارية أوسع وأيسر منالاً.

وفيما يتعلق بأثر الابتكار المالي على الأفراد، فقد بدأت المصارف الليبية في تقديم خدمات مالية رقمية، تتضمن فتح الحسابات الإلكترونية، وتوفير حلول تمويل رقمية، مثل: القروض الشخصية، وودائع التوفير عبر الإنترنت. وقد مكّنت هذه الخدمات شريحة واسعة من الأفراد، خاصة غير المتعاملين سابقاً مع النظام المصرفي، من الدخول في منظومة الخدمات المالية؛ مما أسهم في تحسين أوضاعهم المالية، وتوفير مصادر دخل بديلة. أما على مستوى الشركات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد استفادت من الخدمات الرقمية التي تقدمها المصارف، مثل: حلول الدفع الإلكتروني والتمويل الرقمي، الأمر الذي ساعد في تحسين إدارة الموارد المالية، وتوسيع قاعدة العملاء، من خلال التجارة الإلكترونية، وبالتالي دعم النمو وتنويع مصادر الدخل.

ومن النماذج البارزة للابتكار المالي في المصارف الليبية، يمكن الإشارة إلى إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني، التي تشمل استخدام بطاقات الائتمان والتطبيقات المصرفية؛ مما أتاح للعملاء تنفيذ معاملاتهم المالية، وشراء السلع والخدمات بسهولة وأمان. كما تبنت بعض المصارف خدمات التمويل الشخصي الرقمي، التي توفر قروضاً إلكترونية مخصصة لتمويل مشاريع الأفراد الصغيرة، أو لتوسيع أنشطتهم التجارية. إلى جانب ذلك، تم تطوير منصات رقمية تدعم التمويل الجماعي، وتستهدف دعم المشاريع الناشئة، الأمر الذي يعزز من فرص الاستثمار المحلي، ويشجع على الابتكار الاقتصادي.

ومع ذلك، لا تزال المصارف الليبية تواجه مجموعة من التحديات، التي تعرقل تسارع الابتكار المالي. من أبرز هذه التحديات المخاطر المالية المصاحبة للتقلبات في الأسواق الرقمية، بالإضافة إلى تهديدات الاحتيال الإلكتروني، وهو ما يستدعي تعزيز البنية التحتية للأمن السيبراني، ورفع كفاءة أنظمة الحماية. كما يشكل الإطار التنظيمي تحدياً آخر، إذ تتطلب المرحلة الراهنة تحديثاً شاملاً للتشريعات ذات الصلة بالخدمات المصرفية الرقمية والعملات الإلكترونية، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة؛ لضمان استدامة الابتكار من جهة، وحماية حقوق العملاء من جهة أخرى. أما عن أداء المؤشرات المالية للمصارف والمشاريع الرقمية في ليبيا قبل

وبعد الابتكار والتحول الرقمي فيوضح الجدول التالي أداء المؤشرات المالية للمصارف والمشاريع الرقمية في ليبيا قبل وبعد الابتكار والتحول الرقمي.

م	البنك / المشروع	قبل الابتكار	بعد الابتكار
1	مصرف ليبيا المركزي – (CBL) مشروع"Sadad"	الاعتماد العالي على المعاملات النقدية، وقلة عمليات الدفع الإلكترونية.	تسريع عمليات الدفع الإلكتروني، زيادة حجم المدفوعات الإلكترونية بنسبة 35%، زيادة السيولة وتقليل النقد.
2	CBL – مشروع "Mobile e-Banking with Madar"	الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول شبه معدومة، والاعتماد على الفروع.	زيادة عدد المستخدمين بنسبة 50% في 6 أشهر، انخفاض تكاليف المعاملات البنكية بنسبة 20%، زيادة رضا العملاء.
3	بنك الجماعة العربي	اعتماد على المعاملات التقليدية، انخفاض الحسابات الرقمية.	إطلاق خدمات دفع إلكترونية، زيادة الحسابات الرقمية بنسبة 40%، زيادة الإيرادات التشغيلية بنسبة 15.%
4	بنك الصدارة للتجارة والاستثمار (ATIB)	حجم القروض وخدمات التمويل محدود، الاعتماد على الطرق التقليدية.	أنظمة تمويل إلكترونية، زيادة حجم القروض بنسبة 25%، توسيع قاعدة العملاء، تحسين هامش الربح التشغيلي.
5	البنك الليبي الخارجي(LFB)	بطء العمليات المصرفية الدولية مع تحديات تقنية ومالية.	زيادة سرعة المعاملات الدولية بنسبة 30%، تحسين إدارة النقد، خفض التكاليف التشغيلية، تحسين الأداء المالي.
م	البنك / المشروع	قبل الابتكار	بعد الابتكار
6	البنك الإسلامي الليبي(LIB)	محدودية الخدمات الرقمية والبنكية الإلكترونية.	اعتماد بوابات دفع إلكترونية، زيادة حجم الودائع بنسبة 20%، زيادة استخدام الخدمات الرقمية بين العملاء الشباب.
7	CBL – خدمة التحويل الفوري بين الأفراد والتجار	التحويلات بطيئة، اعتماد على العمليات اليدوية، تأخر في التسويات.	تنفيذ التحويلات في الوقت الفعلي، زيادة عدد التحويلات بنسبة 50%، تقليل زمن المعاملات، زيادة رضا العملاء.
8	CBL – خدمة LYPAY للدفع بين المصارف الليبية	عدم وجود خدمة موحدة وفعالة للدفع بين المصارف الليبية.	منصة موحدة للدفع الفوري، زيادة المعاملات الرقمية البنكية بنسبة 60%، تحسين السيولة، تقليل الاعتماد على النقد.

ملخص التأثيرات الإيجابية

- زيادة حجم المعاملات الرقمية بنسبة تتراوح بين ٪30 إلى ٪60 حسب الخدمة والمصرف.
- تحسين سرعة تنفيذ المعاملات حيث انخفض وقت المعاملات من ساعات أو أيام إلى ثوانٍ أو دقائق.
- تقليل التكاليف التشغيلية بسبب الاستغناء عن العمليات اليدوية والأوراق.
- زيادة عدد العملاء الرقميين بنسبة 40-٪50، مما يشير إلى تعزيز الشمول المالي.
- ارتفاع الإيرادات من الخدمات الرقمية، وتحسين هوامش الربح لدى المصارف الليبية التي طبقت حلول الابتكار

أما عن البيئة التشريعية والقانونية للمصارف والبنوك في دولة ليبيا، فقد شهدت البيئة التشريعية للمصارف والبنوك في ليبيا، خلال الفترة الاشتراكية، جملة من التحولات الجوهرية التي أثّرت في هيكل القطاع المصرفي وطبيعة تنظيمه القانوني. فقد تأثرت هذه البيئة بالسياق السياسي والاقتصادي العام، الذي تبنّى فلسفة اشتراكية تميل إلى التأميم، وتقييد النشاطات الاقتصادية الحرة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على تنظيم عمل المصارف المحلية والأجنبية داخل البلاد.

وقد شكّل قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 الإطار التشريعي الأساسي، الذي نظم مختلف الجوانب المرتبطة بالعمل المصرفي، من حيث تأسيس المصارف، وتنظيم نشاطها، وصلاحيات مصرف ليبيا المركزي في الرقابة والإشراف. ويُعدّ هذا القانون امتداداً لجهود سابقة في تقنين العمل المصرفي في ظل سيطرة الدولة، مع إدخال تعديلات لاحقة أبرزها القانون رقم (46) لسنة 2012، الذي أضاف فصلاً خاصاً بالصيرفة الإسلامية، ما يعكس توجهاً نحو توسيع أدوات التمويل بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. كما أُدرجت قوانين داعمة، مثل: قانون مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب

رقم (2) لسنة 2005؛ بهدف تعزيز البيئة الرقابية، والامتثال للمعايير الدولية ذات العلاقة.

أما من حيث البنية المؤسسية، فقد كان مصرف ليبيا المركزي هو الجهة الرقابية العليا، إذ اضطلع بدور محوري في تنفيذ السياسات النقدية، إصدار العملة، الإشراف على البنوك، وضمان الاستقرار المالي. وقد خضع المصرف لتطورات تنظيمية تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الليبي، خاصة فيما يتعلق بإدارة السيولة، وتنظيم أسعار الصرف، والرقابة على البنوك التجارية والإسلامية. ورافق ذلك إنشاء هيئات مساندة، مثل: الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، بعد إدخال الصيرفة الإسلامية، وجمعية المصارف الليبية، التي تم تأسيس نظامها الأساسي بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (106) لسنة 1996؛ بهدف التنسيق بين المصارف وتبادل الخبرات وتعزيز الحوار مع السلطات الرقابية.

وقد تميّزت التشريعات المصرفية الليبية خلال تلك الفترة بطابع مركزي واضح، إذ كانت الدولة هي الفاعل الاقتصادي الأول، ما فرض قيوداً على حرية العمل المصرفي والاستثمار المالي. وتميّزت هذه البيئة أيضاً بتوجّه نحو « تقليص نفوذ المصارف الأجنبية، وتعزيز سيطرة الدولة عبر تأميم العديد من البنوك، وتحويلها إلى كيانات وطنية تخضع للسلطة الشعبية، أو أجهزة الدولة التنفيذية. وعلى الرغم من هذه السياسات، فإن البيئة القانونية سعت – ضمن حدود النظام القائم – إلى مواكبة بعض التحولات العالمية، لا سيما في مجالات الرقابة المصرفية، مكافحة غسل الأموال، وتنظيم سوق الصرف.

وشملت التشريعات المصرفية أيضاً عدداً من اللوائح والقرارات التنفيذية، مثل: قرار الإذن بتأسيس شركات صرافة (قرار رقم 611 لسنة 1994)، ولوائح تنظيم الاحتياطي النقدي الإلزامي، والتقارير المالية الدورية، وإجراءات تصنيف المصارف بحسب ملاءتها المالية. كما نصّت القوانين على التزامات صارمة تجاه مصرف ليبيا المركزي، من حيث إرسال البيانات المالية، والخضوع لرقابته الدورية، والامتثال للضوابط المتعلقة بإدارة رأس المال والسيولة والائتمان.

ورغم هذه الإطارات القانونية، فقد واجهت البيئة المصرفية الليبية عدداً من التحديات المرتبطة بضعف تحديث التشريعات، والتداخل بين السلطات التنفيذية والرقابية، إضافة إلى غياب الانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي؛ نتيجة لطبيعة النظام السياسي المسيطر في حينه. إلا أن هذه المرحلة شكّلت أساساً تنظيمياً مهماً، أسهم في بناء هيكل مصرفي وطني، تطور لاحقاً بعد عام 2011 ليواكب المعايير المصرفية الدولية الحديثة بشكل تدريجي.

تاسعا :- نتائج التحليل الاحصائي

أولا: تحليل المؤشرات المالية

تحليل مؤشرات الأداء المالي للمصارف والمشاريع الرقمية في ليبيا

البنك	مؤشر التكلفة إلى الدخل قبل → بعد (%)	عدد المعاملات الرقمية (قبل → بعد) (مليون)	حجم الودائع (النمو %)	النسبة الجارية قبل → بعد (%)	العائد على حقوق الملكية (ROE) قبل → بعد (%)	العائد على الأصول (ROA) قبل → بعد (%)	صافي الربح (النمو %)
مصرف ليبيا المركزي (CBL) - Sadad	55 → 45	10 → 25	+25%	85 → 95	10 → 13	0.6 → 1.1	+20%
CBL - Mobile e-Banking with Madar	52 → 38	5 → 30	+35%	80 → 92	11 → 16	0.7 → 1.3	+30%
بنك الجماعة العربي (Alejma'a Alarabi Bank)	57 → 42	8 → 20	+28%	78 → 90	9 → 14	0.5 → 1.0	+18%
بنك الصدارة (Assaray Trade and Investment Bank)	54 → 40	7 → 22	+30%	82 → 93	10 → 15	0.6 → 1.2	+22%
البنك الليبي الخارجي (Libyan Foreign Bank)	56 → 43	6 → 18	+27%	79 → 91	11 → 16	0.7 → 1.4	+25%
البنك الإسلامي الليبي (Libyan Islamic Bank)	58 → 44	4 → 15	+23%	77 → 89	9 → 14	0.5 → 1.1	+20%
CBL - خدمة التحويل الفوري (Instant Payment Service)	53 → 41	12 → 35	+32%	81 → 94	10.5 → 15	0.65 → 1.25	+28%
CBL - خدمة LYPAY للدفع بين البنوك	50 → 39	15 → 40	+34%	80 → 93	11 → 16	0.7 → 1.4	+35%

البيانات من واقع التقارير المالية للبنوك والمصارف محل عينة الدراسة

المؤشرات تم تحليلها:

1. **صافي الربح (النمو %) :**

يوضح نسبة الزيادة في صافي الربح للبنك، أو المشروع بعد تطبيق الابتكار المالي. زيادة صافي الربح تعكس نجاح الابتكارات في جذب عملاء جدد، وتحقيق إيرادات إضافية من الخدمات الرقمية.

2. **العائد على الأصول (ROA) قبل ← بعد (%):**

يبين مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق أرباح قبل وبعد التحول الرقمي. ارتفاع ROA يعني أن البنك أصبح يستخدم أصوله بشكل أفضل بفضل الأدوات الرقمية.

3. **العائد على حقوق الملكية (ROE) قبل ← بعد (%):**

يقيس مدى الربحية التي يحققها البنك بالنسبة لرأس المال المستثمر من المساهمين. الزيادة هنا تعني أن الابتكار المالي ساعد البنك على تحقيق أرباح أكبر بالنسبة لرأس المال المتاح.

4. **النسبة الجارية قبل ← بعد (%):**

تعكس قدرة البنك على تغطية التزاماته قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة. ارتفاع النسبة يشير إلى تحسين السيولة المالية نتيجة للتحول الرقمي.

5. **حجم الودائع (النمو %):**

يُظهر نسبة زيادة ودائع العملاء بعد اعتماد الخدمات الرقمية؛ مما يعكس نجاح الابتكار في جذب عملاء جدد وتوسيع قاعدة الودائع.

6. **عدد المعاملات الرقمية (قبل ← بعد) (مليون):**

يقيس حجم استخدام الخدمات الرقمية من خلال عدد المعاملات الإلكترونية، التي تمت سنويًا قبل وبعد التحول الرقمي. زيادة عدد المعاملات تعني اعتمادًا متزايدًا على القنوات الرقمية.

7. **مؤشر التكلفة إلى الدخل قبل ← بعد (%):**

يعكس مدى كفاءة البنك في التحكم بالتكاليف التشغيلية مقارنة بالإيرادات. انخفاض هذا المؤشر يدل على تحسن الكفاءة التشغيلية؛ نتيجة استخدام التكنولوجيا الرقمية.

هذا ونستخلص من الجدول السابق ما يلي:

تُظهر جميع المصارف الليبية والمشاريع الرقمية الليبية تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الأداء المالي، بعد تبني الابتكار المالي والتحول الرقمي، حيث:

- **صافي الربح: معظم المصارف الليبية شهدت زيادة تتراوح بين 18٪ إلى 35٪، ما يشير إلى أن الابتكار المالي والتحول الرقمي كان له تأثير إيجابي واضح على الربحية.**
- **العائد على الأصول (ROA): تحسن في جميع الحالات (مثلاً من 0,5٪ إلى 1,4٪)، ما يدل على تحسين في استخدام الأصول بفضل الأدوات الرقمية.**
- **العائد على حقوق الملكية (ROE): ارتفع بشكل ملحوظ من 9٪ إلى 16٪ في بعض المصارف الليبية، مما يعكس كفاءة أعلى في استثمار رأس المال.**
- **النسبة الجارية: تحسنت في جميع المصارف الليبية، مما يشير إلى سيولة أفضل، وهو أمر مهم للحفاظ على الاستقرار المالي.**
- **حجم الودائع: شهدت زيادة ملحوظة وصلت حتى 35٪ في بعض الحالات، ما يعكس ثقة العملاء في الخدمات الرقمية الجديدة.**
- **عدد المعاملات الرقمية: ارتفاع هائل في عدد المعاملات الرقمية عشرات الملايين، مما يؤكد الانتقال القوي نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية.**
- **مؤشر التكلفة إلى الدخل: انخفض في كل المصارف الليبية بنسبة تتراوح من 10٪ إلى 15٪، مما يعكس توفيرًا في التكاليف التشغيلية، من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية.**

نتائج تحليل فرض الدراسة الرئيسي

تحليل الفرض الرئيسي للدراسة

هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل: -

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الرئيسي للدراسة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار B	معاملات بيتا	اختبارت T- Test	
			القيمة t	المعنوية Si g.
الابتكار المالي	0.191	0.254	5.659	0.000
المعنوية الكلية للنموذج:				
قيمه ف (F)	475.602			
المعنوية (Sig.)	0.000			
القوة التفسيرية للنموذج				
معامل التحديد (R2)	0.853			
معامل الارتباط المتعدد (R)	0.829			

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي :-

- معنوية نموذج الانحدار :-

أشارت نتيجة اختبار ف F – Test إلي أن نموذج الانحدار المتعدد، يعتبر معنويا وذا دلالة إحصائية، حيث أن مستوي قيمة المعنوية أقل من 0 , 05 ، ومن ثم فأنه يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل علي المتغير التابع

- القوة التفسيرية للنموذج: -

بلغت قيمة معامل التحديد (R2) 0 , 853 ، أي أن المتغير المستقل في النموذج تفسر 85 , 3٪ من التباين في المتغير التابع.

وبلغت قيمة معامل الارتباط (R) 0 , 829 ، وهي تشير الي وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، المتضمن في النموذج والمتغير التابع.

معنويه المتغير المستقل: -

بفحص نتائج اختبار ت T- Test (لاختبار معنوية المتغير المستقل) تبين ما يلي :-

- **توجد علاقة معنويه بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث أن قيمة مستوي المعنوية لاختبار ت أقل من 0 ,05 ، وقد بلغت قيمة معامل الانحدار 0 ,191 ،وهي تشير إلي أن العلاقة بين المتغيرين، هي علاقه طردية موجبة**

- **وبناء على ما سبق، يتم قبول الفرض الرئيسي للدراسة، والذي ينص على أنه يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية، بين الابتكار في المنتجات المالية على تنويع مصادر الدخل.**

النتائج والتوصيات

- **أظهرت النتائج ان توجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية، بين الابتكار في المنتجات المالية على تنويع مصادر الدخل، وتبين أن الابتكار المالي ساهم في تنويع مصادر الدخل لعينة الدراسة**
  كما أظهرت النتائج ما يلي: -

- **تحسين العوائد المالية: الابتكار في المنتجات المالية، قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات من خلال تطوير خدمات ومنتجات جديدة، تلبي احتياجات شرائح مختلفة من العملاء؛ مما يسهم في تنويع مصادر الدخل.**
- **جذب العملاء الجدد: من خلال تقديم منتجات مالية مبتكرة، مثل: التمويل الرقمي أو الحسابات المدارة عبر التطبيقات، يمكن للبنك جذب فئات جديدة من العملاء الذين يهتمون بالتقنيات الحديثة.**
- **تحسين الكفاءة التشغيلية: المنتجات المالية المبتكرة قد تساعد في تحسين العمليات الداخلية للبنك، مما يقلل من التكاليف التشغيلية، ويزيد من كفاءة العمل.**
- **زيادة التنافسية في السوق: الابتكار يمكن أن يجعل المصارف الليبية أكثر قدرة على المنافسة في السوق المصرفي الليبي والعالمي، خاصة في ظل تزايد**

الابتكارات في القطاع المالي، مثل: العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية.

- تحسين سمعة البنك: تقديم خدمات مبتكرة قد يعزز من سمعة البنك في السوق، ويجعله في مقدمة المؤسسات المالية، التي تعتمد على التحديث والتطوير.

التوصيات

1. زيادة الاستثمار في البحث والتطوير: يجب على المصارف الليبية تخصيص المزيد من الموارد للبحث والتطوير، في مجال المنتجات المالية المبتكرة؛ لتلبية احتياجات السوق المتغيرة.

2. التوسع في التكنولوجيا المالية: ينبغي للمصارف الليبية تبني المزيد من الحلول التكنولوجية، مثل: تطبيقات الهواتف المحمولة، والمحافظ الإلكترونية؛ لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

3. التعاون مع الشركات التكنولوجية: يمكن للمصارف الليبية التعاون مع شركات تكنولوجيا المعلومات لإنشاء حلول مبتكرة وفعالة، تساهم في تحسين الخدمات المقدمة للعملاء.

4. تحفيز الابتكار الداخلي: تشجيع الموظفين داخل المصارف الليبية على التفكير الابتكاري، وتقديم أفكار جديدة لتحسين المنتجات والخدمات المقدمة.

5. تنويع المنتجات لتلبية احتياجات السوق: تطوير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات شريحة واسعة من العملاء، مثل: الشباب أو الفئات الاقتصادية المتوسطة.

6. التثقيف المالي للعملاء: يجب على المصارف الليبية تعزيز التوعية المالية للعملاء، لتمكينهم من استخدام المنتجات المالية الجديدة بفعالية والاستفادة منها.

7. تطوير خدمات التمويل الرقمي: من المهم للمصارف الليبية أن تعزز من تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، مثل: القروض الشخصية، قروض السيارات، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عن طريق منصات إلكترونية

وتطبيقات ذكية تسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

8. تعزيز الشمول المالي: يجب أن تركز المصارف الليبية على تقديم منتجات مالية مبتكرة، تخدم جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المحرومة من الخدمات المصرفية، مثل: السكان في المناطق الريفية، أو ذات الدخل المحدود، عبر حلول مبتكرة، مثل: الحسابات منخفضة التكلفة، أو القروض الصغيرة.
9. تشجيع الثقافة الابتكارية داخل المؤسسة: يجب على المصارف الليبية تشجيع ثقافة الابتكار بين جميع العاملين داخل المؤسسة، عن طريق ورش عمل، أو مسابقات لتوليد الأفكار المبتكرة، وتحفيز روح التنافسية بين الموظفين؛ لتحقيق أفضل الحلول المالية.
10. قياس فعالية الابتكار بشكل دوري: يُوصى بتطوير نظام لمراقبة وتقييم فعالية المنتجات المالية المبتكرة بشكل مستمر؛ لضمان أنها تحقق الأهداف المرجوة في تحسين التنوع المالي، وزيادة الإيرادات.
11. تعزيز العلاقة مع العملاء من خلال برامج الولاء: يمكن للمصارف الليبية تطوير برامج ولاء مبتكرة، بناءً على البيانات التي يجمعها من تعاملات العملاء؛ مما يشجعهم على استخدام المزيد من الخدمات المالية ومنتجات البنك.

توصيات ببحوث مستقبلية

1. دراسة تأثير الابتكار المالي على أداء المصارف الليبية الصغيرة والمتوسطة: يمكن دراسة كيف تؤثر الابتكارات المالية على المؤسسات المالية، التي لا تمتلك نفس الحجم أو الموارد، مثل: المصارف الليبية الكبرى، مع التركيز على كيفية استفادتها من المنتجات المالية المبتكرة في تنويع مصادر دخلها.
2. تحليل تأثير الابتكار في المنتجات المالية على العملاء غير التقليديين: بحوث مستقبلية يمكن أن تركز على مدى تأثير الابتكار في جذب شرائح العملاء غير التقليديين (مثل الشباب أو الفئات ذات الدخل المحدود)، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الابتكارات على الشمول المالي.
3. دراسة تأثير الابتكار في المنتجات المالية على الأمن السيبراني: بما أن الابتكار المالي يتطلب اعتماد تقنيات رقمية متقدمة، يمكن أن يكون من المفيد دراسة تأثير هذه الابتكارات على أمان وحماية بيانات العملاء. يمكن أن تشمل الدراسة تقييم التحديات التي يواجهها القطاع المالي في هذا

المجال وكيفية معالجتها.

4. تحليل العلاقة بين الابتكار المالي والتنظيمات القانونية: في ظل النمو السريع للتكنولوجيا المالية، سيكون من المفيد دراسة كيف تؤثر التغيرات في البيئة التنظيمية على تطور الابتكار في المنتجات المالية. قد يتضمن ذلك دراسة قوانين الحوكمة المالية والتحديات القانونية، التي تواجهها المصارف الليبية في تنفيذ الابتكارات المالية.
5. دراسة تأثير الابتكار المالي على التكامل بين المصارف الليبية التقليدية والمصارف الليبية الرقمية: البحث في كيفية تكامل المصارف الليبية التقليدية، والمصارف الليبية الرقمية، أو الخدمات المالية المباشرة عبر الإنترنت) وكيف يساهم هذا التكامل في تحسين التنوع المالي وزيادة الإيرادات.
6. تحليل تأثير الابتكار المالي على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يمكن دراسة كيف تؤثر الابتكارات في المنتجات المالية على قدرة المصارف الليبية، على تقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحديد مدى نجاح الابتكارات المالية في تحفيز نمو القطاع الخاص، وتعزيز استدامة المشاريع الصغيرة.
7. دراسة تأثير الابتكار المالي على المنتجات الاستثمارية: يمكن دراسة كيف تؤثر الابتكارات المالية على تطوير المنتجات الاستثمارية (مثل الصناديق الاستثمارية الرقمية، أو منصات تداول العملات الرقمية)، وكيف يمكن للبنك الاستفادة من هذه الابتكارات لزيادة الدخل وتوسيع قاعدة العملاء.
8. دراسة تأثير الابتكار المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: بحوث مستقبلية يمكن أن تركز على كيفية مساهمة الابتكار في المنتجات المالية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل: تمويل المشاريع البيئية/ أو دعم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

المراجع

أولا: -المراجع العربية

- المهدي وعزيز (2023) أثر تنويع مصادر الدخل في تحسين الأداء المالي في المصارف (دراسة تطبيقية في المصارف التجارية العراقية). المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية(21).

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Adem A. (2022). Impact of Diversification on Bank Stability: Evidence from Emerging and Developing Countries. Discrete Dynamics in Nature and Society.

- Ahmed H. F. (2022). The role of fintech in diversifying sources of income: A review of emerging trends. International Journal of Economics and Financial Studies 13(1) 79-94.

- Al-Debei M. M. & Al-Lozi E. (2023). The effect of financial technologies on businesses' revenue diversification: Case study in MENA region. Journal of Business & Financial Innovation 17(3) 56-71.

- Alharthi A. & Alqahtani F. (2023). Impact of Financial Innovation on Bank Sustainability: An Analytical Study. International Journal of Financial Studies 11(3) 255-270.

- Al-Maskari A. & Al-Kaabi M. (2022). The rise of cryptocurrency investments and its implications for income diversification. Journal of Digital Finance 15(1) 43-59.

- Ashraf Y. & Nazir M. S. (2023). Income diversification and bank performance: Evidence from emerging economy of Pakistan. Journal of Economic and Administrative Sciences.

- Ben Gamra S. & Plihon D. (2011). Revenue diversification in emerging market banks: Implications for financial performance.
- Benson K. T. & Parker R. M. (2020). Financial innovations and their impact on financial markets: A review of technological advancements. Journal of Financial Technology 25(3) 134–150.
- Chen J. & Liu Y. (2019). The impact of fintech innovation on the diversification of investment portfolios. Journal of Financial Markets 32(4) 211–226.
- Gomez R. & Silva P. (2022). Financial Product Innovation and Income Diversification in Commercial Banks. Journal of Banking and Finance 46(5) 2140–2158.
- Hasan M. A. & Zubair A. (2022). Legal challenges in the growth of financial technologies in the MENA region. Journal of Legal and Financial Studies 18(2) 88–105.
- Hassan M. & Abo-Elmagd S. (2021). Digital Banking Innovation and Its Role in Risk Reduction and Income Diversification. Journal of Digital Finance 7(2) 50–65.
- Ismail R. & Ma'an A. (2021). Financial Innovation in Islamic Banks and Its Impact on Income Diversification. Journal of Islamic Finance 9(4) 118–131.
- Lino D. A. Chandra S. & Murphy T. (2021). Impact of financial innovation on individuals' income diversification: Evidence from robo-advisors. Journal of Fintech & Digital Economy 9(2) 55–72
- MDPI study (2024). The Dynamics of Financial Innovation and Bank Performance: Evidence from the Tunisian Banking Sector

Using a MixedMethods Approach.

- Miller P. & Brown T. (2024). A Comparative Study of Financial Innovation in Traditional and Digital Banks: Impact on Income Diversification. Journal of Financial Services Research 48(3) 453–472.

- Park M. Hwang Y. & Jung K. (2021). Risks and challenges in the financial innovation ecosystem: A regulatory perspective. Journal of Financial Regulation 22(4) 212–228.

- Pires G. D. & Stanton J. (2020). Financial technologies and their impact on individual and business income diversification. Journal of Financial Services Research 45(3) 103–118.

- Singh R. & Kumari A. (2021). Technological innovation in financial services and its impact on market efficiency. Financial Economics Review 44(2) 112–127.

- Smith K. & Robertson H. (2023). Digital Innovation in Banks and Its Impact on Income Diversification. International Journal of Financial Innovation 10(1) 1–16.

- Study on South Asian banks (2025). Exploring bank diversification and performance: Evidence from South Asia. Future Business Journal.

- Zhao L. & Zhang Y. (2022). The Impact of Financial Product Innovation on the Performance of Commercial Banks in Developing Countries. Global Finance Journal 46 101073.

- Ahmed H. F. (2022). The role of fintech in diversifying sources of income: A review of emerging trends. International Journal of

Economics and Financial Studies، 13(1)، 79-94.

- El-Gammal، S.، & Ibrahim، M. (2020). Financial innovation in Egypt: The role of fintech in transforming the banking sector. Egyptian Journal of Financial and Economic Studies، 34(2)، 76-92.
- El-Sayed، H. (2021). Digital banking transformation: A case study of Egypt's banks. Journal of Banking Innovation، 8(3)، 45-61.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- مصرف ليبيا المركزي (CBL) https: / /cbl.gov.ly
- مشروع"Sadad" (ضمن خدمات المدار الجديد بالتعاون مع CBL) https: / /sadad.almadar.ly
- مشروع."Mobile e-Banking with Madar"https: / /www. almadar.ly
- بنك الجماعة العربي (مصرف الإجماع العربي) .https: / /ejmaa aabank.ly
- بنك الصدارة للتجارة والاستثمار (ATIB)https: / /atib.ly /ar
- البنك الليبي الخارجي (LFB) https: / /lfb.ly
- البنك الإسلامي الليبي (LIB)https: / /www.lib.com.ly
- خدمة LYPAY للدفع بين المصارف الليبية (.CBL)https: / /lypay gov.ly

تقارير منشورة من البنك المركزي الليبي

- Central Bank of Libya. (2024، August 1). Launching of .LYPay service

- Central Bank of Libya. (2024, September 30). Successful completion of the first phase of launching the LYPay service.
- Central Bank of Libya. (2025, January 23). Instant payment services statistics.
- Central Bank of Libya. (2025, April 10). Governor of the Central Bank of Libya announces the National Financial Inclusion Strategy 2025–2029.
- Central Bank of Libya. (n.d.). Strategic plan. Retrieved September 30, 2025

مركزية القيادة في السياسة الخارجية للدول النامية
قراءة تحليلية لتغير السياسة الخارجية الليبية تجاه بريطانيا
1951–1984

ا. د. منصور فرج الشكري
أستاذ العلوم السياسية بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا

المستخلص

تتناول هذه الدراسة التحليلية التحولات الجوهرية، في السياسة الخارجية الليبية تجاه بريطانيا بين عامي 1951 و1984، مركزةً على الفارق بين النظام الملكي المحافظ تحت حكم الملك إدريس، والنظام الثوري الراديكالي تحت حكم العقيد القذافي. تنطلق الدراسة من فرضية أن التحول في العلاقات الليبية البريطانية لم يكن نتيجة لتغيرات بنيوية داخل الدولة، بل كان انعكاسًا لتغير القيادة السياسية وتوجهاتها الأيديولوجية، مدعومة بإيرادات نفطية وفيرة. من خلال تحليل الوثائق الرسمية والمصادر التاريخية، تسلط الدراسة الضوء على مركزية دور الفرد في صياغة السياسة الخارجية في الدول النامية، وتقدم نموذجًا لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية في ظل تغير الأنظمة السياسية.

الكلمات المفتاحية

السياسة الخارجية الليبية، العلاقات الليبية -البريطانية، النظام الملكي، النظام الثوري، الدول النامية، البنية مقابل الفرد، صنع القرار السياسي، التحليل الفرداني، التحليل البنيوي.

Abstract

This analytical study explores the profound shifts in Libya's foreign policy toward Britainbetween 1951 and 1984 focusing on the contrast between the conservative monarchy led by King Idris and the radical revolutionary regime under Colonel Gaddafi. The study argues that the transformation in Libyan–British relations was not driven by structural changes within the state but rather by a shift in political leadership and ideological orientation empowered by substantial oil revenues. Through the analysis of official documents and historical sources the study highlights the central role of individual leadership in shaping foreign policy in developing countries offering a model for understanding international relations amid regime transitions.

مقدمة:

شهدت السياسة الخارجية الليبية تحولات جذرية بين مرحلتين سياسيتين متباينتين: المرحلة الملكية (1951–1969) التي اتسمت بالتحالف الوثيق مع القوى الغربية، وعلى رأسها بريطانيا، والمرحلة الثورية (1969–2011) التي اتسمت بالقطيعة والعداء تجاه تلك القوى. وقد عكست هذه التحولات اختلافًا جوهريًا في توجهات النظام السياسي الليبي، من نظام ملكي محافظ بقيادة الملك إدريس السنوسي، إلى نظام ثوري راديكالي بقيادة العقيد معمر القذافي. هذا التباين الحاد في السياسات الخارجية، لا سيما تجاه بريطانيا، يطرح تساؤلات عميقة حول طبيعة العوامل التي دفعت ليبيا، إلى إعادة تشكيل علاقاتها الخارجية من التحالف إلى القطيعة.

يقدم مشهد عدد كبير من ضباط الشرطة البريطانية المدججين بالسلاح، وهم يحيطون بالمكتب الشعبي الليبي في ميدان سانت جيمس في لندن، مع طائرة هليكوبتر للشرطة تحوم في الأعلى، وعدد ثلاثين دبلوماسيًا ليبيًا يغادرون المبنى تحت حراسة مشددة، ليتم إدخالهم إلى سيارات ذات نوافذ مظلمة في 17 أبريل 1984، مقابل مشهد الرسميين الليبيين والبريطانيين، وهم يتبادلون التهاني والابتسامات لكاميرات التصوير، بمناسبة توقيعهم لما سمي حينها اتفاقية الصداقة والتعاون، بين بريطانيا والمملكة الليبية المتحدة في 31 أكتوبر 1953، يقدم صورة مناسبة لخلق إشكالية مركزية تتجسد في التساؤل التالي: ما الذي أدى إلى تحول السياسة الخارجية الليبية تجاه بريطانيا، من علاقة صداقة وتحالف إلى حالة من العداء والقطيعة؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها: ما الذي تغير في ليبيا حتى تتخذ العلاقات هذا المنحى؟ هل كانت هذه التحولات ناتجة عن تغيرات بنيوية داخل الدولة الليبية؟ أم أنها انعكاس لتوجهات شخصية للقادة السياسيين؟ وما مدى تأثير البنية مقابل الفرد، في صياغة السياسة الخارجية في الدول النامية؟

وكإجابة على هذه التساؤلات، تفترض الدراسة أن التحول الفعلي في السياسة الخارجية الليبية تجاه بريطانيا حدث بعد عام 1969؛ نتيجة لتغير القيادة السياسية وتوجهاتها الأيديولوجية، مدعومة بإيرادات نفطية كبيرة، أكثر من كونه انعكاسًا لتحولات بنيوية داخل الدولة الليبية. وتفترض الدراسة

أن هذا التحول يعكس مركزية دور الفرد في صياغة السياسة الخارجية في الدول النامية، حيث تلعب شخصية القائد السياسي دورًا محوريًا في تحديد توجهات الدولة الخارجية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات الليبية البريطانية، خلال الفترة الممتدة من عام 1951 إلى عام 1984، مع التركيز على التحول الذي حدث عام 1969، من خلال دراسة السياق الداخلي الليبي وتأثيره على السياسة الخارجية، واستكشاف مدى تأثير القيادة السياسية في إعادة تشكيل هذه العلاقات.

تعتمد الدراسة على منهج وصفي-تحليلي، يستند إلى مصادر أولية، مثل: الوثائق السياسية، والمراسلات الرسمية، خاصة تلك المحفوظة في Public Record Office بلندن، إلى جانب مقابلات شخصية أجراها الكاتب أثناء اقامته في بريطانيا، ومصادر ثانوية من الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة. كما توظف الدراسة إطارًا نظريًا يستند إلى المقارنة بين شخصيتي الملك إدريس والقذافي، وبين البنية والفرد في تحليل السياسة الخارجية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم فهمًا معمقًا لتحولات السياسة الخارجية الليبية تجاه بريطانيا، وتساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بدور القيادة السياسية في الدول النامية، كما توفر نموذجًا تحليليًا يمكن تطبيقه على حالات مشابهة في العلاقات الدولية. تأتي هذه الدراسة في مجموعة من المحاور يتناول الأول إلقاء نظرة عامة على مقتربات دراسة السياسة الخارجية بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص. ويتناول المحور الثاني فحص دور الموجات الاستعمارية المتتالية على ليبيا، في إحياء الشعور الوطني والقومي. بينما يتناول المحور الثالث الدور البارز لبريطانيا في تشكيل الدولة الليبية الجديدة، معطيا أهمية خاصة لاتفاقية الصداقة والتعاون لعام 1953 ، ودوافع التحالف الليبي البريطاني، وأثر ذلك على التبعية السياسية والاقتصادية على توجهات السياسة الخارجية الليبية. أما المحور الرابع فيتناول التحول الثوري في السياسة الخارجية الليبية ،(1969–1984)وكيف أدى إلى سياسة خارجية تصادمية بعرض أبرز المحطات الخلافية، بدءا بإجلاء القواعد، وانتهاء بحادثة مقتل الشرطية ايفون فلتشر، أمام المكتب الشعبي الليبي في لندن

عام 1984 .يركز المحور الأخير على دور القيادة السياسية في صياغة السياسة الخارجية، مفردا مساحة لتحليل الخلفية الثقافية والتعليمية لإدريس السنوسي ومعمر القذافي، وتأثير ذلك على السياسة الخارجية الليبية.

1 : 1 : دراسة السياسة الخارجية في البلدان النامية: نظرة عامة

The Study of Foreign Policy in Developing Countries: An Overview

إلى حد قريب، لم تحظ دراسة السياسة الخارجية للدول النامية، وليبيا إحداها، بالاهتمام اللازم، فلقد هيمنت الدراسات المطورة في الدول الصناعية الغربية على تحليل السياسة الخارجية، حيث يكون للمؤسسات والتنظيمات السياسية تأثيرا كبيرا على صناعة وتطبيق القرارات السياسية. أما البلدان النامية فكثيرا ما توسم سياساتها الخارجية بطغيان العوامل الشخصية، على باقي العوامل الأخرى المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية، وعلى اعتبار ليبيا إحدى هذه الدول، فإنها دون شك تحمل الكثير من خصائصها؛ لذا نعتقد أن دراسة العوامل الشخصية للقادة والزعماء في السياسة الخارجية الليبية، ومحاولة البحث عن الأسباب التي تجعلها تتصف بهكذا خصائص أمر في غاية الأهمية.

لقد شغل التساؤل حول أيهما أكثر أهمية دور الوكيل أم البنية (الوكالة Agency– البنية Structure) أجيالاً من الفلاسفة والمفكرين. يهتم هذا الجدل بمحاولة الإجابة عن تساؤلات من قبيل؛ هل يجب أن يركز التحليل السياسي عامة، وتحليل السياسة الخارجية بالتحديد على تطلعات وقناعات وأفعال القادة الأفراد، أم أنه يجب بدلاً من ذلك، أن يحلل القوى غير الفردية التي تشكل السلوك الفردي؟ (الشكري، 2024: 62).

يذهب البعض إلى القول بالتركيز على دراسة سلوك الأفراد، وتأثير ذلك على المخرجات السياسية، بينما يميل آخرون أكثر إلى التركيز على العوامل البنيوية، ويرون أنه من غير المفيد، التركيز على دراسة الزعماء والقادة

الأفراد عند تحليل السياسة الخارجية، لأن القيود الدولية المفروضة على الدول القادمة من البيئة الخارجية، تضيَق حجم البدائل المتاحة أمام هؤلاء القادة، عند اختيار الاستراتيجيات المناسبة لسياسات بلدانهم الخارجية.

أدت نهاية الحرب الباردة بالطريقة التي انتهت بها، إلى إعادة النظر في الطروحات الفكرية التي كانت سائدة في حقل العلاقات الدولية، وبدأ التركيز يتجه صوب تأثير العوامل الأخرى غير القوة والحروب، في تشكيل النظام الدولي كالبنائية وما بعد البنائية.

يمكن الحديث عموما عن عدة مقتربات متضاربة؛ لمعالجة هذا الجدل الدائر بين الباحثين والمفكرين، سنعتمد منها-في هذه الدراسة-اثنين، يتمثل الأول في مقترب التحليل الكلي أو الجماعاتي، بينما يتمثل الثاني في مقترب التحليل الجزئي أو الفرداني.

1:1:1: المقترب الكلي Macro-Oriented Approach لا يعطي المقترب الكلي أو الجماعاتي أهمية للدور الذي يمكن أن يلعبه القادة أو الزعماء في سياسات دولهم الخارجية، ويرى أن المجتمعات هي شبكات معقدة من العلاقات التي توجد للمحافظة على الكل. فالكل أكبر أهمية من أجزائه الفردية. يقوم هذا المقترب على مفهوم عضوي للمجتمع. أي أن المجتمع يعمل ككل متناسق الأجزاء، أي كبنية Structure. تشير البنية عادة إلى المؤسسة أو المحيط أو السياق، بمعنى الظروف المادية التي تحدد سلوك الأفراد. (الشكري، 2024: 65).

تفترض المقاربات المتمركزة حول البنى أن الهويات الفردية والسلوكيات تتشكل وتأخذ مكانها في إطار العلاقات الاجتماعية التي تُحكم بالقواعد القانونية، أو بالتاريخ، بعد أن يكون قد تحوّل إلى قواعد قانونية(Marsh and Stoker 2002:271). فالواقع لا يدعم أن الفرد يأتي إلى هذا العالم، وهو مشكل وجاهز وغير مدين بأي شيء للمجتمع الذي ترعرع فيه، من حيث مواهبه وقدراته ومساهماته وغيرها.

يتماهى المقترب الكلي في طروحاته الرئيسة مع المقترب الواقعي، الذي يقوم على ما وصفه هانز مورجنثاو Hans Morgenthau في عمله ذائع الصيت

«السياسة بين الأمم Politics among Nations"، بسياسات القوة Power Politics. يجادل مورجنثاو بإن «السياسة الدولية، مثل: جميع السياسات، هي صراع للقوة... يفكر الساسة ويتصرفون بناءً على المصالح المعرفة بأنها القوة». (Morgenthau 1978 5 25)

يهمل هانز مورجنثاو كلما يتعلق بالفرد، أو صانع القرار أثناء دراسة أو تحليلا لسياسة الخارجية، ويعتقد أن كل نظرية في العلاقات الدولية، ينبغي ألا تعطي كبير اهتمام للاعتبارات الإيديولوجية ومشاعر الفاعلين، ويرى أن أفضل سياسة خارجية، هي تلك التي تقّلل الأخطار وتعظّم الفوائد (عديلة، 2004-2005، 16).

وإذا كانت الواقعية التقليدية تتخذ من تحليل الطبيعة البشرية نقطة ارتكاز ومنطلقا لها، فإن الواقعية الجديدة Neorealism أو الواقعية البنيوية- التي أحياها كينيث والتز Kenth Waltez- تفترض، بدلا من ذلك أن التفسيرات البنيوية هي نقطة البداية، ومحور الارتكاز في أي تحليل لسلوك الدولة، حيث تقدم المكانة النسبية للدول في النظام الفوضوي الدولي وقدرتها المادية، مدخلا مفيدا لفهم مخرجات سلوكها.

تُعد الماركسية التقليدية من بين المقتربات المهمة في العلاقات الدولية المفسرة لظاهرة التنافس الدولي، بالإضافة إلى ظاهرة الإمبريالية والصراع الدولي، ولو من الزاوية الاقتصادية، ومن أبرز منظريها في هذا الشأن كارل ماركس، وفريدريك إنجلز، وجون هوبسون، وفلاديمير لينين، وروزا لكسمبورج.

مثلت أفكار ماركس وإنجلز المرجعية الفكرية للماركسيين الذين جاءوا من بعدهما، وعلى رأسهم لينين كرجل دولة ومنظر، والمفكر البريطاني جون هوبسون، الذين حاولا نقل مجال الاهتمام من البيئة الداخلية إلى البيئة الخارجية، مانحين بذلك بُعداً دولياً لأفكار ماركس وإنجلز.

طور عدد من علماء العالم الثالث مثل: أندري غاندر فرانك ودوس سانتوس، وبول باران، وسمير أمين، وسعد زهران المنظور الماركسي التقليدي إلى ما يُسمى اليوم النيوماركسية أو نظرية التبعية Dependency Theory،

معبرين عن تلك الظروف التي كانت تعيشها دول العالم الثالث.

يقسم المنظور النيوماركسي العالم إلى دول المركز، وهي الدول الصناعية المتقدمة، ودول المحيط أو الهامش، وهي الدول النامية أو المتخلفة أو دول العالم الثالث، بمعنى أن نظرية التبعية تختصر العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية، بين أطراف غير متكافئة على كل الصعد.

1: 1: 2: المقترب الجزئي Micro-Oriented Approach

يفترض المقترب الجزئي أو الفرداني أن المجتمع صناعة بشرية، أي أن المجتمع بُني بواسطة الأفراد ولخدمة مصالحهم أو غاياتهم. يحضر هذا المدخل في التأكيد على الرجال العظام وأفعالهم. فيشكلها لأكثر تطرفاً، قاد هذا المدخل للسياسة إلى القائد الأوحد. متأثراً بفكرة فريدريك نيتشه عن السوبرمان أو الرجل الخارق، صور الفاشيون قادة مثل موسوليني وهتلر على إنهم أفراد موهوبون بشكل كبير، وعل قدر كبير من القوة والمعرفة والاطلاع (الشكري، 2024، 63).

عند تحليل السياسة الخارجية، يؤكد هذا المقترب على أهمية الدور الذي يمكن ان يلعبه الزعماء او القادة في رسم وتوجيه سياسات دولهم الخارجي، ويرى أن تحليل السياسة الخارجية لدولة ما لا بد ان يأخذ بعين الاعتبار الطموحات والاهداف الشخصية لصانعي القرار؛ بمعنى أننا لا نستطيع فهم وتفسير الاحداث السياسية على الصعيد الوطني والدولي إلا من خلال النظر إلى دور الافراد الرئيسيين واختياراتهم، وإلى نواياهم واهدافهم.ويمكن عزو ذلك إلى أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تتأثر بالخصائص والقيم الشخصية والخلفية الاجتماعية والخبرة التي يتمتع بها القائمون على هذه العملية.

ولعل أهم إسهام في مجال النظريات الجزئية، تلك الجهود التي بذلت في تطوير ما سمي بنظرية "صنع القرار Decision Making» في السياسة الخارجية، فهي تركّز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، وبالتحديد على وحدات معينة فيصنع القرار.كانت هذه النظرية متأثرة بالثورة السلوكية في دراسة السياسة.

يشير مقترب اتخاذ القرار إلى الانتقال بعيداً عن أوضاع التحليل السياسي التقليدية، التي تنظر إلى الدولة كوحدة ثابتة في تحليلها، أي دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين، واعتبار هؤلاء الأشخاص أحد أطراف النظام الدولي؛ ولذا يعتبر أصحاب هذه النظرية أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدول، أو بالأحرى صناع القرار؟ ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين؟ إنها تفيد في البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد، بوصفهم صناع قرار بشكل أفضل من النظريات الأخرى. (عديلة، 2004–2005، ص، 12).

نقطة ارتكاز هذه النظرية هي، كما ذهب إليه سنايدر،أن الدولة هي كيان مجرد، ويعبر عنها في الحقيقة موظفون أو رسميون هم صناع القرار لهم سلطة التصرف باسمها، ومن ثم يرتبط تفسير سلوك الدولة ارتباطاً وثيقا بمعرفة وفهم كيفية رؤية صناع القرار وتعريفهم لمختلف المواقف. يذهب أنصار هذه النظرية في مشارب مختلفة يمكن حصرها في ثلاث توجهات رئيسة هي التوجه الإدراكي-النفسي الذي يرتكز على التمييز الذي قام به كل من هارولد ومارغريتسبراوت Harold and Margaret Sprout بين البيئة النفسية والبيئة العملية، حيث لا تكون استجابة أو رد فعل صناع القرار وفقاً لمقتضيات العالم الحقيقي أو الواقعي، ولكن بناء على تصوراتهم وإدراكاتهم لهذا العالم، والتي يمكن أن تكون مطابقة أو غير مطابقة لهذا العالم الحقيقي، أي أن صناع القرار يتصرفون أو يسلكون وفق إدراكهم للواقع، وليس بالضرورة وفقا لواقع نفسه. يقول به جتقرني إن حجر الزاوية لهذه المدرسة، هو افتراض أن صانعي القرار لا يستجيبون للعالم الحقيقي، بل لتصوراتهم وصورهم لهذا العالم، والتي قد تكون دقيقة أو قد لا تكون تمثيلات دقيقة لتلك الواقعية العالمية». يرى هذا التوجه السياسة، إلى حد كبير، كنتيجة للقيم والميول والخصوصيات الفردية للفاعلين المعينين. ومن ثم لفهم سياسة الدولة الخارجية يجب دراسة سلوك صانعي القرار الرسميين والتأثيرات التي تشكل سلوكهم(Korany et al. 1986:51).

يتفق العلماء ذوو التوجهات النفسية بشكل كبير على أهمية عوامل، مثل: المعتقدات، والدوافع، والقيم، والأيديولوجيات، وأسلوب اتخاذ القرارات، في صياغة السياسة الخارجية. السؤال الذي أثار بعض الاختلاف بينهم ليس

ما إذا كانت هذه الصفات لها تأثير أم لا؟، ولكن درجة تأثيرها على السياسة الخارجية49) :Rosenau1975).

يلاحظ محمد حسنين هيكل أنه على عكس المجتمعات المتقدمة، لم تصل الدول النامية بعد إلى المرحلة التي يفرض فيها الشرعية الدستورية قيودًا موضوعية على عملية اتخاذ القرار. تكون الدول النامية عادة في إحدى مرحلتين في تطورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي: التقليدية أو الانتقالية في كلا المرحلتين من وجهة نظر هيكل، يتم تحديد سلطة اتخاذ القرار عادةً بواسطة شخص واحد، سواء كان ملكًا أو أميرًا أو شيخًا أو قائدًا ذا شخصية قائدة أو ديكتاتورًا. وبالتأكيد، في هذه الدول، يتم تحديد السياسة الخارجية بواسطة فرد أو مجموعة صغيرة داخل النخبة السياسية. في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، تتم السيطرة عادة على السياسة الخارجية من قبل شخصية قوية ومركزية. وتعتبر هذه السيطرة المركزية للزعيم الواحد، هي الأمر الطبيعي بشكل خاص في وضع السياسة الخارجية (Haykel 1977-8: 714-727).

يتمثل النقد الأساسي لهذا التوجه في إفراطه التركيز بصفة رئيسية على الشخص، كما أنه يجعل من البيئة العملية أو الموضوعية لا وجود لها في البنائية القائمة. رغم ملائمة هذا التوجه لأحوال العالم الثالث وشخصنة السلطة فيه، إلا أنه من الصعب اختزال عملية معقدة ومتشعبة في آراء واتجاهات شخص واحد في هرم السلطة. اما التوجه الثاني فهو التنظيمي-البيروقراطي الذي جاء كرد فع لتوجه التحليل الإدراكي-النفسي، حيث قام بتوسيع إطار تحليل اتخاذ القرار، من خلال تضمين مجموعة من الفاعلين البيروقراطيين، ورفض النظر إلى عملية اتخاذ القرار في السياسية الخارجية كعملية اختيار محدودة لعدد قليل من الأفراد (مثل الرئيس أو حتى مجموعة من صانعي القرار الكبار (Allison 1971: 67-96).

أما التوجه الثالث، فهو توجه الفاعل العقلاني، الذي يفترض أن عملية صنع القرار تبنى على أسس عقلانية، يمكن أن تكون بمثابة ثوابت أو عوامل موضوعية؛ لتقييم وتفسير سلوكية دولة معينة. أي أنه يعتبر صنع السياسة الخارجية نشاطًا عقلانيًا، يسعى إليه الرجال والنساء الماهرون،

والمدركون تمامًا لجميع الحقائق ذات الصلة، ومن ثم قادرون على اتخاذ القرار الصحيح، من خلال تقييم جميع الخيارات الممكنة بعناية حاول عدد من المفكرين وعلى راسهم أنتوني جيدنز Anthony Giddens، تجسير الهوة بين الاتجاهين السابقين، بالمجادلة بأن ما يقول عنه الآخرون بنيات، هو في الحقيقة نتاج التفاعل اليومي للإفراد مع بعضهم البعض، ومع مؤسسات الحياة اليومية، التي يكونون فيها على اتصال(الشكري2024: 67).

برز الاهتمام بالدراسة المنهجية للسياسات الخارجية للدول النامية، منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي تقريبا، حيث حاول طلاب السياسة الخارجية تعيين مجموعة من السمات المحددة لهذه المجتمعات؛ لفهم سلوك السياسة الخارجية لحكوماتها. إن سيطرة القيادة الشخصية في الدول العربية، ودول الشرق الأوسط بشكل عام، جعلت سياسة هذه الدول تبدو متقلبة وغير مستقرة إلى حد كبير.

في حالة ليبيا، سيتم فحص وتحليل دور الزعيمين (إدريس والقذافي) في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، من خلال دراسة خلفياتهم الاجتماعية والثقافية، ومنظومة المعتقدات والأيديولوجيات التي يتبنونها، كونهما قادا مسيرة البلاد منذ الاستقلال، على الرغم من الاتجاهات المختلفة، وتحت ظروف مختلفة. يكاد يكون هناك شبه اتفاق على أن السياسة الخارجية الليبية بشكل عام تجاه بريطانيا بشكل خاص، لا يمكن فهمها بدون فهم القذافي وإدريس. على الرغم من أن إدريس كان متقدما في السن وزاهدا في متابعة شؤون البلاد اليومية، إلا أن الثابت أن جميع القرارات الهامة تتخذ منه أو بموافقته. وبعد الإطاحة به أصبح الأمر أكثر وضوحًا. فقد كان القذافي زعيم البلاد، وله الكلمة الفصل في توجيه السياسة الداخلية والخارجية لليبيا.

هناك أيضًا بعض الصفات القيادية الأساسية، والميول التي تؤثر على سياسة البلد الخارجية. تشمل هذه الصفات الاهتمام بالشؤون الخارجية والحساسية تجاه البيئة السياسية، والتدريب على الشؤون الخارجية، وأخيرًا، يقظة القادة للتغيرات في الوضع المحلي والخارجي، والاحتفاظ بمقدار من المرونة في استجابتهم لمثل هذه التغيرات.

عند تطبيق هذه الصفات الثلاثة على الحالة الليبية، فإنها تنطبق تمام الانطباق. أولاً، كان القذافي إلى حد كبير «مهندس ليبيا الجديدة، ومسؤول عن تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالطريقة التي تطور بها. ثانيًا، كان لديه اهتمام كبير بالشؤون الخارجية يعود إلى فترة شبابه. ثالثًا، لم يكن للقذافي، كضابط عسكري عندما تولى السلطة، تدريب رسمي في ممارسة الشؤون الخارجية، ورغم ذلك لم يكن محافظا ولا تقليديا في إدارته للشؤون الخارجية.

من ناحية أخرى، اكتسب إدريس خبرة واسعة في الشؤون الخارجية، من خلال سنواته الطويلة في التعامل مع البريطانيين وقبلهم الإيطاليين. كان أيضًا قائدًا يمتلك الكلمة الأخيرة في الشؤون المحلية والخارجية. لقد لعب دور الملك الصالح، وفي نفس الوقت القائد القوي، الذي يمكنه استدعاء وإقالة الحكومات حسب رغبته الخاصة. كان الملك إدريس يحتفظ باستقالات كبار المسؤولين في درج مكتبه لحين الحاجة إلى قبولها، كما يزعم المقربون منه. ولكن مع تقدمه في السن وتدهور صحته، أصبح غير مهتم بشكل قوي بالشؤون الخارجية، ولم يعد حساسًا للتغيرات الخارجية التي كانت تتطلب استجابة من سياسة ليبيا الخارجية.

1 :2: الاستعمار واليقظة الوطنية والقومية

تأثرت السياسة الخارجية لليبيا، في كلا النظامين الملكي والثوري، بتاريخ البلاد، على الرغم من أن التفسير التاريخي كان مختلفًا من نظام إلى آخر. كانت السمة المميزة لتاريخ ليبيا، هي التجربة الطويلة والمريرة مع الاستعمار قديمه وحديثه. فالثابت أن ليبيا كانت وما زالت بؤرة ومقصدا للتهديد والخطر الأجنبي؛ بسبب موقعها ولاحقا ثرواتها.

أثرت هذه التجربة المريرة مع الاستعمار على السياسة الخارجية لليبيا بطريقتين. أولاً، لعب كفاح البلاد ضد المحتلين الأجانب، وخاصة الاتراك والايطاليين والفرنسيين، دورًا حيويًا في خلق شعور بالوطنية وحتى القومية. ثانيًا، خلقت هذه التجربة المريرة لدى صناع القرار الليبيين، خاصة خلال العصر الثوري، رؤية متشككة إلى حد كبير في نوايا القوى الاستعمارية الغربية.

ظهر الوعي الوطني في شكل دولة القرمانلي، التي حكمت كامل إقليم طرابلس، وأجزاء من برقة وفزان بشكل مستقل لمدة مائة وخمسة وعشرين عامًا، ووضعت الشكل الأساسي للدولة الليبية الجديدة في القرن العشرين. تجسدت ظاهرة أخرى لليقظة الحديثة، والشعور المتزايد بالوطنية في القرن التاسع عشر في الحركة السنوسية. على الرغم من أنها بدأت كتنظيم ديني، إلا أنها أصبحت في نهاية المطاف حركة وطنية في عام 1920، تحولت الحركة إلى كيان سياسي علماني جديد، تمثل في الإمارة السنوسية في برقة، التي كانت بالإضافة إلى الجمهورية في طرابلس، تجسيدا آخر للشعور بالوطنية الليبية، على الرغم من أن كل منهما استمر لفترة قصيرة فقط، إلا أن الإمارة والجمهورية أصبحتا نواة لليبيا الملكية والثورية على التوالي.

1 : 4 : بريطانيا وتشكيل الدولة في ليبيا

على الرغم من اختلافها عن الاحتلال الإيطالي، إلا أن حكم الإدارة العسكرية البريطانية كان له تأثير عميق على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، ومن ثم على سياستها الخارجية. خلال الحرب العالمية الثانية، تحالف إدريس مع البريطانيين، وقاتلت القوات الليبية إلى جانبهم من أجل تحرير ليبيا. في نهاية الحرب، كان الليبيون خائبين وغاضبين ومحبطين لرؤية بلادهم تحت الاحتلال مرة أخرى. على الرغم من أن إدريس كان مضطرًا لمواصلة تحالفه مع بريطانيا، إلا أن تردد بريطانيا في ضمان استقلال ليبيا الفوري، زرع في الجيل الشاب رؤية متشككة في نوايا بريطانيا.

نظرًا لمخاوفها على مصالحها الاستراتيجية نتيجة تصاعد الحرب الباردة، كانت سياسة بريطانيا تجاه ليبيا تعتمد على تأمين مصالحها في برقة، ومنع الاتحاد السوفيتي من الحصول على قاعدة في طرابلس. عندما فشلت بريطانيا في تحقيق هذه الأهداف داخل الأمم المتحدة، حاولت تفادي المنتدى الدولي، من خلال وضع خطة بيفن-سفورزا (Robins 1983: 40). نتيجة للمعارضة الساحقة للخطة من قبل الشعب الليبي، أعادت بريطانيا النظر في سياستها تجاه ليبيا، حيث قامت بتغيير تكتيكها وبدأت، جنبًا إلى جنب

مع القوى الغربية الأخرى، بالدعوة إلى استقلال ليبيا على الفور توقعًا لقرار الأمم المتحدة لصالح استقلال ليبيا، اهتمت بريطانيا بشكل كبير بتشكيل النتيجة؛ منحت برقة حكمًا ذاتيًا محدودًا واشترطت بأنه إذا كان هناك دولة ليبية مستقلة، فإنها ستكون فيدرالية على رأسها الأمير إدريس. كانت بريطانيا تخشى أن تكون الدولة الواحدة قابلة للهيمنة من قبل الطرابلسيين، الذين لا يمكن الاعتماد على ولائهم لبريطانيا(Louis 1984–5: 359–420). في هذه السياسة، اعتمدت بريطانيا على حسن نية إدريس، الذي يبدو أنه لم ير وجود تناقض بين مصالح بريطانيا ومصالح ليبيا. في النهاية، حصلت بريطانيا على ما تريد: دولة شبه مستقلة تعتمد بشكل كبير على الغرب وبريطانيا على وجه الخصوص لبقائها. من الواضح أن بريطانيا كانت حذرة من قيام دولة واحدة قد تسيطر عليها شخصيات وطنية، خاصة من طرابلس، وهذا هو التفسير الأكثر منطقية لتصرف بريطانيا بفرض النظام الفيدرالي على دولة تضم أقل من مليون نسمة. بعبارة أخرى، لابد أن تخطيط بريطانيا كان هو أنه إذا لم تنجح الفيدرالية، فلن يكون من الصعب عليها تقسيم البلاد والانسحاب إلى برقة، حيث يمكن الاعتماد على إدريس لتأمين مصالحها.

1 : 5 : سياسة خارجية تابعة (1951–1969)

تمثلت تبعية سياسة النظام الملكي الخارجية لبريطانيا، في توقيع معاهدة الصداقة والتحالف في عام 1953، التي كانت مصممة لخدمة مصالح بريطانيا. لم يكن اتفاق الدفاع الجماعي مع دولة قوية مثل بريطانيا ذا فائدة كبيرة لليبيا؛ نظرًا لأن احتمال مشاركة ليبيا في أي حرب أمر بعيد الاحتمال. كانت بريطانيا الطرف الأكثر احتمالية للقيام بذلك؛ نظرًا لأنها كانت عضوًا في منظمة عسكرية (الناتو)، تلزم أعضاءها بالتدخل لمساعدة أي عضو من النرويج إلى نيوزيلندا في حالة الحرب. وهذا لا يعني أن الرغبة في إبرام مثل هذه المعاهدة كانت من جانب واحد؛ على العكس، كانت رغبة إدريس قوية مثل رغبة البريطانيين.

ربطت معاهدة الصداقة والتحالف سياسة ليبيا الخارجية بوضوح بسياسة بريطانيا والمعسكر الغربي بشكل عام. على الرغم من أن معاهدة الصداقة

والتحالف قد جلبت بعض الفوائد المالية والدفاعية لليبيا، إلا أن العيوب السياسية والقيود التي فرضت على ليبيا، تجاوزت بوضوح أي فوائد اقتصادية أو دفاعية. نصت المادة الثانية على أنه يجب على كل بلد عدم اتخاذ موقف تجاه الدول الأخرى يمكن أن يتعارض مع التحالف، أو يمكن أن يخلق صعوبات للطرف الآخر. ومن ثم كانت سياسة ليبيا الخارجية مقيدة بتلك الإجراءات والردود، التي كانت مواتية لمصالح بريطانيا أو متسقة معها. إذا فشلت في ذلك، يمكن لبريطانيا بسهولة تفسير الفشل على أنه صعوبات خلقتها ليبيا. وهكذا لم تتمكن ليبيا من دخول أي نوع من معاهدات التحالف مع دول أخرى، مثل الدول العربية أو دول الكتلة الشرقية؛ لذلك، لم تحدد المعاهدة علاقة ليبيا فقط مع بريطانيا، ولكن أيضًا مع بقية العالم عندما أقامت ليبيا علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، أشار السفير البريطاني في ليبيا، في رسالة سرية إلى وزارة الخارجية، إلى المادة الأولى من المعاهدة كأساس للشكوى. وأكد أنه في ضوء النوايا الروسية الصريحة للعمل من أجل إجلاء كامل لجميع القوات الأجنبية من ليبيا، يمكن اعتبار أي تقارب ليبي-روسي مخالفة لروح المعاهدة ليس هذا فحسب، بل أن الحكومة الليبية كانت ملزمة على دعم "مبدأ أيزنهاور" الذي كان يهدف إلى مواجهة التهديد الشيوعي. بالنسبة لمعظم الليبيين كان التهديد من الاتحاد السوفيتي الذي يبعد آلاف الكيلومترات عن ليبيا أمرًا لا يمكن تصوره. كان من الممكن أن يكون تهديدًا من إيطاليا أو فرنسا أو بريطانيا أو إسرائيل أكثر قابلية للتفهم.

بالإضافة إلى ربط سياسة ليبيا الخارجية بمصالحها الخاصة، حصلت بريطانيا أيضًا على الموقع الاستراتيجي لليبيا في السياسة الدولية. كانت ليبيا بديلاً مثاليًا لقواعد بريطانية لمواقع في مصر وفلسطين، التي كان يجب على بريطانيا إخلاؤها في المستقبل القريب في ذلك الوقت. استراتيجياً، قدمت القواعد الجديدة لبريطانيا في مطار إدريس بالقرب من طرابلس والعدم بالقرب من طبرق، ليس فقط لبريطانيا ولكن للتحالف الغربي بأسره ممرات جوية استراتيجية إلى شرق أفريقيا، والمحيط الهندي وشرق آسيا.

1 : 5 : 1 : محاولة خدمة سيدين في ذات الوقت

خلال أزمة السويس، حاولت الحكومة الليبية الموازنة بين أمرين في آن واحد: تلبية رغبات الطرفين المتحاربين، واحتواء المعارضة المحلية، لكن الجهد الذي بذلته الحكومة لتحقيق هذين الهدفين كان أكبر من قدرتها، على الرغم من دعم بن حليم لتأميم شركة قناة السويس وإدانته للاعتداء الثلاثي على مصر، لم يكن الشعور وحده كافيًا لإرضاء عبد الناصر أو الشعب الليبي، خاصة عندما دخلت إسرائيل سيناء. تحولت التظاهرات إلى اضطرابات ومطالب بإجلاء القواعد البريطانية، وحتى مطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا.

كانت السياسة الخارجية لليبيا خلال أزمة السويس، مثالًا جيدًا على المأزق الذي كان واجهه النظام الملكي: فجوة كبيرة بين توجه النظام وتطلعات الشعب، بينما كانت غالبية الشعب الليبي تميل إلى الانتماء إلى فكر القومية العربية ومعاداة الاستعمار، اختار النظام الملكي الاستمرار في سياسته الموالية للغرب؛ نتيجة لهذا التناقض، وضعت أزمة السويس الحكومة الليبية في موقف حساس. كانت أزمة السويس اختبارًا حقيقيًا للتحالف الليبي- البريطاني. أثبتت الأزمة أن التحالف كان هشًا وإسميًا وبدون دعم شعبي، كما أظهرت أن الحكومة الليبية كانت شريكًا غير متكافئ مع البريطانيين. تكشف وثائق الحكومة البريطانية أن بريطانيا لم تعط الكثير من الاهتمام لبنود معاهدة الصداقة الليبية- البريطانية أو لسيادة ليبيا. كان اهتمامها الرئيس كيف يمكن خدمة مصالح بريطانيا بشكل أفضل .F.O. 371 (JTI053 /10525th September 1956).

لم تتزامن النهاية الفجائية لأزمة السويس مع نهاية أزمة الحكومة الليبية الداخلية. استمرت الحكومة في تجاهل الاستياء الشعبي الناشئ. وهكذا، بحلول عام 1969، كانت جميع الظروف موجودة للتغيير: نظام ملكي على شفا الانهيار، وضباط جيش شبان لديهم القدرة والرؤية لإحداث التغيير. باختصار، سقطت الملكية في النهاية ضحية؛ لعدم قدرتها على الرد على المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجيل الجديد.

1 : 6 : سياسة خارجية تصادمية (1969- 2011)

لا شك أن الثورة الليبية في عام 1969م، هي واحدة من أكثر الثورات التي شهدها العالم تطرفاً، من حيث قلب الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام القديم. منذ البداية، كان واضحاً أن النظام الجديد مصمم على قلب تقاليد تعامل النظام الملكي مع بريطانيا والولايات المتحدة. كان القذافي وزملاؤه عازمين على اتباع سياسة خارجية ثورية مستقلة، تقوم على الأيديولوجية الجديدة للقادة الجدد، وعدم التورط في صراعات القوى الكبرى.

في ذلك الوقت، اعتبرت الحكومة الليبية استعداد بريطانيا للانسحاب، بداية جيدة لتطهير الأجواء لعلاقة جيدة، تقوم على الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل، ولكن النوايا الحسنة وحدها لم تكن كافية. يبدو أن البلدين كانا يحملان آراء ومواقف متضاربة تمامًا في القضايا العالمية بشكل عام، وحول الصراع العربي- الإسرائيلي بشكل خاص؛ نتيجة لذلك، لم تكن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين جيدة في أي وقت بعد عام 1969، على عكس الفترة الملكية، تدهورت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وبريطانيا من سيئة إلى أسوأ، حتى وصلت إلى نقطة الانهيار في أبريل 1984.

كان انهيار العلاقات الليبية -البريطانية ناتجًا عن عدة عوامل. أولاً، اعتبرت بريطانيا قيام الثورة في بلد كانت تمتلك فيه هيمنة كاملة ضربة لمصالحها، وبالطبيعة لم يتم قبولها بأي درجة من الرضا. ثانيًا، كانت الحكومة الليبية الجديدة منتقدة، بل ومناهضة لسياسات بريطانيا تجاه ليبيا والأمة العربية، بل أنها وصلت حد اتهامها بتقسيم الأمة العربية وبفقدان فلسطين. ثالثاً، وبشكل أكثر تحديدًا، فإن الخلاف حول صفقة النظام الدفاعي، ورفض بريطانيا تسليم دبابات الشيفتين، أو إعادة الدفعة الأولى لها، قوّى مشاعر المعارضة للغرب لدى القذافي وحكومته. رابعاً، كان هناك التأميم للمصالح البريطانية في ليبيا، خاصة في صناعة النفط، وانسحابها من منطقة الجنيه الإسترليني. خامساً، كان دعم ليبيا الصريح لمالطا، في إنهاء القواعد العسكرية البريطانية على الجزيرة، وفي كامل حوض البحر الأبيض المتوسط. سادساً، دعم ليبيا للجيش الجمهوري الأيرلندي. سابعاً، كانت المسألة الأكثر بروزًا التي أثارت العلاقات بين ليبيا وبريطانيا منذ

عام 1969 ،هي القضية الفلسطينية. لقد كان لدى البلدين آراء متضاربة بشأن هذه القضية.

بدت بريطانيا تتشارك مع الولايات المتحدة الرأي، بأن السياسة الخارجية الليبية تشكل تهديدًا لمصالحها وأصدقائها في المنطقة، خاصة مع تولي ريغان السلطة في عام 1981، والتفاهم المشترك الذي سرعان ما تطور في القضايا الخارجية بين رونالد ريغان ومارغريت تاتشر. نظرًا لهذا التطور، وفي ظل علاقات متوترة متزايدة مع كل من الحكومتين على مدى بعض السنوات، كان من المحتمل أن تزيد قلق ليبيا من التقارير الاستخباراتية، التي تفيد بأن الولايات المتحدة وبريطانيا تقدم دعمًا نشطًا لجماعات المعارضة الليبية. بالنسبة لليبيا، كان ذلك خطر داهم، وبدأت الحكومة في التفكير في المعارضة الليبية المغتربة في بريطانيا والولايات المتحدة كتهديد خطير، يشكل رابطًا افتراضيًا في سلسلة من المؤامرات التي تديرها القوى الغربية.

كان انشغال القذافي بالمعارضة الليبية، يرتبط إلى حد كبير بالخوف من التدخل العسكري، والإطاحة بالنظام من قبل القوى الأجنبية، بدلاً من التهديد الحقيقي المحتمل من خصومه الليبيين. لا شك أن القذافي كان منزعجًا من أنشطة خصومه، خاصة الحملات الإعلامية ضده شخصيًا باستخدام مرافق إعلامية، ولكن الخطر الحقيقي الذي كان يتصوره كان في استخدام هؤلاء الخصوم من قبل الإدارة الأمريكية أو بريطانيا، أو من قبل أنور السادات في مصر، أو جعفر النميري في السودان، أو صدام حسين في العراق؛ لذلك، حاول القذافي التخلص من تلك التهديدات، ومن هذه النقطة فصاعداً، تدهورت العلاقات بين ليبيا وبريطانيا من سيئة إلى أسوأ، حتى وصلت إلى الانهيار التام مع مقتل الشرطية البريطانية إيفون فلتشر، أمام المكتب الشعبي الليبي (السفارة) في 17 أبريل 1984.

كان سلوك ليبيا في السياسة الخارجية تجاه بريطانيا تطبيقًا متناوبًا لـ «الجزرة والعصا». في البداية، حاول القذافي استغلال عدة فرص لجذب بريطانيا بعيدًا عن موقفها السلبي تجاه ليبيا. أوضح أن بريطانيا ستستفيد من العلاقات مع ليبيا، إذا اتخذت موقفًا إيجابيًا فيما يتعلق بمجموعة من القضايا تهم ليبيا والأمة العربية، خاصة الصراع ضد إسرائيل، وإذا توقفت

عن تشجيع المعارضة الليبية. وقيل إن الفوائد التي ستحصل عليها بريطانيا متنوعة، تتراوح من فرص أفضل لشركات النفط البريطانية، إلى زيادة واردات السلع البريطانية. عندما تم رفض الجزرة، لجأ القذافي إلى العصا، محاولًا استخدام كل الوسائل المتاحة له. هدد بوقف إمدادات النفط، سحب الودائع الليبية من البنوك البريطانية، أو دعم الجيش الجمهوري الأيرلندي، كما هدد بالمطالبة بتعويضات من بريطانيا عن حقول الالغام والقنابل غير المنفجرة، التي أسفرت عن مئات القتلى والجرحى الليبيين منذ عام 1943. على الرغم من أن ليبيا وبريطانيا حافظتا على شبكة من المصالح الاقتصادية المشتركة، إلا أن مصالحهما الوطنية ومواقفهما في القضايا الدولية كانت متعارضة تمامًا، وجعلت من الصعب عليهما العمل معًا.

السؤال الملح الآن هو لماذا حدث كل ذلك وبهذه الطريقة؟ للعثور على إجابة، يجب على المرء التحقق مما تغير فعليًا في ليبيا خلال الفترة 1951 إلى 1984. لا يخفى على أحد أن التغييرين الرئيسيين كانا اكتشاف النفط في عام 1959، وتغيير القيادة في عام 1969. وعليه سنحاول فحص كل من المتغيرين، في محاولة لتقييم تأثير كل منهما على السياسة الخارجية الليبية بشكل عام، وتجاه بريطانيا بشكل خاص.

1 : 7 : دور النفط في سياسة ليبيا الخارجية تجاه بريطانيا

أعطى اكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة قابلة للتصدير العديد من المراقبين انطباعًا بأن النظام الملكي الليبي سيتمكن من الخروج من تحت العباءة البريطانية والأمريكية، وسيصبح حرًا لمتابعة سياسة خارجية مستقلة. لكن، على الرغم من ذلك، وعلى عكس هذا الرأي المتفائل، لم يستطع النظام الملكي سوى استبدال اعتماده على المساعدات الخارجية بالاعتماد على عائدات النفط، التي كان تدفقها تتحكم فيه الشركات النفطية البريطانية والأمريكية القوية.

يبدو أن النظام الملكي كان غير قادر، أو غير راغب في إنهاء الهيمنة البريطانية والأمريكية على سياسته الخارجية والداخلية. يمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل: أولًا، لم تمتلك الحكومة الليبية التكنولوجيا اللازمة لصناعة النفط من مصادر أخرى غير الغرب، وكانت النتيجة من ذلك أن ليبيا كانت

باستمرار تحت رحمة شركات النفط وحكوماتها الأم. ثانيًا، عندما أصبحت ليبيا أغنى، بدأ إدريس وحلقته الداخلية في القلق من احتمال تعرض ليبيا لعدوان من جيرانها العرب، خاصة مصر. نظرًا لعدم قدرة ليبيا على الدفاع عن ثروتها الجديدة، فإنها رمت بنفسها في أحضان بريطانيا والولايات المتحدة طلباً للحماية. ثالثاً، الاضطرابات الداخلية نتيجة التوسع في التعليم والتحضر ووسائل الاتصال الجماهيرية، أجبرت الحكومة الليبية على الاعتماد على القوى الأجنبية، ليس فقط للدفاع عنها ضد أي تهديد خارجي قابل للتصور، ولكن أيضًا لحمايتها من أي اضطراب داخلي. رابعاً، اكتشاف النفط بكميات هائلة وجودة عالية، زاد من دوافع بريطانيا والولايات المتحدة للحفاظ على سيطرتهما على شؤون البلاد الخارجية والداخلية.

وهكذا، بدلاً من أن تُلهم إيرادات النفط النظام الملكي تخلي البلاد عن الهيمنة الأجنبية، فإنها عززت العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة. كان ذلك واضحًا في عدم رغبة النظام الملكي في إجبار إجلاء القواعد العسكرية الأجنبية، التي تم إنشاؤها أساسًا بحجة الضرورة الاقتصادية. كانت سياسة ليبيا الخارجية في الواقع محددة بالضغط البريطاني والأمريكي، بدلاً من النمو الاقتصادي المستمر.

1: 7: 1: النفط كسلاح سياسي

بعد الثورة، بدأت ليبيا في متابعة سياسة نفطية ثنائية، تتضمن السيطرة على الإنتاج؛ للحفاظ على الاحتياطيات وزيادة الأسعار لتحقيق أقصى إيرادات. هذا أثبت نجاحًا كبيرًا، بمعنى أنه أحدث عائدات فائضة كبيرة، مما سمح للحكومة الليبية بالإنفاق بسخاء على التطوير والتسلح، وسياسة خارجية طموحة. على عكس النظام الملكي، الذي استخدم عائدات النفط للحد من الاضطرابات السياسية، من قبل الدول المجاورة، قام النظام الثوري بتوزيع عائدات النفط لدعم الأصدقاء ومهاجمة الأعداء، ومكافأة أو معاقبة الدول الأخرى على موقفها من ليبيا وبقية الأمة العربية. ومع ذلك، بينما قدمت عائدات النفط للنظام الثوري وسائل لإعادة توجيه السياسة الخارجية للبلاد، إلا أنها لم تحدد مضمون تلك السياسة.

سياسة النظامين (الملكي والثوري) الخارجية تجاه بريطانيا، ومواقفهما

المختلفة تجاه وجود قواعد عسكرية بريطانية، هي مثال جيد على كيف أن الثورة وليس النفط هو من غير مسار سياسة ليبيا الخارجية. بينما رفض إدريس بشدة فكرة إجلاء القواعد البريطانية والأمريكية، واعتبر وجودهما ضروريًا لأمن ليبيا، تصرف القذافي بحزم للتخلص من وجودهما في البلاد، الذي اعتبره انتهاكًا لسيادة ليبيا، وتهديدًا للأمن القومي العربي؛ لذلك من الواضح أن التغيير الهائل والجذري في سياسة ليبيا الخارجية، حدث نتيجة للثورة عام ،1969 وليس بسبب ظهور النفط وإيراداته في عام 1959.

لعله من المفيد التذكير بأنه، بينما أعطت عوائد النفط الثورة الليبية الوسائل لإعادة توجيه السياسة الخارجية للبلاد، فإنها لم تفرض مضمون تلك السياسة. النفط كان دائمًا وسيلة ولا شيء أكثر. وهذه الحقيقة تفسر لماذا اتبع النظام الثوري سياسة نفطية لم تكن في مصلحة ليبيا الاقتصادية في بعض الأحيان؛ ولذلك كانت السياسة النفطية للنظام الليبي في كثير من الأحيان غير متناسقة، مع تلك التي اتبعتها العديد من الدول المنتجة للنفط الأخرى، التي كانت أكثر اهتمامًا بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الداخلية. في العديد من المناسبات، اعتبرت قرارات الحكومة الليبية بتأميم النفط عقوبة للدول التي كانت تعتبر عدوة للأمة العربية. على الرغم من أن ذلك لا يستبعد وجود بعض الفوائد الاقتصادية لليبيا، إلا أن الأولويات الأخرى كانت دائمًا تأخذ الأفضلية. بمعنى آخر، لقد تم استبدال «ليبيا أولاً» والإقليمية الضيقة بالاهتمام الأوسع للأمة العربية بأكملها، على الرغم من أن هذا الاهتمام الأخير لم يُسمح له بالتعارض مع الأول تمامًا، كما لم يُسمح للأول بتجاوز الأخير.

1 : 8 : دور الخلفيات الاجتماعية والتعليمية لإدريس والقذافي في رسم السياسة الخارجية

خلال التاريخ المعاصر، كانت سياسات ليبيا الخارجية والداخلية متأثرة بشكل كبير بزعيميها. كل زعيم فهم ليبيا ودورها في العالم بشكل مختلف، ونتيجة لذلك، سار كل منهما على سياسة خارجية مختلفة؛ نظرًا لاختلاف الخلفيات الاجتماعية والتعليمية، وتجارب الحياة، وأنظمة الاعتقاد، فإن كل من إدريس والقذافي كان لديهما تصورات مختلفة عن بلادهما والعالم الخارجي، ومن ثم، أتبع كل منهما سياسات خارجية مختلفة.

لقد كانت الخلفيات الاجتماعية والتعليمية لإدريس ومقربيه، وللقذافي وزملاؤه مختلفة. ومع مراعاة فجوة الأجيال، فإنه من الصعب وضع الفريقين في نفس الفئة. بينما كان الفريق الأول من خلفية اجتماعية وتعليمية تقليدية، فإن الثاني كان قد خضع لتعليم وتدريب رسمي، وكان قد وضع توجه سياسي غير تقليدي تمامًا ومجموعة من القيم، النتيجة الحتمية كانت أن كل فريق كان ينظر بشكل مختلف إلى دور ليبيا بشكل عام، وبشكل خاص سياستها الخارجية تجاه بريطانيا والغرب.

إن التربية التقليدية والتعليم الديني لإدريس شكلت صورته العقلية، وتصوره المبكر لليبيا وللعالم كله من حوله. يبدو أن هذه الصورة والتصور تم تعزيزهما من خلال تجربته الشخصية، خاصة في التعامل مع البريطانيين. بالنسبة لإدريس، لم تكن بريطانيا فقط قد أنقذت السنوسي الكبير في جنوب ليبيا في عام 1909 في وقف الهجوم الفرنسي، بل ساعدته أيضًا في المنفى، معترفة بأبنه كأمير وداعمة له كملك؛ ونتيجة لذلك، شعر إدريس بالامتنان نحو البريطانيين وظل وفيًا لهم. منذ البداية رأى مستقبل برقة، ومن ثم ليبيا بأسرها مرتبطًا بالتحالف مع بريطانيا، وحتى النهاية، استمر في رؤية بريطانيا كمصدر للأمان لنفسه ولنظامه. وتجلى هذا المعتقد في إصراره على الاحتفاظ بالقواعد العسكرية البريطانية، حتى عندما أصبح وجودها أكثر تعارضًا مع مصالح ليبيا الوطنية، وأثار معارضة شعبية كبيرة.

دفعت الخلفية الاجتماعية التقليدية لإدريس وتجربته الشخصية أيضًا لاختياره رؤساء الوزراء والمستشارين والمسؤولين في الإدارات العليا من بين الذين شاركوه نفس الخلفية؛ ذلك جعل النظام الملكي غير قادر على التكيف مع الظروف الجديدة، التي نشأت نتيجة ظهور النفط، وانتشار القومية العربية، والمشاعر المناهضة للاستعمار. بدلاً من ذلك، استمر في سياسته الخارجية الموجهة التابعة للغرب حتى تم إسقاطه في عام 1969.

قبل عام 1969، لم يكن لدى النظام الملكي توجه سياسي واضح، ولم يكن مستعدًا لتحمل ارتباط الشباب بالأيديولوجيات ذات الشعبية. حاول إدريس بناء شرعيته على وضعه كزعيم ديني، ولكن في الوقت نفسه، لم يكن قادرًا أو غير راغب في تقديم الإسلام كأيديولوجية للبلاد. بدلاً من ذلك، سار على

سياسات علمانية، ولكن حتى أثناء ذلك، يبدو أنه لم يكن لديه رؤية واضحة للمسار الذي يجب أن تسلكه ليبيا.

لم يكن إدريس مفكرًا أو قائدًا كاريزمياً، قادرًا على خلق شعور قوي بالوطنية الليبية. عندما تولى السلطة، كان رجلاً مسنًا بخلفية تقليدية. كان أكثر ملاءمة لدور الشيخ القبلي من دور قائد دولة حديثة. كان أيضًا غير متصل بالظروف الجديدة داخل ليبيا وحولها. في الواقع، ظل أسيرًا لعقليته الخاصة، التي كانت متأثرة بشدة بأحداث الحربين العالميتين، والدور البريطاني في طرد الإيطاليين من ليبيا. يبدو أن تلك التجربة جعلت من الصعب على إدريس التخلص من التأثير والهيمنة البريطانية. نتيجة لذلك، أصبح ملتزمًا بشدة بسياسات موالية لبريطانيا والغرب، ونظرًا لأن إدريس كان المهندس الرئيس لسياسة بلاده، تقلصت السياسة الخارجية الليبية إلى محاكاة لسياسة بريطانيا، ولم تشارك البلاد بأي دور نشط في الشؤون العربية.

لم ينجح إدريس فقط في تطوير نمط فكري واضح، بل كان غير قادر أيضًا على تعزيز شعور بالهوية الليبية القوية ضد الهوية العربية الأقوى من الشرق. وفي الوقت نفسه، فشلت جميع الجهود التي بذلت لتمجيد شخصه، وتقديمه كرمز للهوية الليبية. إدريس لم يكن بأي حال من الأحوال نوعًا من الشخصيات التي تجذب التمجيد. باختصار، لم يكن قادرًا على توفير نظام سياسي قابل للتطبيق، أو أي شيء يشبه الأيديولوجيا السياسية تكون متوافقة مع تطلعات الشباب والسكان المسيسين بشكل كبير، أو لخلق شيء مثل الهوية السياسية.

بالمقابل، كانت خلفية القذافي الاجتماعية والتعليمية مختلفة عن تلك التي كان عليها إدريس ومساعديه. كان القذافي ورفاقه من «الضباط الوحدويون الأحرار» يمثلون جيلًا جديدًا، شكلته السنوات المليئة بالأحداث من الخمسينيات والستينيات، التي شهدت العديد من التغييرات الإقليمية الحاسمة. خلفية القذافي البدوية، وتعليمه المبكر للقرآن، وتربيته في الصحراء، وتجربته الشخصية خلال الخمسينيات والستينيات، كانت هي التي شكلت شخصيته وصقلت فهمه لليبيا وعلاقاتها بالعالم الخارجي.

جمع هذه العوامل ونظمها، ووضعها في نمط فكري واضح. ظهرت تداعيات ذلك على سياسة ليبيا الخارجية في التصدي للقواعد العسكرية الأجنبية، وطرد الإيطاليين المتبقين، وتأميم شركات النفط، والدعوة للوحدة العربية وتحرير فلسطين، والدعم المقدم لحركات التحرر الوطني، والعديد من السياسات الثورية الأخرى.

يبدو ان القذافي كان عازمًا على عكس الدور السلبي لليبيا في الشؤون العربية، وإخراجها من مدار القوى الغربية، وكان يمتلك ما كان يفتقر إليه إدريس: شخصية قوية وأيديولوجية واضحة، تقوم على القطبين التوأمين: القومية العربية والإسلام الثوري، من خلال إيمانه بالقومية العربية والإسلام، تنبثق قيم القذافي في مناهضة الإمبريالية، العروبة، الإسلام، مكافحة الصهيونية، مكافحة الشيوعية، والحياد الإيجابي وعدم الانحياز. هذه المجموعة من المعتقدات دفعت الحكومة الثورية لمتابعة سياسة خارجية اقتحامية وغير تقليدية. وفي ذلك، واجهت ليبيا العديد من الصعوبات في تعاملها مع الدول الأخرى، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة. هذه القوى الغربية كانت تشعر بالاستياء من أن أي دولة نامية تجرؤ على تحدي النظام الدولي، الذي وضعته لخدمة مصالحها الخاصة.

رفض القذافي بحزم التخلي عن مبادئه وقيمه على الرغم من التغيرات في العالم من حوله. كان يتمسك بقوة بقيمه، وعلى الرغم من تبني المرونة التكتيكية، إلا أنه لم يتنازل عن مبادئه ردًا على الضغوط الداخلية أو الدولية حتى دفع ثمن ذلك. كان يعتقد أن التغيير يجب أن يحدث في النظام العالمي الحالي، لا في مبادئه وقيمه.

باختصار، قد يكون من الممكن العثور في ليبيا على أولئك الذين قد يختلفون مع القذافي في العديد من القضايا المحلية، مثل: حظر التجارة الخاصة، أو منع امتلاك أكثر من منزل واحد للشخص، أو برنامج الجمهرة، ولكن من الصعب العثور على عدد كبير من الأشخاص الذين قد يعارضون، على سبيل المثال، مواجهة ليبيا مع الأسطول السادس الأمريكي على الساحل الليبي، أو دعم المقاومة الفلسطينية، أو طرد القواعد الأجنبية وبقايا الايطاليين وغيرها.

الخاتمة:

تُظهر الدراسة أن السياسة الخارجية الليبية تجاه بريطانيا بين عامي 1951 و1984 مرت بتحول جذري، يعكس تغيرًا عميقًا في طبيعة النظام السياسي الليبي. فقد انتقلت العلاقات من حالة التحالف الوثيق في العهد الملكي، إلى حالة من القطيعة والعداء في العهد الثوري، وهو ما يؤكد أن السياسة الخارجية لم تكن نتاجًا لتغيرات بنيوية داخل الدولة، بقدر ما كانت انعكاسًا لتوجهات القيادة السياسية الجديدة بعد عام 1969.

وقد أثبتت الدراسة، من خلال تحليل الوثائق والمواقف الرسمية، أن شخصية القائد السياسي، وتحديدًا العقيد معمر القذافي، لعبت دورًا محوريًا في إعادة تشكيل السياسة الخارجية الليبية، مدفوعة بأيديولوجيا ثورية مناهضة للغرب، وبموارد نفطية وفيرة عززت من استقلالية القرار السياسي. في المقابل، كان النظام الملكي أكثر ميلاً للارتباط بالغرب، نتيجة لضعف القدرات الذاتية واعتماده على الدعم الخارجي.

تؤكد الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن التحول في السياسة الخارجية الليبية تجاه بريطانيا، كان مدفوعًا بعوامل شخصية أكثر من كونه نتيجة لتحولات بنيوية، مما يعزز أهمية دراسة دور الفرد في تحليل السياسة الخارجية، خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى مؤسسات مستقلة قادرة على ضبط القرار السياسي.

المصادر والمراجع

- اتفاقية بين حكومة الولايات المتحدة الأميركية وحكومة المملكة الليبية المتحدة، طرابلس الغرب جريدة)، طرابلس، 3 نوفمبر 1954.
- بن حليم، مصطفى (1992) صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، لندن.
- جلود، عبد السلام (2022) الملحمة، بيروت، ط1.
- دستور المملكة الليبية، المعدل بالقانون رقم 1 عام 1963 (طرابلس: وزارة الاعلام والثقافة، 1963)
- السجل القومي: بيانات وخطب وأحاديث معمر القذافي، المجلدات من 1-XXV(باريس: المكتب الشعبي الليبي، 1983)
- الشكري، منصور، (2024) النظرية السياسية: جدلية الفلسفة والعلم، دار الرواد، طرابلس، ط1.
- الصيد، محمد بن عثمان (1996) محطات من تاريخ ليبيا، الرباط.
- عديلة، محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
- مقابلة خاصة مع السير بيتر تريب، سفير بريطاني سابق لدى ليبيا، باث، 1996.
- مقابلة خاصة مع السيد دونالد ميتلاند، سفير بريطاني سابق لدى ليبيا، بريستول، 1996.
- مقابلة خاصة مع السيد إيفور لوكس، دبلوماسي بريطاني سابق لدى ليبيا، لندن، 1996.

- ALLAN J.A. Libya: the experience of oil (London: Croom Helm 1981)
- ALLISON G. Essence of decision: explaining the Cuban mis-sile crisis (Boston: Little Brown 1971).
- ANDERSON Lisa "Assessing Libya's Qaddafi" Current his-

tory (May 1985).

- COOLEY, John K. "The Libyan menace" Foreign policy LI (1981)
- EL-KHAWAS M. Qaddafi: his ideology in theory and practice (Brattleboro VT: Amana Books 1986)
- FOREIGN OFFICE Documents Public Record Office London (unpublished) various dates
- FOREIGN OFFICE State papers Public Record Office Lon-don (unpublished) various dates
- HAYKAL Muhammad Hasanayn [Mohamed Heikal] Autumn of fury: the assassination of Sadat (London: Corgi 1984).
- Haykel [Mohamed Heikal] "Egyptian foreign policy" Foreign policy LVI no. 1 (1977-8
- Hermann "Effects of personal characteristics of political leaders on foreign policy", in East Salmore and Hermann (eds) Why nations act 53.
- KORANY Bahjat & DESSOUQI Ali E. Hilal The foreign poli-cies of Arab states (Boulder Col.: Westview Press 1984)
- LOUIS William Roger "American anti-colonialism and the dissolution of the British Empire" International affairs LXI (1984-5).
- Morgenthau H. Politics among Nations (eds) 6th edition. New York: Knopf 1978)
- TREATY of friendship and alliance between Her Majesty in respect to the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and His Majesty the King of the United Kingdom of Libya (London: HMSO 1953).
- WRIGHT John Libya (New York & Washington Praeger 1969)

الشباب الليبي بين آليات الاستقطاب وسياسات التمكين: دراسة في المسارات والسياسات

أ.د. محمود عمر عيسى
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
m.issa@academy.edu.ly

ملخص

تركز الدراسة على تحليل أوضاع الشباب الليبي في المرحلة الانتقالية، واستكشاف الظروف البنيوية والهيكلية، التي تحد من فرصهم في الحصول على حياة كريمة وعمل لائق. كما تسعى إلى وضع تصور لسياسات تمكين، تقلل من عمليات الاستقطاب التي يتعرض لها الشباب، وتؤسس لاستراتيجيات تنموية أكثر شمولًا. وترى الدراسة أن سياسات تمكين الشباب يجب أن تُبنى في إطار التنمية المستدامة، بما يتجاوز البعد الاقتصادي، ليشمل أيضًا الأبعاد الاجتماعية والبيئية. ومن ثم، فإن تبني نهج ثلاثي يجعل الشباب مستفيدين، وشركاء، وقادة يعد أمرًا محوريًا.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى البيانات الوطنية والإقليمية والدولية، إضافةً إلى مراجعة الأدبيات الأكاديمية، والتقارير الرسمية، واستراتيجيات السياسات ذات الصلة، توصي بأعداد استراتيجية وطنية شاملة، تقوم على فلسفة فك الارتباط وإعادة الاستقطاب، عبر إصلاح تشريعي يحدّث قوانين العمل، ويخفض سن الترشح، ويمكّن مؤسسات الشباب بموازنات مستقلة. والتركيز على النهج التحويلي، بربط التعليم والتدريب وسوق العمل، مع التركيز على التعليم المهني والمهارات الرقمية، وإنشاء صندوق وطني لتمويل المشاريع الشبابية.

كما يشمل البعد الإنساني إدماج الصحة النفسية في التعليم والصحة العامة، وإطلاق استراتيجية لمكافحة الإدمان، إضافةً إلى التمكين الاجتماعي من

خلال برامج سكنية، قروض زواج ميسرة، وتأمين صحي للأسر الجديدة. ويُقترح إنشاء هيئة وطنية لتمكين الشباب بصلاحيات تنفيذية، وتخصيص نسبة من الموازنة العامة لهم، وإشراكهم في القرار عبر منصات تشاورية.

الكلمات المفتاحية:

الشباب-السياسة الوطنية-تمكين الشباب- الاستقطاب

Abstract

This study examines the situation of Libyan youth during the transitional phase focusing on structural and institutional barriers that limit their access to decent livelihoods and employment. It advocates for a comprehensive national strategy based on the philosophy of *decoupling and depolarization* integrating sustainable development principles that encompass economic social and environmental dimensions. The proposed approach emphasizes legislative reform enhancing youth participation linking education and training to labor market needs—particularly vocational and digital skills—and establishing a national youth project fund. Additionally it highlights the importance of integrating mental health services combating addiction and providing social empowerment programs such as affordable housing marriage loans and health insurance for new families. The strategy calls for the creation of a National Youth Empowerment Authority dedicated budget allocations and permanent consultative platforms to ensure youth are active beneficiaries partners and leaders in Libya's sustainable development.

Keywords: Youth – National Policy – Youth Empowerment – Depolarization

مقدمة

يُعد الشباب حجر الزاوية في عملية التنمية، حيث يشكلون دافعًا رئيسيًا للتقدم والتغيير الإيجابي. ولكنهم يواجهون تحديات متنوعة تتراوح بين ارتفاع معدلات البطالة، وضعف فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، ومحدودية المشاركة في صنع القرار. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم تمكين الشباب عاملاً محورياً لبناء مجتمع شامل ومستدام، خاصة في البلدان النامية التي تواجه تعقيدات مثل: الزيادات السكانية خاصة في اعداد الشباب، وندرة الموارد، وعدم الاستقرار السياسي، والاختلالات الهيكلية التي تعيق تنفيذ السياسات الفعالة.

ومن جهة أخرى، أسهمت العولمة في خلق بيئة متعددة الأوجه للشباب؛ فبينما وسعت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من نطاق الوصول إلى المعرفة والفرص، زادت أيضًا من مخاطر التعرض للاستغلال والتطرف والإدمان؛ لذلك، أصبح من الضروري تبني نهج متكامل ومستدام لتحليل سياسات تمكين الشباب، يأخذ في الاعتبار التفاعل بين العولمة والتحديات المحلية؛ لضمان تحقيق تنمية شاملة تحمي الشباب وتستثمر طاقاتهم.

شكّل الشباب نسبة كبيرة ومتزايدة من سكان البلدان النامية، حيث تشير توقعات منظمة التعاون الإسلامي إلى أن ثلث شباب العالم سيعيش في دول المنظمة بحلول عام 2050. ويُعد الشباب المورد الأكثر أهمية للمجتمع؛ لقدرتهم على قيادة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ما يمثل فرصة ديموغرافية فريدة. إلا أن هذه الفرصة تواجه تحديات جسيمة، أبرزها ارتفاع معدلات بطالة الشباب في دول البنك الإسلامي للتنمية[1] التي تتجاوز المتوسط العالمي، حيث من المتوقع أن تصل إلى 6 , 15٪ مقارنة بـ5 , 12٪ عالمياً. وتتعمق هذه التحديات بسبب الفجوات في فرص التعليم والتدريب، وعدم قدرة الأسواق الاقتصادية على استيعاب القوى العاملة الجديدة؛ نتيجة نقص التحول الاقتصادي، والاستثمار في رأس المال البشري. وقد أدت هذه العوامل إلى خلق «انتفاخ ديموغرافي»، يصاحبه تفاقم لفقر الشباب، وزيادة في الاحتجاجات الاجتماعية والهجرة بحثاً عن فرص أفضل؛ مما يبرز

1 IsDB، Youth Development Strategy 2020–2025//، The IsDB Youth Development Strategy.pdf

الخطر الحقيقي من ضياع فرصة العائد الديموغرافي، إذا لم يتم تبني سياسات فاعلة تركز على الاستثمار في رأس المال البشري، وخلق فرص العمل المنتجة، وإشراك الشباب في صنع القرار، لتحويل هذه الطاقة البشرية الهائلة من عبء إلى محرك للتنمية. وفي ليبيا الوضع لا يختلف كثيرا حيث يمثل الشباب في ليبيا (15–34 سنة) 38٪ من السكان، وهو ما يعكس حالة من تضخم الشباب؛ الناتجة عن الانتقال من معدلات خصوبة مرتفعة إلى منخفضة خلال العقدين الماضيين. وقد أدى هذا التحول الديموغرافي، المرتبط بعوامل التعليم والتحضر وتغير أنماط المعيشة، إلى بروز ما يعرف بـ النافذة الديموغرافية منذ عام 2006، حيث ارتفع الوزن النسبي للفئة (15–24) إلى نحو 20٪ من مجموع السكان و30٪ من إجمالي البالغين، مع انخفاض نسبة الإعالة الكلية إلى نحو 51٪..

هذا التضخم الشبابي يمثل من جهة فرصة لتحقيق العائد الديموغرافي، عبر خفض العبء السكاني، وزيادة المدخرات والاستثمارات، ومن جهة أخرى يشكل تحديًا خطيرًا إذا لم تُستثمر طاقات الشباب في التعليم والتشغيل، بما يسهم في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.وتسخير هذا العائد الديموغرافي[2]الأساس المنطقي وراء سياسات تمكين الشباب، في عالم يتسم بشكل متزايد بالتغير السريع والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، تصبح الحاجة إلى سياسات استراتيجية لتمكين الشباب واضحة.

يشكل الشباب جزءا كبيرا من سكان العالم. وفقا للأمم المتحدة، يقيم ما يقرب من 1,8 مليار شخص، تتراوح أعمارهم بين 10 و24 عاما في العالم اليوم، مما يجعل من الضروري لصانعي السياسات إعطاء الأولوية لاحتياجاتهم وإمكاناتهم.

ووفقاً لتقرير التنمية العالمي لعام 2007 (البنك الدولي، 2006)، هناك خمس مجالات محورية تشكّل قرارات الشباب في انتقالهم نحو البلوغ: مواصلة التعليم، البدء في العمل، تبنّي أسلوب حياة صحي، تكوين أسرة، والمشاركة في الحياة المدنية. وتوضح هذه المجالات كيف يمكن للخيارات الواعية والمدروسة أن تفتح أمام الشباب فرص تحقيق إمكاناتهم الكاملة، على أنهم

2- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، التقرير الوطني الأول لحالة السكان 2024، الطبعة الأولى.

مواطنون فاعلون موظفون، قادة، أو رواد أعمال، بينما قد تؤدي القرارات المقيدة أو غير المدروسة إلى تحديات طويلة الأمد، تمس رأس المال البشري وقدراتهم المستقبلية.

غالبًا ما تُبنى الافتراضات والخطابات حول الشباب على صور نمطية، أكثر من اعتمادها على أدلة واقعية. يتركز الاهتمام الإعلامي والسياساتي، على فئات منهم تعيش ظروفًا قاسية، مثل: شباب الأطراف، والجهات المهمشة، وضحايا الاتجار بالخدرات، أو المتأثرين بالنزاعات والهجرة القسرية، وغالبًا ما يُنظر إليهم بصورة سلبية، باعتبارهم مشكلة أو مصدر تهديد. كما ارتبطت صورة الشباب بالمخاطر والسلوكيات الخطرة، مثل: التدخين، المخدرات، الكحول، والعلاقات غير الآمنة، ما جعلهم يُقدَّمون على أنهم فئة مثيرة للقلق المجتمعي.

مشكلة البحث: تركز هذا الدراسة على تحليل أوضاع الشباب في المرحلة الانتقالية، وضرورة إعداد سياسات تمكين للشباب، تضعف عمليات واليات الاستقطاب التي يتعرضون لها، وتبحث في تصور لسياسات تمكين الشباب، في إطار التنمية المستدامة، حيث إن مفهوم التنمية المستدامة لا يتعلق فقط بالجوانب الاقتصادية، بل يشمل أيضًا الأبعاد الاجتماعية والبيئية؛ لذلك، اعتماد نهج ثلاثي خلال تنفيذ استراتيجية تنمية الشباب، تأخذ الشباب على انهم أطراف مستفيدة وشركاء وقادة. وتتركز الدراسة في سؤالين أساسيين هما:

- ما الظروف البنيوية الهيكلية التي تقيد فرص الشباب في الحصول على الحياة الكريمة والعمل اللائق؟
- ما السياسات المناسبة لفك الارتباط وإعادة الاستقطاب والتمكين؟

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال البيانات الوطنية والإقليمية والدولية المتاحة عن حالة الشباب وعلى الوثائق الرسمية، والاستراتيجيات الوطنية، والقوانين، وأطر السياسة التي تتعلق بشكل مباشر بالشباب في ليبيا. وكذلك مراجعة الأدبيات ذات الصلة، بما في ذلك المقالات الأكاديمية، والتقارير من المنظمات غير الحكومية، وتقييمات السياسات العالمية، لتوفير السياق ودعم التحليل.

وتهدف الدراسة الى تحليل الواقع العام المحيط بالشباب، والظروف البنيوية التي تحكم وتقيد فرص الشباب في الحياة الكريمة، وكذلك محاولة استعراض الأطر النظرية التي تفيد في التأسيس لرؤية وطنية لسياسات تمكين الشباب، تبدأ بفك الارتباط وإعادة الاستقطاب والحماية.

المفاهيم الأساسية:

من هم الشباب؟

تختلف تعريفات الشباب في المجلات التنموية المختلفة، والأبحاث الأكاديمية والإحصاءات الحكومية بناءً على معايير التحليل. على الرغم من أن الشباب مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعمليات البيولوجية للتطور والشيخوخة، فإن العوامل الأساسية في تعريف الشباب لأغراض التنمية تتضمن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في بلد أو منطقة معينة.

عرف القرار 2250 الخاص بالشباب والسلم والأمن[3] الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2015 الشباب بأنهم الأشخاص من النوعين، الذين تتراوح أعمارهم بين 18–29 عاما. تعتمد الأمم المتحدة تعريفا للشباب وهم 15–24 عاما، وفي منظمة التعاون الإسلامي تحدد استراتيجية YDS للمنظمة. مجموعة الأعمار المستهدفة من الشباب في العمر ما بين 15–35 عامًا، يجب أن تشمل الاستراتيجية نطاقًا عمريًا كبيرًا لتسهيل الشمول، وللسماح بتقديم الخدمات لأكبر عدد ممكن من الشباب، وفقًا للفئة العمرية.

وفي الدول العربية تتفاوت الأعمار ،حيث أقلها في السودان 15–24، وأكبرها في الإمارات وموريتانيا 15–35 عاما، وفي ليبيا حدد التقرير الوطني الأول لحالة الشباب عمر الشباب في ليبيا 15–34 سنة[4]، في الكثير من البلدان يتم التمييز بين الفئات العمرية وفقًا للمعايير القانونية والمؤسسية، التي تستخدم معايير زمنية، ولكن العمر الزمني له دور أقل أهمية في التعريفات الاجتماعية والثقافية؛ لذلك، لا يستخدم المؤلفون معايير عمرية صارمة عند الإشارة

3-الأمم المتحدة، مجلس الامن الدولي، القرار 2250 حول الشباب والسلم والامن، ديسمبر 2015. نيويورك.

4-المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الأول لحالة الشباب 2023، طرابلس.

إلى الشباب. في العديد من السياقات، تعتبر العلامات الاجتماعية، مثل: الزواج، أو إنجاب الأطفال، أكثر أهمية بكثير من العمر الزمني، في التمييز بين البالغين والشباب.

مفهوم تمكين الشباب: عرف برنامج العمل العالمي للشباب[5] بأن هذا المفهوم يعني منح الشباب الصلاحية أشخاص، أو أعضاء في منظمات، أو في تجمعات محلية، أوهيئات وطنية ودولية، حتى يتولوا اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ورفاههم، بدلا من أن تتخذ نيابة عنهم، وبما لا يتوافق مع رغباتهم أو مصالحهم الفعلية، فمن خلال التمكين يشترك الشباب في إحداث التغيير وتحقيق التنمية.

ويُعد الاعتراف بالشباب باعتبارهم شركاء، وقادة للتغيير الإيجابي خطوة أساسية لضمان إدماجهم في عمليات التنمية، وذلك عبر اعتماد آليات تشاركية، تشمل استشارتهم في تصميم البرامج، وضمان أن تُعالج تدخلات الاستراتيجيات التنموية احتياجاتهم وأولوياتهم الفعلية.

السياسة الوطنية للشباب[6]: تعد السياسة الوطنية للشباب تعبيراً عن الالتزام المجتمعي نحو قضايا الشباب، يعبر عنها برؤية وطنية مشتركة للجيل الحالي والاجيال اللاحقة، وهي عبارة عن نصوص تصدر عن الجهات الحكومية الرسمية، وتتضمن التوجهات العامة للدولة بخصوص الشباب، وتحدد جملة من التدخلات والتدابير المباشرة، و غير المباشرة، والهادفة إلى إدماج الشباب، وتمكينهم وإشراكهم قادة وفاعلين ومستفيدين.

وتعرف كذلك[7] بأنها مجموعة السياسات والخطط الاستراتيجية، التي تهدف إلى تطوير أداء الشباب، وتمكينهم لتعليم أنفسهم وتطويرها، وتنمية روح الابتكار لديهم. وتلزم بها الدولة بأجهزتها كلها. وبمشاركة منظمات

5-الأمم المتحدة. (1995). برنامج عمل الشباب العالمي حتى عام 2000 وما بعده. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم A/RES/50/81 World Programme of Action for Youth | Division for (Inclusive Social Development (DISD

6الإسكوا (2009) es-_e - doc.a_12_09_PI_ESCWA_E - Word Microsoft pdf.a_12_09_pi_cwa

7مركز الشباب العربي، دراسة معيارية لأفضل السياسات الشبابية في العالم، يناير 2022. الامارات.

المجتمع المدني، بحيث تكفل للشباب العيش الكريم، والفرص لتحقيق طموحاتهم.

ولكن أرى أن السياسة الوطنية للشباب في الدول الانتقالية، وما بعد الصراع، تستدعي أطراً أخرى، وحلولا إبداعية لوضع المشروع النهضوي للبلد أساسه الشباب، وتكمن الخطوة الأولى في عملية فك الارتباط، وإعادة الاستقطاب للشباب من الانتماءات المتطرفة، ودوائر العنف التي يشكلون وقودها وأعمدتها، فعملية فك الارتباط وإرساء السلام، هي الركيزة الأولى في أي سياسة وطنية الشباب.

العدالة الاجتماعية: غالبا ما تحاصر أوجه عدم المساواة في الوصول إلى التعليم والموارد الأفراد في دورات الفقر. تهدف سياسات تمكين الشباب الشاملة إلى تكافؤ الفرص، من خلال تزويد الفئات المهمشة بالأدوات والفرص اللازمة للنجاح. عندما تدعم السياسات التي تعزز العدالة الاجتماعية، فأنت تتصرف لصالح المجتمع كله.

المشاركة المدنية: يعد تشجيع مشاركة الشباب في العمليات الديمقراطية أمرا بالغ الأهمية لاستدامة أي نظام سياسي. تعزز السياسات التي تقوي التربية المدنية وبرامج القيادة الشبابية جيلا من المواطنين المطلعين المجهزين للدفاع عن مصالحهم ومساءلة القادة. تصبح هذه المشاركة حيوية في وقت تنتشر فيه اللامبالاة السياسية بين الشباب بشكل متزايد.

حشد الشباب[8] يشير الى الأنشطة التي يقودها الشباب من ناحية، والأنشطة التي تهدف الى تنمية مهارات الشباب وقدرتهم من ناحية أخرى، وينعكس في مشاركة الشباب النشطة والبناءة في العمل الإنساني، ويعرف حشد الشباب ثلاثة أنماط مترابطة تتسم بالمرونة، الشباب قادة، والشباب متطوعون، والشباب أفراد في المجتمعات المحلية المحتاجة او المتضررة.

المتطوعون الشباب: يعد التطوع عنصراً مهماً من عناصر الانخراط في المجتمع، ورد الجميل من خلال التطوع. والمتطوعون الشباب هم الشباب الذين يمنحون وقتهم للمساهمة في تحقيق الصالح العام لمجتمعاتهم المحلية، دون هدف الوصول الى الربح المادي.

8 Youth__policy_reviewed_April_2018_AR[1].pdf

- اكتساب فهم لاحتياجات المجتمع المحلي.
- تطوير قيم المشاركة لدى الأفراد، والتضامن بين الناس.
- تطوير القيادة، والإدارة، والتواصل وغيرها من المهارات والخصائص المرغوبة، من خلال التعرض لبيئة العمل الواقعية.
- إقامة علاقات دائمة مع الناس، التي يمكن أن تمتد إلى ما بعد فترة التطوع، وتؤثر إيجابيًا على الحياة المهنية.

الشمولية: الالتزام بتحقيق شمولية الشباب الأكثر ضعفًا. ويشمل ذلك الشباب في المناطق الطرفية والحدودية والريفية وشبه حضرية، والشابات والشباب ذوي الإعاقة، تمهد الشمولية لتحقيق العدالة الجيلية.

برنامج عمل الشباب العالمي 2000 وما بعده[9] (World Programme of Action for Youth – WPAY)

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج عمل الشباب العالمي حتى عام 2000 وما بعده سنة 1995، إطاراً دولياً لمعالجة قضايا الشباب، وتعزيز مشاركتهم في التنمية المستدامة؛ يهدف البرنامج إلى توفير سياسات واستراتيجيات شاملة، تستجيب لأولويات الشباب، وتمكينهم من المساهمة بفاعلية في مجتمعاتهم. وقد حدد البرنامج خمسة عشر مجالاً ذات أولوية للعمل من أجل الشباب، وهي:

- التعليم والتشغيل.
- الجوع والفقر.
- الصحة والبيئة.
- تعاطي المخدرات وجنوح الأحداث.
- أنشطة الشباب المشاركة الكاملة والفعّالة للشباب في الحياة المجتمعية وصنع القرار.
- الفتيات والشابات ومرض الإيدز.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

9 الأممالمتحدة. (1995). **برنامج عمل الشباب العالمي حتى عام 2000 وما بعده**. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم A/RES/50/81. World Programme of Action for Youth | Division for Inclusive Social Development (DISD)

- قضايا الشباب والصراعات المسلحة.
- الهجرة.

المرتكزات الأساسية للبرنامج:

- دمج قضايا الشباب في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية.
- تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والدولية.
- تشجيع الدول على وضع سياسات شبابية وطنية متكاملة.
- التركيز على تمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
- توفير بيئة داعمة تسهّل انتقال الشباب من مرحلة التعليم إلى سوق العمل.

يُعد برنامج عمل الشباب العالمي مرجعاً أساسياً للسياسات الشبابية، حيث ربط بين أولويات التنمية واحتياجات الشباب، وأكد على أن الاستثمار في الشباب هو استثمار في مستقبل التنمية المستدامة.

مشاركة الشباب في اجندة 2030:

تعطي أجندة 2030 للتنمية المستدامة[10] أهمية كبيرة لمشاركة الشباب، حيث تشير 65 من أصل 169 هدفاً بشكل صريح أو ضمني إلى الشباب، مع تركيز خاص على تمكينهم ومشاركتهم ورفاهيتهم. وقد تبنّت العديد من المنظمات الدولية استراتيجيات لمعالجة تحديات الشباب، مثل: استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب 2030 ، وسياسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للشباب في التنمية، ومع ذلك، تواجه جهود تنمية الشباب تحديات كبيرة، حيث تفتقر البرامج السابقة لإطار استراتيجي متماسك؛ مما أدى إلى تدخلات عشوائية قائمة على المشاريع، دون اعتبار مصالح الشباب كأولوية. كما تُعاني هذه البرامج من نقص البيانات المُفصلة حسب النوع والعمر؛ مما يعوق تصميم تدخلات فعالة، بالإضافة إلى إهمال وجهات نظر الشباب أنفسهم في عمليات صنع القرار وتصميم البرامج. لمعالجة هذه التحديات، هناك حاجة ملحة لتبني نهج شامل ومنظومي، يعتمد على إرادة

10مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة | خطة 2030 Unsdg | 2030 Agenda and the Sustainable Development Goals

سياسية قوية، ويضمن مشاركة فعالة للشباب، ويعالج قضاياهم بطريقة متعددة القطاعات ومتكاملة؛ لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

الدراسات السابقة:

استطلاع أولويات الشباب العربي (2020)[11]، نتائج ليبيا، كشف عن تحول جوهري في اهتمامات هذه الفئة نحو الحاجات الأساسية والأمن الوجودي، قبل الطموحات التنموية. جاءت أولوية العيش في بيئة خالية من الصراعات على رأس المطالب (74٪)، يليها الاستقرار السياسي (47٪)؛ ما يعكس تأثير الصراعات المزمنة وانعدام الأمان حتى في الدول المستقرة نسبيًا. كما برزت جودة الخدمات الأساسية شرطاً للتمكين؛ حيث اعتبر الشباب الرعاية الصحية (89٪)، والتعليم الجيد (82٪) أساسًا لأي إصلاح، فيما جاءت مطالب مثل: ربط التعليم بسوق العمل، أو دمج التكنولوجيا في مراحل لاحقة. اقتصاديًا، فضّل الشباب الوظائف المستقرة (52٪) على المرتبات العالية (31٪)، وأظهروا رغبة في الريادة عبر دعم تأسيس مشاريع خاصة (57٪)، لكنهم يواجهون عقبة التمويل. أما في مجال التكنولوجيا، فقد أكدوا أهميتها كبنية تحتية لا تقل عن الماء والكهرباء، مع التركيز على الوصول والجودة والتكلفة. اجتماعيًا، طالب 48٪ بالعدالة والتمكين لكافة الفئات؛ لمواجهة شعور عدم المساواة. وتبرز ليبيا نموذجًا صارخًا حيث يصبح الأمن شرطًا أساسيًا لأي تمكين في الصحة أو التعليم أو الاقتصاد. الرسالة الأساسية للشباب واضحة: الاستقرار أولًا، إصلاح جذري للتعليم والصحة، دعم حقيقي للتمكين الاقتصادي، وضمان العدالة الاجتماعية، بما يشكّل ملامح «عقد اجتماعي جديد»، يؤسس للحياة الكريمة يكون منطلقاً لأي تقدم مستقبلي.

دراسة عيسى (2023)[12]الشباب في السياقات الهشة تناولت التحديات التي يواجهها الشباب الليبي في ظل النزاعات، مبرزة هشاشتهم خلال المراحل الانتقالية من التعليم إلى العمل والزواج. اعتمدت الدراسة منهجًا مختلطًا

11مركز الشباب العربي، استطلاع الشباب العربي 2020، Center Youth Arab.
12عيسى، محمود عمر (2023). الشباب في السياقات الهشة. ازمة الانتظار مع الانتقال. المجلة الليبية لعلم الاجتماع. العدد الثالث لسنة 2023. تصدر عن الجمعية الليبية لعلم الاجتماع. طرابلس.

(نوعي وكمي) شمل مجموعات نقاش في طرابلس، وتحليل بيانات مسوح كمية. أظهرت النتائج أنّ الشباب يمرّون بفترات انتظار طويلة، تتسم ببطالة مرتفعة بين الخريجين، ما يدفعهم للجوء إلى استراتيجيات بديلة كاقتصاد الظل، العمل غير الملائم، الانضمام للميليشيات أو التهريب، أو الهجرة. وخلصت الدراسة إلى أنّ هذه الأوضاع تُدخل الشباب في حلقة مفرغة من الحرمان والهشاشة؛ بما يهدد استقرار المجتمع، ويُفقده طاقاته التنموية

دراسة[13] (Rahat Shah 2023) راحت شاه: الترابط والانتظار استكشاف ديناميكيات الأسرة، ومسارات حياة الشباب في باكستان. تناولت تجربة الشباب الباكستاني في مرحلة الانتقال للبلوغ، حيث يواجهون تأخراً في استكمال التعليم، والزواج، والدخول إلى سوق العمل؛ مما يخلق ظاهرة «الانتظار» المرتبطة بالتبعية المالية الطويلة. اعتمدت الدراسة على مقابلات مع شباب وآبائهم من خلفيات طبقية ومكانية متنوعة.

أظهرت النتائج أنّ الضغوط الثقافية تعوق الشابات من خلال فرض الزواج المبكر والأدوار التقليدية، فيما يواجه الذكور توقعات دور المعيل بما يزيد أعباءهم النفسية والاقتصادية. كما بيّنت الدراسة تفاوت الفرص بين الحضر والريف وبين الطبقات، حيث يحظى شباب الطبقات العليا الحضرية بفرص أوسع لتجريب الهويات والخيارات، بينما يعاني الريفيون من محدودية الفرص والتهميش.

خلصت الدراسة إلى أن ديناميكيات الأسرة، والتوقعات الاجتماعية، والهياكل الطبقية والجندرية، تشكّل مسارات حياة الشباب، وتحدد طبيعة تجاربهم خلال فترة «الانتظار".

دراسة: المسارات المضطربة (2024) تجارب الشباب من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان خلال الأزمات[14] تناولت تجارب الشباب اللبنانيين

13 Shah, R. (2023). Interconnectedness and waiting: Exploring family dynamics and youth life pathways in Pakistan. *Journal of Youth Studies*, *26*(4), 451-470.,

14 Turbulent trajectories: Experiences of young adults from refugee and host communities in Lebanon during crises. https://doi.org/10.1016/j.alcr.2024.100653

والفلسطينيين والسوريين، في ظل الأزمات المركبة بلبنان (الانهيار الاقتصادي، الاضطراب السياسي، وأزمة اللجوء). كشفت عبر مقابلات مع 180 شاب وشابة أن الفقر، التمييز الجندري، والقيود القانونية؛ أعاقت استكمال مسارات التعليم والعمل والزواج، خصوصًا لدى النساء واللاجئات. كما برزت آثار نفسية واجتماعية عميقة مثل: زيادة الأعباء المنزلية، وتفكك شبكات الدعم، والإحباط من تعطّل الطموحات.

وبالمقارنة مع دراسات السياقات الهشّة في ليبيا، يتضح أن الشباب يواجهون مأزقًا متعدد الأبعاد، يجمع بين غياب الأمن واليقين السياسي، ضعف الثقة بالمؤسسات، البطالة والحرمان، ما يخلق حالة من «الانتظار»، ويدفع نحو الهجرة أو الانخراط في جماعات مسلحة. اجتماعيًا، تبقى الأسرة والدين مرجعيات أساسية رغم استمرار التحيّز الجندري، فيما اضطرت النساء لأدوار جديدة فرضتها الأزمات. أما نفسيًا، فقد خلّفت الحروب صدمات وضبابية مستقبلية. تؤكد هذه الدراسات أن الشباب ليسوا فئة متجانسة، بل يواجهون تحديات متقاطعة ومعقدة تؤثر على عملهم، مشاركتهم، واستقلالهم الاجتماعي

الإطار النظري:

سوف يتم الاعتماد على دمج مدخل العدالة الجيلية، مع نظرية رأس المال البشري، ونهج القدرات، في بناء إطار شامل لتحليل سياسات تمكين الشباب في ظل حالة الانتظارية التي يمر بها الشباب، فالعدالة الجيلية تضع البعد المعياري للعلاقة بين الحاضر والمستقبل، فيما تبرز نظرية رأس المال البشري أهمية الاستثمار في تعليم وصحة ومهارات الشباب، على أنها رافعة للنمو الاقتصادي. أما نهج القدرات فيضيف البعد النوعي، الذي يركز على توسيع الحريات والخيارات الفعلية أمام الشباب، وكشف العوائق الاجتماعية والسياسية التي تحد من وكالتهم. بهذا التكامل، يمكن تقييم السياسات ليس فقط بمدى إنتاجيتها، بل بقدرتها على ضمان عدالة جيلية وتمكين حقيقي للشباب الليبي.

«الانتظارية» أو «مرحلة الانتظار" (Waithood)

هي نظرية في علم الاجتماع والسياسة تصف الفترة الممتدة بين سن البلوغ الاجتماعي (المراهقة) والبلوغ الاقتصادي والاجتماعي الكامل (الرشد). حيث يجد الشباب أنفسهم خلال هذه الفترة عاجزين عن تحقيق المعايير التقليدية التي تمنحهم مكانة «البالغين» في مجتمعاتهم، فيصبحون «في انتظار» بدء حياتهم الحقيقية. يتحول «الانتظار» من مجرد مرحلة عابرة، إلى حالة دائمة لجيل كامل من الشباب، بسبب فشل الدولة والاقتصاد في توفير المسار الطبيعي للانتقال إلى مرحلة البلوغ، مما يخلق حالة من التهميش والاحتقان لها عواقب سياسية واجتماعية بعيدة المدى.

نظرية الانتظاريةWaithood[15] تفسّر حالة تعثّر الشباب في العالم العربي في الانتقال إلى الرشد الاجتماعي والاقتصادي؛ بسبب أزمات بنيوية لا فردية، أبرزها: فشل السياسات الاقتصادية في خلق فرص عمل، تفشي الفساد، والانفجار الديموغرافي. تتمثل مظاهرها في غياب الوظائف المستقرة، صعوبة الزواج، الاعتماد المطوّل على الأسرة، والعمل غير الرسمي رغم المؤهلات، وما يترتب على ذلك من إحباط وتهميش. هذه الحالة تتجاوز البعد الفردي، لتغدو ظاهرة اجتماعية وسياسية تولّد طاقة احتجاجية، وهو ما يفسر الدور المحوري للشباب في ثورات الربيع العربي. معالجة الانتظارية، تستلزم إصلاحات بنيوية عميقة، تتيح مسارات فعلية للشباب نحو الاستقلال والاندماج.

مدخل العدالة الجيلية:

تُفهم العدالة بين الأجيال[16] باعتبارها التزام الأجيال الحاضرة بعدم تحقيق مكاسب آنية، تحُمِّل الأجيال المقبلة أعباء غير عادلة. ورغم ارتباطها تقليديًا بعلاقة الحاضر بأجيال لم تولد بعد، غالبًا ما تم استبعاد الشباب من هذا

15https://www.researchgate.net/publication/255997375_The_Economic_Imperatives_of_Marriage_Emerging_Practices_and_Identities_Among_Youth_in_the_Middle_East

16-Knappe, H., Renn, O. Politicization of intergenerational justice: how youth actors translate sustainable futures. *Eur J Futures Res* 10, 6 (2022). https://doi.org/10.1186/s40309-022-00194-7

الإطار، رغم كونهم حلقة انتقالية بين الحاضر والمستقبل.

غير أن الشباب أعادوا مؤخرًا صياغة المفهوم، خاصة في ظل تغيّر المناخ، فطرحوا أنفسهم فاعلين مزدوجين: متأثرين مباشرة بالأزمات البيئية اليوم، وممثلين عن مصالح الأجيال القادمة. وقد أسهم ذلك في تسييس النقاش حول الاستدامة، وربط العدالة الجيلية بالعدالة البيئية والمناخية، بما وسّع نطاق السياسات المستدامة.

تشير الأدبيات إلى أنّ الأجيال القادمة غالبًا ما تُستبعد من الحسابات السياسية، بفعل هيمنة النزعة «الحاضرة» المرتبطة بالدورات الانتخابية القصيرة، حيث تُمنح الأولوية للاستجابات السريعة، على حساب السياسات بعيدة المدى؛ ونتيجة لذلك، يُنظر إلى مفهوم «المستقبل المستدام» على أنه قضية مؤجلة وغير سياسية، ما يجعل الأجيال المقبلة عرضة للتهميش. كما أن النظر إلى الاستدامة من منظور زمني بعيد يعزز هذا الإقصاء، إذ يُفترض أنّ موقع الأجيال القادمة «مكتمل» مسبقًا، بينما نادرًا ما يُطرح تمثيلها السياسي عبر الشباب. ومع ذلك، يظل الجدل قائمًا حول مدى قدرة الشباب فعلًا على التعبير عن المصالح الحقيقية للأجيال المقبلة، بصورة أكثر فاعلية من النخب الراهنة.

أظهرت الدراسات أنّ المجتمعات المهمشة، كالأمريكيين من أصل إفريقي والفئات منخفضة الدخل – أعادت صياغة القضايا البيئية من منظور العدالة التوزيعية؛ إذ لم تَرَ التدخلات البيئية وسيلة لتحسين الرفاه، بل هي عبء متواصل لتفريغ النفايات الصناعية في أحيائها، في ظل غياب الموارد والقدرة السياسية لمعارضة ذلك. وهكذا برزت حركة العدالة البيئية؛ لتكشف التفاوت بين استفادة المجتمعات الغنية، من تحسينات بيئية مقابل تحميل المجتمعات الفقيرة تكاليف إضافية. ويتجلى هذا بوضوح في نقاشات تحول الطاقة والانتقال إلى مصادر متجددة، حيث تُطرح إشكاليات التوزيع العادل للتكاليف والفوائد.

ومع مطلع الألفية، تطور الخطاب نحو العدالة المناخية[17]، بدءًا من قمة

17] World Commission on Environment and Development (WCED). (1987). *Our Common Future*. Oxford University Press. Report of the World

لاهاي (2000) وصولًا إلى إعصار كاترينا (2005)، الذي أبرز بجلاء العلاقة بين الظلم الاجتماعي والهشاشة المناخية، حيث تكبدت الفئات الأفقر والأكثر تهميشًا الخسائر الكبرى.

وعلى المستوى المعياري، شكّل تقرير برونتلاند مستقبلنا المشترك (1987) محطة فارقة، إذ عرّف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". هذا التعريف أرسى أساسًا لمفهوم العدالة الجيلية، وأتاح تطوير نماذج ومقاربات لإدماج مصالح الأجيال القادمة في عملية صنع القرار السياسي الراهن.

نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory) مدخل لتحليل سياسات تنمية الشباب.

ترتكز نظرية رأس المال البشري على فرضية رئيسية مفادها، أن ما يكتسبه الأفراد من تعليم، مهارات، وخدمات صحية يشكّل رصيدًا من رأس المال، تمامًا كما يشكّل رأس المال المادي (الآلات والتقنيات) أساسًا للإنتاجية الاقتصادية. هذا الرصيد، إذا تم تنميته بالاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، ينعكس على زيادة إنتاجية الفرد، ويعود بمنافع مباشرة على المجتمع والدولة. برزت هذه النظرية بشكل واضح مع أعمال الاقتصاديين غاري بيكر (Gary Becker) وثيودور شولتز (Theodore Schultz) في منتصف القرن العشرين، وأصبحت منذ ذلك الحين الإطار المهيمن على سياسات التعليم والعمل، والتنمية الاقتصادية عالمياً[18] الافتراض الأساسي هو أن الأفراد المتعلمين والأصحاء والأكثر تدريبًا، يتمتعون بقدرة إنتاجية أعلى؛ ما يجعلهم يحصلون على أجور أكبر ويسهمون بشكل أوسع في الناتج المحلي الإجمالي.

Commission on Environment and Development :

18احمد فهمي، سليم عبود، راس المال البشري الاستراتيجي2019. على الرابط// https://www.researchgate.net/publication/345255640_ras_almal_albshry_alastraty-jy2019

المفاهيم المحورية تشمل:

- الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم الرسمي، التدريب المهني، الرعاية الصحية، التعلم المستمر).
- العائد على الاستثمار (مكاسب فردية كارتفاع الدخل، ومجتمعية كالنمو الاقتصادي وتسخير العائد الديموغرافي).

السياسات التطبيقية تركز على:

- التعليم: مواءمة المناهج مع سوق العمل وتعزيز الشراكات التدريبية.
- سوق العمل: التدريب السريع، دعم ريادة الأعمال، وحوافز للشركات لتوظيف الشباب.
- الصحة: تحسين التغذية، الوقاية، والصحة النفسية لرفع الإنتاجية.

ورغم مزاياها (سهولة القياس وتوفير مبررات اقتصادية للاستثمار في الشباب)، تواجه النظرية انتقادات لكونها أداة اختزالية، تركز على البعد الاقتصادي، وتُهمل العدالة الاجتماعية، نوعية التعليم، والظروف السياقية الأزمات والفساد، إضافة إلى افتراضها علاقة مباشرة بين التعليم والتوظيف.

ولذلك، يبقى دمجها مع نهج القدرات أكثر ملاءمة، حيث يمنح السياسات بعدًا إنسانيًا، يركز على تمكين الشباب أفرادا أحرارا، قادرين على صياغة مستقبلهم، لا مجرد عمال منتجين.

تقدم نظرية رأس المال البشري مزايا مهمة، تشمل سهولة القياس، وتوفير مبررات اقتصادية واضحة للاستثمار في الشباب، وتركيزاً عملياً على المهارات المطلوبة في سوق العمل، ومشاركة مثبتة في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنها تواجه انتقادات جوهرية تتضمن نظرتها الأداتية الضيقة، التي تختزل قيمة الإنسان في إنتاجيته الاقتصادية، وإهمالها لقضايا العدالة والجودة لصالح المؤشرات الكمية، وتجاهلها للعوامل السياقية، مثل الأزمات الاقتصادية والفساد، وافتراضها علاقة تلقائية بين التعليم والتوظيف، بالإضافة إلى إهمالها رغبات الشباب وتوجهاتهم الشخصية.

توفر هذه النظرية إطارًا عمليًا وسياسات سريعة؛ لتعزيز إنتاجية الشباب، لكنها وحدها غير كافية. إن دمجها مع نهج القدرات يمنح السياسات بعدًا أخلاقيًا وإنسانيًا، بحيث لا تقتصر على إعداد شباب «منتجين» بل شباب أحرار، قادرين على صياغة مستقبلهم والمساهمة في إعادة بناء ليبيا.

نهج القدرات(Capabilities Approach) مدخل لتحليل وضع الشباب وأهمية إعداد سياسات تنمية الشباب في ليبيا

اعتمدت السياسات التنموية التقليدية على مؤشرات كمية ضيقة، مثل: معدلات النمو الاقتصادي، البطالة، أو نسب الالتحاق بالتعليم. ورغم أن هذه المؤشرات تقدم صورة إجمالية عن الواقع، فإنها تعجز عن التقاط الأبعاد النوعية للحياة الإنسانية، خاصة ما يتعلق بقدرة الأفراد على اختيار حياة ذات معنى وقيمة.

في هذا السياق، برز نهج القدرات الذي أسسه أمارتيا صن، وطوّرته فلسفيًا وقانونيًا مارثانوسباوم، باعتباره بديلًا نقديًا لهذه المقاربات. يقوم هذا النهج على فكرة أن معيار التنمية والعدالة الاجتماعية، يجب أن يقاس بمدى الحرية الفعلية، التي يمتلكها الأفراد في أن يكونوا ما يرغبون فيه، وأن يفعلوا ما يقدّرونه[19]، وهو بذلك ينتقل من التركيز على الموارد كوسائل، إلى التركيز على الخيارات كفرص وحريات[20]. هذه النقلة النوعية تجعل النهج أداة تحليلية فعّالة لفهم أوضاع الشباب الليبي، وتقييم السياسات الموجهة لهم.

المفاهيم الأساسية في نهج القدرات

الوظائف (Functionings):

تمثل ما ينجزه الفرد أو يختبره فعليًا في حياته، من أبسط الحاجات (كالحصول على تغذية جيدة)، إلى أكثر الجوانب تعقيدًا (كالكرامة والمشاركة في الحياة العامة). بالنسبة للشباب، تشمل الوظائف مثلًا: التعلم، الحصول على عمل لائق، المشاركة السياسية، والإبداع.

القدرات (Capabilities):

تشير إلى مجموعة الخيارات المتاحة للفرد لتحقيق الوظائف التي يقدّرها،

19– امارتيا صن، فكرة العدالة، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت 2010.
20-امارتيا صن التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة 2004

أي الحريات الفعلية لاختيار نمط حياة معين. فالقدرة على العمل مثلًا تعني أكثر من مجرد وجود وظيفة؛ بل تعني توفر فرص عادلة وآمنة للشباب لاختيار مهنة مناسبة لهم.

الوكالة (Agency):

تعبر عن قدرة الفرد على أن يكون فاعلًا في صياغة مسار حياته، والاسهام في مجتمعه. الشاب الذي يتمتع بالوكالة يحدد أهدافه، يطالب بحقوقه، ويشارك في صنع التغيير، بينما السياسات التي تتجاهل هذا البعد، تختزل الشباب في كونهم «مشكلة» لا «شركاء".

عوامل التحويل (Conversion Factors):

توضح لماذا لا تتحول الموارد تلقائيًا إلى قدرات، إذ توجد عوامل وسيطة تحدد ذلك:

- شخصية: مثل النوع الاجتماعي، الإعاقة، الصحة، أو المهارات الفردية.
- اجتماعية :مثل الأعراف والتقاليد، التمييز، أو البنية القبلية.
- سياسية-بيئية: مثل غياب الأمن، ضعف المؤسسات، والانقسام السياسي.

في الحالة الليبية، يُعد انعدام الأمن والانقسام السياسي، من أبرز العوامل التي تعوق تحويل مهارات الشباب إلى فرص اقتصادية واجتماعية فعلية.

القائمة المركزية للقدرات عند نوسباوم[21]

على خلاف سن الذي تجنّب وضع قائمة محددة، قدّمت نوسباوم إطارًا معياريًا يتضمن قدرات أساسية ينبغي ضمانها لكل إنسان لحياة كريمة. هذه القائمة تصلح أداة منهجية لتحليل أوضاع الشباب في ليبيا، ومن أبرزها:

- الحياة: التمتع بفرصة العيش حياة طبيعية كاملة.
- الصحة الجسدية والنفسية: ضمان مقومات العافية.
- السلامة الجسدية: الحماية من العنف والخوف.
- الحواس والخيال والفكر: ممارسة التفكير النقدي والإبداعي.
- المشاعر: القدرة على التفاعل العاطفي والإنساني بحرية.

21https: / /www.researchgate.net /publication /374971881_The_Capabilities_Approach
DOI:10.51952/9781529232233.ch008

- العقل العملي: القدرة على التخطيط لحياة ذات معنى.
- الانتماء: العيش مع الآخرين بكرامة والحماية من التمييز.

يوفر نهج القدرات إطاراً مهما لفهم الفجوة بين ما تملكه سياسات الشباب الليبي من موارد، وبين ما يتمتعون به من حريات حقيقية. ولتقييم سياسات الشباب الحالية، ليس بناءً على نياتهم أو أعداد المستفيدين، ولكن بناءً على مدى نجاحها في توسيع قدرات الشباب، ومعالجة عوامل التحويل المعيقة. ولتصميم سياسات مستقبلية تركز على تمكين الوكالة وكالة الشباب، ومعالجة العوائق الهيكلية (السياسية، الاجتماعية، الأمنية)، التي تحول دون تحرير طاقات الشباب الكامنة.

اعتماد نهج ثلاثي خلال تنفيذ استراتيجية تنمية الشباب، تأخذ هذه الاستراتيجية الشباب على أنهم أطراف مستفيدة وشركاء وقادة. يجب الاعتراف بأن الشباب ليسوا مجرد متلقين للتنمية، بل هم أيضاً عوامل إيجابية ونشطة، قادرون على الإسهام وبدء التحولات الإيجابية. الهدف النهائي لا يقتصر على العمل لأجل الشباب كمستفيدين فقط، بل يشمل أيضاً التعاون معهم على أنهم شركاء، ودعمهم على أنهم مبادرون يقودون مسار تطوير الشباب، استناداً إلى قدراتهم ومهاراتهم وإمكاناتهم للعمل، وتغيير حياتهم وحياة مجتمعاتهم.

الانتظار والانتقال من التعليم الى العمل:

الانتقال من التعليم إلى العمل يمثل تحديًا كبيرًا، إذ يواجه الشباب فترات انتظار طويلة؛ بسبب محدودية الخيارات المتاحة. ففي ليبيا، كما في مناطق عديدة أخرى، يعاني الشباب من حرمان مزمن، خاصة في المجتمعات الطرفية، حيث تقل فرصهم في إكمال التعليم الثانوي أو الجامعي. هؤلاء الشباب غالبًا ما يبقون في كنف أسرهم ويواجهون الحياة بوسائل بسيطة، إلا أنهم يعبرون عن شعور عميق بعدم الرضا عن تعليمهم وتخصصاتهم، نظرًا لأن قراراتهم التعليمية كثيرًا ما تُفرض عليهم من الأسرة.

ففي إحدى مجموعات النقاش عبّر أحد الشباب بقوله) درست القانون بناءً على رغبة والدي، وتخرجت، لكنني لم أجد عملًا بشهادتي، واليوم أشعر

بالندم لأنني لم أحقق رغبتي[22].

إلى جانب ذلك، أشار الشباب إلى تغير قيمة التعليم في المجتمع؛ (قيم المجتمع تغيرت أي التعليم ليس لديه قيمة التي كانت موجودة في الماضي، وأن معظم الشباب يفكرون في الثراء السريع، بينما طلاب زمان كان همهم (الشهادة) لأنها تعطي قيمة اجتماعية خاصة جيل(70،80).

فبينما كان التعليم في السبعينيات والثمانينيات رمزًا للمكانة الاجتماعية، وضمانًا للوظيفة، أصبح اليوم، في نظر الكثيرين، عاجزًا عن توفير فرص عمل مستقرة؛ مما دفع بعض الشباب للتفكير في طرق أسرع للثراء، بدلًا من الاعتماد على الشهادات الدراسية، التي فقدت جزءًا كبيرًا من قيمتها السابقة.

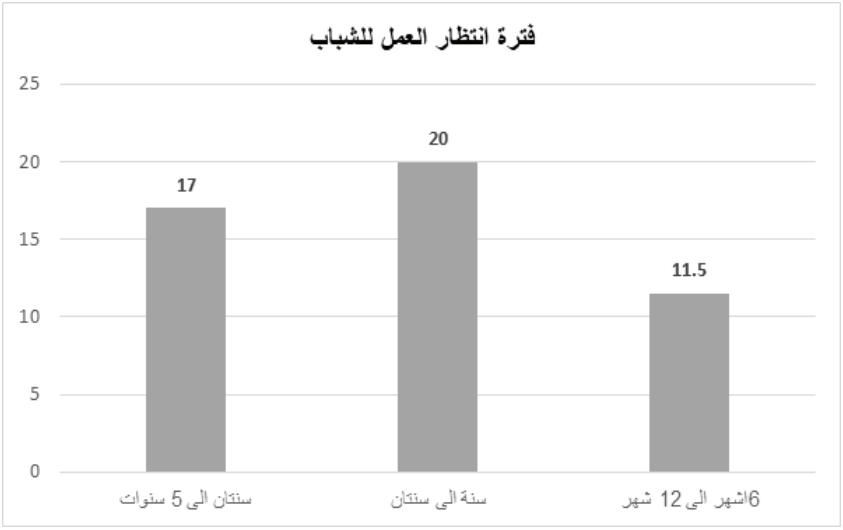

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، مسح التشغيل والبطالة 2023.

يواجه الشباب الليبي فترات انتقالية متعثرة وممتدة، بين إتمام الدراسة والاندماج في سوق العمل؛ نتيجةً لضعف مخرجات النظام التعليمي، وتراجع فعالية سياسات التشغيل في توفير فرص عمل لائقة، خاصة في ظل تزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل؛ بسبب التحول الديموغرافي. وقد سبب هذا الواقع في فقدان فرصة استغلال «العائد الديموغرافي»، الذي يمثله

22–محمود عمر عيسى، الشباب في السياقات الهشة، المجلة الليبية لعلم الاجتماع، ص 95

الشباب كرافعة للنمو الاقتصادي.

وعند استطلاع آراء الشباب حول متطلبات الحصول على وظيفة في ليبيا، كشفت النتائج عن واقع مقلق؛ حيث أكد 75٪ من المستجيبين، أن العلاقات الشخصية أو ما يُعرف بال«واسطة» تُعد عاملاً حاسماً، يفوق في أهميته امتلاك المهارات أو التخصصات العلمية[23] كما أظهرت البيانات أن 78٪ يعتبرون الحصول على وظيفة عامة أمرًا صعبًا للغاية، في حين يرى 69٪ أن الوظيفة العامة تظل الخيار الأفضل رغم هذه التحديات.

وتكشف هذه المؤشرات عن وعي متزايد لدى الشباب، بعمق التفاوت في توزيع الموارد والفرص داخل المجتمع، حيث يُعد غياب العدالة في آليات التوظيف بيئة خصبة لتفشي الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة. وفي هذا السياق، أظهرت النتائج[24] أن 65٪ من الشباب يرون أن الفساد منتشر بدرجة كبيرة، و24٪ يعتبرونه متوسّط الانتشار، بينما لا يرى سوى 9٪ أن مستوياته متدنية، وهو ما يتوافق مع التقارير الدولية، التي تُظهر تفاقم ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة الليبية.

تركز الدراسة على ستة مجالات رئيسية:

1. استراتيجية فك الارتباط وإعادة عملية الاستقطاب لصالح مؤسسات الدولة.
2. التعليم والتدريب (السياسات للحد من التسرب الجامعي، تعزيز التدريب المهني).
3. التوظيف وريادة الأعمال (وظائف المستقبل ومهارات التحول الرقمي، وتعزيز ريادة الأعمال لدي الشباب).
4. (الصحة والرفاهية (تعزيز نمط حياة صحي، خدمات الصحة النفسية، مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا.

23- الباروميتر العربي، 2022: نتائج استطلاع ليبيا على الرابط/
https: / /www.arabbarometer.org /wp-content /uploads /ABVII_Libya_Report-AR.pdf

24 المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الأول لحالة الشباب 2024، طرابلس.

5. الشمول الاجتماعي (الدعم للعيش المستقل، المساعدات الاجتماعية، السكن الزواج).
6. الأطر القانونية والدستورية (حقوق الشباب في الدستور، القيود العمرية للترشح والتصويت).

أولا: استراتيجية فك الارتباط وإعادة الاستقطاب والإدماج:

يفهم الاستقطاب في السياق الاجتماعي والسياسي، بأنه عملية جذب أفراد أو جماعات إلى منظومة فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو عسكرية معينة، وهو عملية ذات اتجاهين:

استقطاب إيجابي: وهو الجذب نحو المنظومات الرسمية، وفق خطة تنموية معلنة عبر مؤسسات الدولة (الحكومة، القطاع العام، القطاع الخاص الرسمي، المجتمع المدني). يكون عبر توفير فرص حقيقية للاندماج والمشاركة وتحقيق الذات.

استقطاب سلبي: هو الجذب نحو المنظومات غير الرسمية أو الهدّامة، مثل: الميليشيات، والجماعات المتطرفة، والشبكات الإجرامية، أو الاقتصاد غير الرسمي (الظل). يكون عبر استغلال احتياجات الشباب (المال، الحماية، الانتماء)، ويؤدي إلى تفكيك الدولة، وتعزيز النزاع. لقد أصبح الاستقطاب السلبي أكثر فاعلية وقوة من الاستقطاب الإيجابي.

إعادة الاستقطاب هي عملية إقناع الشباب، بأن مستقبلهم وأمنهم وكرامتهم في إطار الدولة والمجتمع القانوني، وليس خارجها أو على أنقاضها.

مقارنة توضيحية: كيف تتم عملية الاستقطاب؟

المعيار	الاستقطاب الإيجابي (مؤسسات الدولة المفترضة)	الاستقطاب السلبي (المنظومات الموازية مثل الميليشيات)
السرعة والفعالية	بطيء ومعقد. يتطلب مؤهلات و"واسطة" وروتينًا طويلاً.	سريع ومباشر يتم التجنيد والبدء في الصرف في فترة قصيرة.
الفرص الاقتصادية	رواتب متدنية ومتأخرة في القطاع العام، وفرص محدودة في القطاع الخاص	أجور أعلى، ومكافآت سريعة، وفرص للكسب غير المشروع (تهريب، إتاوات)
الامتيازات والمكانة	مكانة رمزية محدودة. يغلب عليها طابع الروتين والتبعية	يمنح نفوذًا اجتماعيًا وسلطة وقوة سيارة، سلاح، هيبة، حصانة
شبكة الأمان والحماية	ضعيفة أو منعدمة. لا تشعر الشباب بالأمان.	يوفر حماية بديلة وانتماءً بديلاً (الانتماء للعصبة أو الميليشيا او التنظيم بدلاً من الدولة).
معالجة الشعور بالتهميش	لا يعالج الشعور بالظلم والتهميش بل قد يعززه بسبب الفساد والمحسوبية.	يستغل هذا الشعور ويوجهه نحو عدو مشترك (الآخر السياسي، العرق الآخر، الدولة الفاشلة).
العائد النفسي	يشعر الشباب بالإحباط وعدم القيمة	يشعر الشباب بالقوة والفاعلية والانتماء، ولو كان انتماءً هدامًا

إعادة الاستقطاب هي عملية استراتيجية شاملة؛ تهدف إلى فك الارتباط، وإعادة جذب الشباب وإدماجهم في منظومة الدولة والمجتمع، من خلال منافسة المنظومات الموازية في عروضها. لا يمكن كسب الثقة بعروض ضعيفة، يجب أن تكون فرص العمل الرسمية مجدية من ناحية الدخل والاستقرار، وبناء الثقة عبر محاربة الفساد والمحسوبية، وإشراك الشباب في صنع القرار بشكل حقيقي، وكذلك توفير بدائل أخلاقية للعيش الكريم، بحيث لا يشعر الشباب أن الانضمام إلى الميليشيا هو الخيار الوحيد لتأمين مستقبله وتكوين أسرة.

ثانيا: البيئة القانونية والتشريعية:

تمثل التشريعات الليبية الحالية إطاراً نظرياً، يضمن عدداً من الحقوق الأساسية للشباب، إلا أن هناك فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي؛ مما يُضعف قدرة هذه القوانين على تمكين الشباب فعلياً.

وفيما يلي أبرز مواطن القصور:

يواجه الإطار التشريعي الليبي المعني بشؤون الشباب تحديات هيكلية تعوق قدرته على تحقيق التمكين الفعلي، حيث يتسم بقدم النصوص، وعدم ملاءمتها للواقع المعاصر، فالقوانين المنظمة لسوق العمل، مثل: قانون الخدمة المدنية (1976)، وقانون العمل (2010) لا تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الحديث، ولا توفر حوافز كافية لدمج الخريجين أو دعم ريادة الأعمال، مما وسّع الفجوة بين المؤهلات الأكاديمية ومتطلبات السوق. وعلى الصعيد السياسي والمجتمعي، تشكل التشريعات القائمة عائقاً أمام المشاركة الفاعلة، حيث يفرض قانون الجمعيات الأهلية (2001) قيوداً مجحفة على عمل منظمات المجتمع المدني، بينما تستبعد الشروط العمرية في القوانين الانتخابية (25 سنة للبرلمان، 35 للرئاسة) فئة شبابية كبيرة من مراكز صنع القرار.

ويتفاقم هذا الإشكال بضعف الآليات المؤسسية والتمويلية، حيث تفتقر هياكل التمثيل الشبابي كالمجالس المحلية للشباب - رغم مكانتها الرسمية - إلى الموارد المالية والاستقلالية الإدارية الكافية لأداء مهامها، حيث تغيب آليات الرقابة الفعالة؛ لضمان تطبيق النصوص القانونية، بينما يسهم الانقسام السياسي في تعطيل عملية التحديث التشريعي، وإصدار اللوائح التنفيذية.

إن تعثر تمكين الشباب في ليبيا، لا يعود فقط إلى ثغرات في الصياغة القانونية، بل أيضاً إلى غياب الإرادة السياسية، والبيئة المؤسسية الداعمة؛ مما يستدعي مراجعة شاملة للسياسات التشريعية، وتوفير الآليات الكفيلة بتحويلها إلى أدوات فاعلة للتغيير والتنمية، وإعادة الإدماج والاستقطاب.

ثالثا: التعليم والتمكين الاقتصادي:

التعليم هو أساس رأس المال البشري، ويسهم في القدرة الشخصية والنزاهة والثقة بالنفس. يجب أن يُنظر إليه من منظور التعلم مدى الحياة، والاعتراف بأهمية جميع أنواع التعليم، بما في ذلك تطوير الطفولة المبكرة، والتعليم الرسمي، والتعليم البديل، والتعليم الفني والمهني، والتعليم العالي، والتعليم غير الرسمي.

رغم توسع التعليم في ليبيا وشموليته على نطاق واسع، فإن غياب التخطيط الاستراتيجي، وضعف الصلة بين مؤسسات التعليم، وسوق العمل أدّيا إلى تراجع نوعية المخرجات، وهو ما انعكس مباشرة على الشباب، حيث فقد التعليم قيمته في عملية التنمية والرقي الاجتماعي، حتى أصبح الهدف هو الحصول على وظيفة في القطاع العام، ليجد كثير من الخريجين أنفسهم عاطلين أو يعملون في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم، حيث بلغت نسبة البطالة في الشباب حوالي 16%[25]. هذا الواقع عمّق شعور الشباب بالإحباط، وقلّص من حوافزهم تجاه التعليم، ودفع بعضهم للبحث عن بدائل خارجية كالهجرة، أو اللجوء إلى استراتيجيات مؤقتة للتكيّف مع سوق عمل لا يتوافق مع مهاراتهم.

يواجه نظام التعليم والتدريب وسوق العمل في ليبيا تحديات هيكلية حادة، تنعكس سلباً على أداء القطاعات الاقتصادية كافة، حيث تتجلى مظاهر هذه التحديات في:

- تراجع الإنتاجية على نطاق واسع.
- انفصال واضح بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- تفشي البطالة المزمنة بين الخريجين والشباب.
- استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة في القطاعات الحيوية.
- اتساع نطاق اقتصاد الظل وهجرة الكفاءات الوطنية.

وتعود هذه التحديات إلى مجموعة من العوامل الهيكلية أبرزها:

- البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة.
- هيمنة الاقتصاد الريعي، الذي لا يوفر تنوعاً في فرص العمل، ويعزز ثقافة التواكل.
- ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين فئة الشباب، وصعوبة قياسها لعلاقتها باقتصاد الظل.
- تدني مستوى البنية التحتية، وتهالك التجهيزات الأساسية.
- الفجوة الواسعة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

25 المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الأول لحالة الشباب 2023، طرابلس.

- عدم كفاءة سياسات التوظيف في القطاع العام، وعدم قدرته على استيعاب الخريجين.

وتتطلب معالجة هذه الإشكاليات وضع استراتيجيات شاملة، تعطي أولوية لتحسين الظروف الاقتصادية والأمنية، وخلق بيئة عمل مستقرة؛ تمكن من بناء سوق عمل فاعل، وقادر على توفير فرص عمل مستدامة للشباب الليبي منها:

- العمل على سياسات تسخير العائد الديموغرافي في الاستثمار في «الهبة الديموغرافية»؛ لدعم النمو الاقتصادي وتوسيع فرص العمل.
- المساعدة في انتقال الشباب من التعليم إلى العمل، حيث الشباب أكثر عرضة بثلاث مرات من البالغين للبطالة، عندما يتم توظيف الشباب فإنهم غالبا ما يواجهون ظروف عمل غير مستقرة، ووظائف غير لائقة، أو ناقصة، ولهذا يحتاجون إلى الحماية الاجتماعية، ولتدابير جيدة في سوق العمل تحميهم، وتضمن اندماجهم.
- مواءمة التعليم وسوق العمل: ربط مخرجات التعليم بمتطلبات السوق لخلق توازن بين العرض والطلب.
- التعليم والتدريب المهني: تطوير المناهج وتحديث البنية التحتية لتعزيز كفاءة الخريجين.
- خلق الوظائف: معالجة البطالة وإطلاق برامج تشغيل وتأهيل تستجيب لاحتياجات سوق العمل الفعلية.
- تسجيل الأراضي ومنحها للشباب لغرض الاستثمار والسكن.
- وظائف المستقبل: التركيز على تنمية المهارات الرقمية، وتعزيز ثقافة الابتكار والتحول الرقمي.

حيث أصبح التحول الرقمي[26] محركًا رئيسيًا لتوسيع فرص توظيف الشباب، فقد أتاح لهم أدوات جديدة للتعلم واكتساب المهارات، عبر التعليم الإلكتروني منخفض التكلفة، وفتح المجال أمام العمل عن بُعد والاقتصاد الحر، كما عزز التوظيف القائم على الذكاء الاصطناعي كفاءة مواءمة الوظائف،

26 *Global Youth Review. (2023). 8 Ways Digital Transformation Supports Youth Employment. Retrieved from https://globalyouthreview.com/empower/8-ways-digital-transformation-supports-youth-employment/*

وسهّل ريادة الأعمال الرقمية عبر التجارة الإلكترونية والتمويل الجماعي، ومن خلال أدوات التعاون الافتراضي وبناء العلامة الشخصية الرقمية، أصبح بإمكان الشباب الانخراط في شبكات مهنية عالمية، فيما وفّرت الرقمنة فرصًا متكافئة في قطاعات ناشئة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والطاقة المتجددة. وبهذا يسهم التحول الرقمي في ديمقراطية الوصول إلى التعليم والعمل، ويعزز قدرة الشباب على المنافسة في سوق عالمي متغير.

رابعا: صحة الشباب، تحسين الصحة البدنية والنفسية للشباب:

يعاني الشباب في ليبيا من تحديات صحية ونفسية خطيرة، أبرزها انتشار المخدرات (91,8٪) والكحول (83,4٪) والتدخين (72,3٪) وحمل السلاح (86,8٪)، إضافة إلى مشكلات نفسية مثل: الإرهاق، والعصبية، وضعف التركيز، مع غياب خدمات الرعاية النفسية، ووصمة العار المرتبطة بها. وتعود دوافع التعاطي أساسًا إلى محاولة نسيان المشكلات ومجاراة الأصدقاء، وملء أوقات الفراغ. كما ينتشر التدخين بشكل واسع بين الفئات العمرية الشابة، فيما يظهر ضعف واضح في المعرفة بالأمراض المنقولة جنسيًا خاصة في الجنوب[27]؛ ما يستدعي استراتيجيات وطنية متكاملة لمكافحة الإدمان والتدخين، وتعزيز الصحة النفسية، ونشر التثقيف الصحي والنوعي على مستوى البلاد منها:

- مكافحة الأمراض المنقولة جنسيًا: إدراج برامج توعوية منهجية حول الصحة الإنجابية، والأمراض المنقولة جنسيًا، مع ضمان توفير فحوصات طبية مجانية وسرية، في المراكز الصحية الموجهة للشباب.
- الحد من السلوكيات الصحية الضارة، مثل: خفض معدلات التدخين والإدمان، وتطبيق سياسات ضريبية تصاعدية، على منتجات التبغ والمشروبات الكحولية، إلى جانب تنفيذ حملات توعوية مستمرة عن أضرارها.
- تعزيز الصحة البدنية: تفعيل برامج النشاط البدني واللياقة الصحية في المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات)، وتكون جزءاً من المناهج الدراسية والأنشطة اللاصفية.
- دعم الصحة النفسية: إنشاء وحدات للإرشاد النفسي داخل الحرم

27التقرير الوطني الأول لحالة الشباب 2023، مرجع سابق.

الجامعي والمؤسسات الشبابية، وتوفير جلسات استشارية مجانية وسرية للشباب.

- تحسين جودة البيئة: تطوير البنية التحتية لإدارة النفايات الصلبة والسائلة، وتشديد الرقابة والتشريعات البيئية، مع فرض عقوبات رادعة على المخالفين.
- تعزيز المشاركة الشبابية في صنع السياسات الصحية والبيئية: تصميم منصات تشاورية رقمية وميدانية، تمكّن الشباب من الإسهام في صياغة السياسات والمبادرات المتعلقة بالصحة والبيئة، وضمان تمثيلهم في اللجان التخطيطية ذات الصلة.

خامسا: التمكين الاجتماعي:

نقصد بالتمكين الاجتماعي للشباب، تسهيل الزواج والحصول على السكن اللائق. يتركز التمكين الاجتماعي للشباب في سياق الأوضاع الليبية، على تمكينهم من متطلبات تكوين الأسرة والاستقرار الاجتماعي، وذلك من خلال:

برامج السكن المدعوم (الأولوية القصوى):

- تخصيص حصة سكنية للشباب لا تقل عن 30٪ في المشاريع السكنية الحكومية.
- إنشاء صندوق تمويل سكني شبابي بفترة سماح وسداد تصل إلى 30 سنة وأكثر.
- تقديم إعانات سكنية شهرية للشباب حديثي الزواج لمدة 3 سنوات.

مشاريع الإسكان التعاوني (طويلة المدى)

- تخصيص أراضي دولة لمشاريع سكنية شبابية تعاونية.
- دعم مشاريع البناء الذاتي بالإشراف الفني والمواد الأساسية.
- إنشاء جمعيات سكنية شبابية تحت إشراف البلديات.

دعم تكاليف الزواج (الحلول العاجلة):

- برنامج «قرض الزواج» الحكومي بمعدل فائدة صفرية.
- توفير برامج الدعم العيني للأثاث والأجهزة الأساسية.

سياسات دعم الأسرة الشابة:

- تأمين صحي مجاني للأسر حديثة التكوين لمدة 5 سنوات.
- خصومات على فواتير الخدمات الأساسية (كهرباء، ماء، اتصالات).
- دعم في مستلزمات الأطفال ورعايتهم.

آليات التنفيذ والضمانات:

قيادة موحدة: إنشاء «الهيئة الوطنية لتمكين الشباب» بصلاحيات تنسيقية بين جميع الوزارات والجهات المعنية.

التمويل: تخصيص نسبة ثابتة من الموازنة العامة لهذه الاستراتيجية، والبحث عن تمويل من المنظمات الدولية والدول الصديقة.

المشاركة الشبابية: جعل الشباب شركاء في كل مرحلة، من التخطيط إلى التنفيذ والمتابعة، عبر منصات تشاور دائمة.

نظام المتابعة والتقييم: وضع مؤشرات أداء رئيسية تركز على النتائج الملموسة: (عدد الشباب الذين غادروا الميليشيات للانضمام الى برامج الدولة، نسبة انخفاض البطالة، زيادة عدد الشركات الناشئة، إلخ).

خاتمة:

تمثل أزمة تمكين الشباب في ليبيا تحديًا مصيريًا، يتطلب مواجهة حاسمة، حيث تستقطب الميليشيات والاقتصاد غير الرسمي آلاف الشباب بعروض مالية سريعة ونفوذ فوري، بينما تعجز الدولة عن منافسة هذه العروض بسياساتها البطيئة والمتقطعة.

إن معالجة هذه الأزمة تستلزم اعتماد استراتيجية وطنية شاملة، تقوم على فلسفة «فك الارتباط وإعادة الاستقطاب» من خلال عروض ملموسة تنافس جاذبية المنظومات الموازية.

لتحقيق هذه الرؤية، يجب البدء بحوار وطني حقيقي، يجمع كل الفئات والجهات الفاعلة لوضع أساسات ومرتكزات السياسة الوطنية لتنمية الشباب، تنطلق من استراتيجية فك وإعادة الاستقطاب، ولذلك يجب أن تتبنى الدولة نهجًا تحويليًا يبدأ بإصلاح البيئة التشريعية، عبر تحديث قوانين العمل والخدمة المدنية، وتخفيض سن الترشح للمجالس المحلية، مع تمكين مؤسسات الشباب بموازنات مستقلة. كما يتطلب الأمر تحويلا جذريا لنظام التعليم، والتدريب لربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل، مع التركيز على التعليم الفني والمهني والمهارات الرقمية، وإنشاء صندوق وطني لتمويل المشاريع الشبابية.

ولا يمكن إغفال الجانب الإنساني، حيث يجب مواجهة الأزمة الصحية والنفسية، عبر دمج خدمات الصحة النفسية في المنظومة الصحية والتعليمية، وإطلاق استراتيجية وطنية لمكافحة الإدمان، تركز على العلاج والتأهيل، كما يظل التمكين الاجتماعي حجر الزاوية عبر إطلاق برنامج سكني شبابي طويل الأجل، وتوفير قروض زواج دون فوائد، وتأمين صحي مجاني للأسر الجديدة.

ضمان نجاح هذه الاستراتيجية، يتطلب إنشاء هيئة وطنية لتمكين الشباب بصلاحيات تنفيذية، وتخصيص نسبة ثابتة من الموازنة العامة لبرامج الشباب، وإشراكهم الحقيقي في صنع القرار عبر منصات تشاورية دائمة، فمستقبل ليبيا مرتبط بقدرتها على تحويل الشباب من ضحايا للصراع، إلى شركاء في البناء، عبر عروض تليق بطموحاتهم وتستحق ولاءهم.

المراجع:

1. – الباروميتر العربي، 2022: نتائج استطلاع ليبيا على الرابط/
2. – Knappe H. Renn O. Politicization of intergenerational justice: how youth actors translate sustainable futures. Eur J Futures Res 10 6.(2022)
3. احمد فهمي، سليم عبود، راس المال البشري الاستراتيجي2019. على الرابط/ / https: / /www.researchgate.net /publica- tion /345255640_ras_almal_albshry_alastratyjy2019

DOI:10.51952 /9781529232233.ch008

4. Global Youth Review. (2023). 8 Ways Digital Transformation Supports Youth Employment. Retrieved from https: / /globalyouthreview.com /empower /8-ways-digital-transformation-supports-youth-employment /
https / /:doi.org /10 ,1186 /s403097-00194-022-
5. https: / /www.researchgate.net /publication /255997375_The_Economic_Imperatives_of_Marriage_Emerging_Practices_and_Identities_Among_Youth_in_the_Middle_East_
6. https: / /www.researchgate.net /publication /374971881_The_Capabilities_Approach
7. IsDB،Youth Development Strategy 2020–2025 / /،The IsDB Youth Development Strategy.pdf
8. Shah R. (2023). Interconnectedness and waiting: Exploring family dynamics and youth life pathways in Pakistan. Journal of Youth Studies ⁎26⁎(4) 451-470.
9. Turbulent trajectories: Experiences of young adults from refugee and host communities in Lebanon during crises. https / /:doi.org /10 ,1016 /j.alcr2024 ,100653.

10. World Commission on Environment and Development (WCED). (1987). *Our Common Future*. Oxford University Press. Report of the World Commission on Environment and Development :

11. الإسكوا (2009) Microsoft Word - E_ESCWA_PI_09_12_a.doc - e_escwa_pi_09_12_a.pdfYouth__policy_reviewed_April_2018_AR[1].pdf

12. امارتيا صن، التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة 2004، المجلس الأعلى للثقافة الكويت.

13. أمارتيا صن، فكرة العدالة، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت 2010.

14. الأمم المتحدة. (1995). برنامج عمل الشباب العالمي حتى عام 2000 وما بعده. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم A /RES /50 /81 World Programme of Action for Youth | Division for Inclusive Social Development (DISD)

51. الأمم المتحدة. (1995). برنامج عمل الشباب العالمي حتى عام 2000 وما بعده. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم A /RES /50 /81 World Programme of Action for Youth | Division for Inclusive Social Development (DISD)

16. الأمم المتحدة، مجلس الامن الدولي، القرار 2250 حول الشباب والسلم والامن، ديسمبر 2015. نيويورك.

17. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الأول لحالة الشباب 2023، طرابلس.

18. مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة | خطة 2030 Unsdg | 2030 Agenda and the Sustainable Development Goals

19. محمود عمر عيسى، الشباب في السياقات الهشة. ازمة الانتظار مع الانتقال. المجلة الليبية لعلم الاجتماع. العدد الثالث لسنة 2023. تصدر عن الجمعية الليبية لعلم الاجتماع. طرابلس.

02. مركز الشباب العربي، استطلاع الشباب العربي 2020، Arab Youth Center.

12. مركز الشباب العربي، دراسة معيارية لأفضل السياسات الشبابية في العالم، يناير 2022. الامارات.

أزمة العدالة الجنائية في ليبيا
(بطء التحقيق الابتدائي أنموذجا)

أ.د شعبان محمد عكاش
أستاذ القانون الجنائي بكلية القانون جامعة طرابلس

المقدمة

كثيرا ما ينسب بطء العدالة الجنائية إلى القوانين والتشريعات النافذة، إلا أن منظومة العدالة الجنائية لا تتوقف على القوانين والتشريعات فقط، وإنما أيضا على القائمين بإنفاذها من السلطتين القضائية والتنفيذية. ومن مشتملات مبدأ المحاكمة العادلة أن تجرى المحاكمة خلال مدة معقولة دون تأخير، وقد ورد في الإعلان الدستوري لسنة 2011 في مادته (33): «وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا». ونلاحظ أن النص جاء فيه (تكفل الدولة) أي بسلطاتها الثلاث (التشريعية – التنفيذية – القضائية). كما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[1] بمادته (9) الفقرة 3 ما نصه: «يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة». كما جاء في نص المادة (14) الفقرة 3 بند (ج): «أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له».

وهذه الأزمة متعددة الجوانب على مستوى الإجراءات وكذلك الممارسات، والمتخذة في مواجهة الجريمة، ومن مظاهر هذه الأزمة صعوبة الوصول إلى العدالة الناجزة، حتى غدت عدالة عاجزة، حيث فقدت فعاليتها ودورها الرادع، الذي من شأنه كبح الجريمة والحد منها، وذلك مرجعه لأسباب متعددة: تشريعي، وقضائي، وتنفيذي، على حد سواء.[2] وهذه الأزمة بدورها جعلت المواجهة الجنائية تتحول إلى مواجهة عبثية؛ لأنها جهود فقدت محتواها، مما جعلها أشبه بجهود لا جدوى منها، ولا هدف لها.

ومما يزيد من التداعيات السلبية لهذا البطء، الحالة النفسية التي يعيشها

1* ينبغي الإشارة إلى أن أصل هذا ورقة قدمت ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي (منظومة العدالة الجنائية «تقييم وتقويم») فبراير 2024 – طرابلس ليبيا.
– المصادق عليه من طرف الدولة الليبية بتاريخ 15 / مايو / 1970.

2 – محمد عبداللطيف فرج، السياسة الجنائية المعاصرة، مطابع الشرطة، القاهرة – مصر، ط1، 2013، ص 24 وما بعدها.

أطراف الخصومة (حالة عدم التيقن)، انتهاء بالتشكيك في منظومة العدالة بأكملها، لعجزها عن إقرار العدل في المجتمع، فلم يعاقب الجاني، ولم تنصف وتعوض الضحية، ولم يرجع الحق لأصحابه، في الوقت المعقول.[3] فكلما كانت الإجراءات سريعة، تمتعت العقوبة بصفة الردع، وتعزز الشعور بالعدالة، وارتفعت ثقة المجتمع في مؤسسة القضاء، وبحسب نظرية الردع العام، التي تعمل على تقوية درجة احترام أفراد المجتمع للقانون، والالتزام بقواعده، فإن بطء العدالة قد يكون إنكارا لها، إذ لا يؤدي التأخير في إنجاز العدالة إلى التشكيك في قوة فاعلية النظام فحسب، بل حتى في درجة موثوقية ومصداقية النظام.[4] وكذلك مما ينبغي الإشارة إليه الإجراءات الجنائية (التقليدية)، والتي لم يعد بمقدورها مواكبة التطورات والمتغيرات، كما سنعلم من خلال ثنايا هذه الدراسة.[5]

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن هذه الأزمة بمناحيها المتعددة هي أزمة عالمية، وليبيا ليست إستثناء، غير أن عديد دول العالم تعاطت مع هذه الأزمة، ووضعت الحلول الناجعة لتجاوزها، ومن أهمها اصلاح تشريعاتها وتحديثها، وصولا إلى تحقيق فكرة العدالة الناجزة، سواء كان ذلك منهم استجابة للمتطلب الوطني[6] ،أو الدولي المتمثل في مجموعة الصكوك الدولية المعنية.[7] غير أننا في ليبيا آلينا الترميم لتشريعاتنا، لاسيما الجنائية منها، منذ سبعة عقود؛ مما أوصلنا إلى ما نعيشه من بطء في كل المراحل، التي تمر بها الدعوى الجنائية، لاسيما على مستوى التحقيق الإبتدائي.[8]

ولعل ما يميز هذا البحث أنه ينطلق من دراسة استطلاعية، قائمة على استجلاء الأفكار الجديدة والاستبصارات الواضحة، من خلال عينة من ذوي الخبرة العلمية والمهنية والمهتمين بموضوع البحث، كمصدر للمعلومة لتحديد أهم أسباب هذا البطء. ولا تخفى أهمية هذا النوع من الدراسة، حيث تعتبر بمثابة خطوة تمهيدية جيدة لدراسات معمقة، وتزداد أهميتها

3– أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، د ط، 1977، ص 87 وما بعدها.

4 – مصطفى عمر التير، المسودة رقم (1) لخطة بحث حول: التداعيات السلبية الناتجة عن بطء إجراءات التقاضي، غير منشور، ص 2 وما بعدها.

5 – محمد عبداللطيف فرج، مرجع سابق، ص 24 وما بعدها. كما إن قانون الإجراءات الجنائية الليبي صدر في 28 نوفمبر 1953، ولا يخفى ما شهدته البلاد من متغيرات خلال السبعة عقود الماضية.

6– وعلى صعيد وطني فقد ورد في الإعلان الدستوري لسنة 2011 في مادته (33) كما سبق البيان.

7– فقد تناولت ذلك عدد من النصوص في المواثيق الدولية منها المواد: (9) و (14) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية كما سبقت الإشارة.

8 – أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، القاهرة – مصر، ط 2 / 2002، ص151.

بما تمثله من فرصة لتحديد الأولويات وبلورتها.

فمن خلال بحثنا هذا نتطلع إلى الوقوف على أسباب البطء، في مرحلة التحقيق الابتدائي منذ تحريك الدعوى الجنائية، إلى حين التصرف فيها، بغية دراسة وتحليل هذه الأسباب، وإيجاد الحلول المناسبة لها. ولعله من المفيد تناول أولويات الدراسة قبل ذلك، وهي على النحو الآتي:

أولويات الدراسة

أرى أنه من المفيد تصدير هذه الدراسة ببيان (أولويات الدراسة)؛ ليتم بداية معرفة مدى وجود بطء في إجراءات التحقيق الابتدائي، حتى نبحث في أسبابه. ولعله من أسباب طرح هذا التساؤل في هذا المقام أن بعض الردود حول تحديد الأسباب الكامنة وراء هذا البطء برز من خلالها رد البعض بقوله: «علينا أن نتأكد من وجود البطء أولا».[9] وذلك منهم على سبيل التشكيك في وجود بطء، مما دفعنا إلى استهداف عدد (113) شخصا كعينة لاستجلاء إجابة ذلك التساؤل (أولا)، ثم نحاول الوقوف عند بيانات الدراسة (ثانيا)؛ بغية التأكد من كون عينة الدراسة تلبي ضوابط ومعايير هذا النوع من الدراسات الاستطلاعية، وذلك على النحو الآتي:

أولا: استجلاء وجود البطء

تم إجراء هذه الدراسة الاستطلاعية باستهداف عدد (113) شخصا، ممن لهم صلة مباشرة، أو غير مباشرة بالتقاضي، بالتساؤل عن مدى وجود بطء بمرحلة التحقيق الابتدائي، فكانت النتائج: أن من كان رده بـ (نعم) مؤكدا على وجود البطء ما نسبته 86 ٪، أما من كان رده بـ (لا) مؤكدا على عدم وجود البطء،بلغت نسبته 14 ٪ فقط.[10]

- التوزيع التكراري لإجابات المشاركين حول إجابتهم على السؤال (هل يوجد بطء في الإجراءات أثناء التحقيق الابتدائي في الدعاوى الجنائية أم لا ؟.

9- لقد استهدفت من خلال دراسة استطلاعية أخرى ما يقارب مئة ملف من ملفات الدعاوى الجنائية المنظورة أمام بعض المحاكم بالاطلاع على تاريخ تحريك الدعوى وسير الإجراءات بها خلال مرحلة التحقيق ولاحظنا تكدس الدعاوى وبطء الإجراءات بشكل ملفت حتى تجاوزت العديد من القضايا السنوات، دون مبرر سائغ إلا وجود الإهمال المركب الذي تشترك فيه عديد الأطراف.

10. مما جعلنا نمضي قدما للبحث في أسباب هذا البطء.

م	العبارة	نعم		لا	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
1	هل يوجد بطء في الإجراءات أثناء التحقيق والمحاكمة أم لا؟	97	%86	16	%14

الجدول رقم (1)

من الجدول رقم (1) يمكننا رؤية أن 86٪ من المشاركين، يعتقدون أن هناك بطئا في الإجراءات أثناء التحقيق والمحاكمة، في نظام التقاضي الجنائي الليبي، بينما 14٪ لا يعتقدون ذلك، حيث تشير هذه النتائج إلى أن هناك توجها قويا بين المشاركين، يجعلهم يعتقدون من خلاله بوجود بطء في الإجراءات أثناء التحقيق الابتدائي، ولعل هذا مؤشر على أن هناك حاجة ملحة، لتحسين الكفاءة والفعالية في نظام التقاضي الجنائي، بالإضافة إلى أنه قد يكون من الضروري، إجراء مراجعة للقوانين والإجراءات والممارسات الحالية؛ لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة للتغيير لتحسين سرعة إجراءات التحقيق الابتدائي.

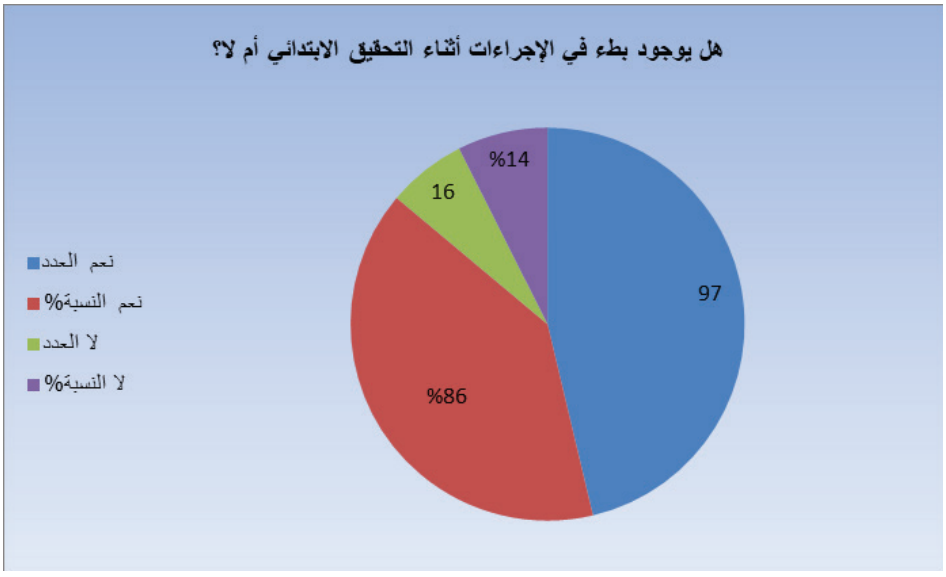

شكل رقم(1) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين عن السؤال.

وبعد أن تأكد لنا وجود البطء بمرحلة التحقيق الابتدائي، نود التركيز على تحديد وبيان هذه الأسباب بشكل عام، ولكن قبل ذلك من الأهمية الوقوف على بيانات الدراسة (الجنس - الفئة العمرية – الخبرة - الوظيفة) لمجموع مفردات العينة محل الدراسة؛ لبيان وتحديد أسباب البطء والتي كانت مكونة من (97) شخصا، وذلك كما يلي.

ثانيا -بيانات الدراسة:

من متطلبات الدراسة الاستطلاعية، بيان بعض المسائل المتوافرة في العينة موضوع الدراسة، منها: تحديد جنس مفردات العينة، كم عدد الذكور وعدد الإناث منها، وكذلك تحديد الفئة العمرية لمفردات العينة، ومن الأهمية بمكان بيان الخبرة المتوافرة لدى مفردات العينة محل البحث، وكذلك وظيفة كل فرد في العينة محل الدراسة، ولعل بيان كل ذلك يمكننا من معرفة مدى توازن مكونات العينة، بما يعكس دقة النتائج وواقعيتها، وقد كانت بيانات الدراسة على النحو الآتي:

1-الجنس:

الجدول رقم (2) يعرض توزيع الجنس بين المشاركين في الدراسة، ومن المدون بالجدول نلاحظ أن الذكور يشكلون 68٪ من المشاركين، والإناث تشكل ما نسبته 32٪ من المشاركين، العدد الإجمالي للمشاركين هو 97٪، وعلى هذا الأساس فإن الذكور يشكلون الغالبية في هذه الدراسة. ولعل ذلك راجع إلى أن الذكور أكثر ميلاً للمشاركة في مثل هذه الدراسات، أو قد يكون نتيجة لعوامل مثل: الوقت، الذي تم فيه جمع البيانات، والطريقة التي تم بها التواصل مع المشاركين المحتملين، ولكن ما يمكننا تأكيده أن ذلك يعكس النسبة والتناسب بين الجنسين، الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتقاضي الجنائي.

2- الفئة العمرية:

الجدول رقم (3) يعرض توزيع الفئات العمرية بين المشاركين في الدراسة، ومن الجدول نلاحظ أن الفئة العمرية من 25 سنة، إلى أقل من 30 سنة (3٪)، وهي الأقل في الدراسة، قد يكون لهذا تأثير على النتائج، إذا كانت

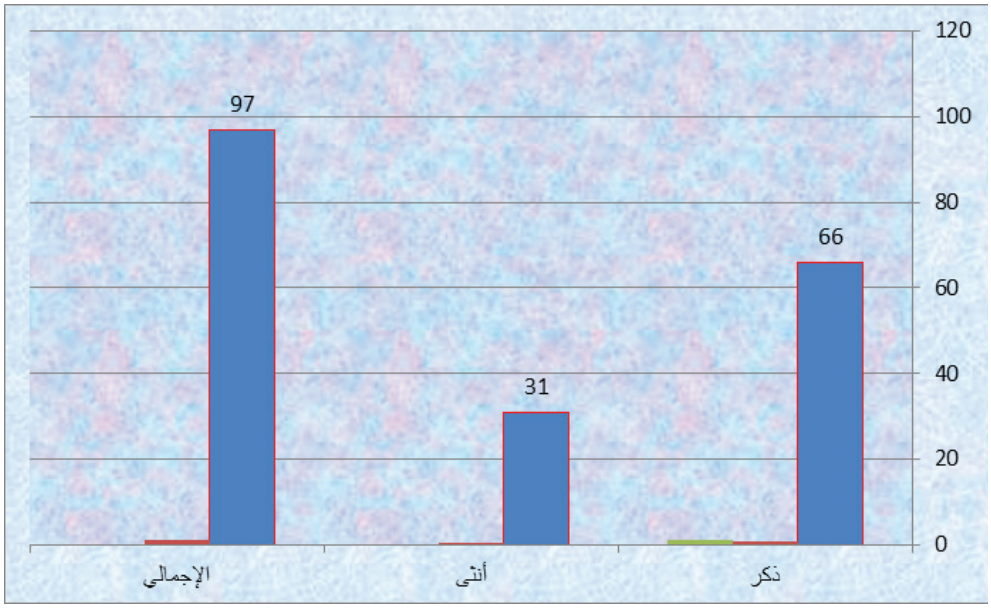

شكل رقم (2) التوزيع التكراري للمشاركين في الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

مسألة بطء الإجراءات تتأثر بشكل كبير بالعمر، بينما الفئة العمرية من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة (3٪) نفس النسبة للفئة العمرية السابقة، وهذا قد يشير إلى أن مسألة بطء الإجراءات ليست مرتبطة بشكل كبير بالعمر، أما الفئة العمرية من 35 سنة إلى أقل من 40 سنة (9٪)، فإننا نلاحظ زيادة في النسبة، وهذا قد يشير إلى أن مسألة بطء الإجراءات، تزداد وضوحا لدى هذه الفئة العمرية، كذلك الفئة العمرية من 40 سنة إلى أقل من 45 سنة (14٪) تمثل نسبة أكبر، كذلك الفئة العمرية من 45 سنة إلى أقل من 50 سنة (22 ٪)، والفئة العمرية أكثر من 50 سنة (52٪) تمثلان الفئة العمرية الأكثر، الأمر الذي يعكس موقفا أكثر اتزانا من بطء إجراءات التحقيق.

وخلاصة هذا العرض بالجدول، يمكن أن يعكس كون الدراسة قد حققت ضمانة، متمثلة في كونها استطاعت إشراك كافة الفئات العمرية بشكل تصاعدي، يحقق زيادة العدد بزيادة الفئة العمرية.

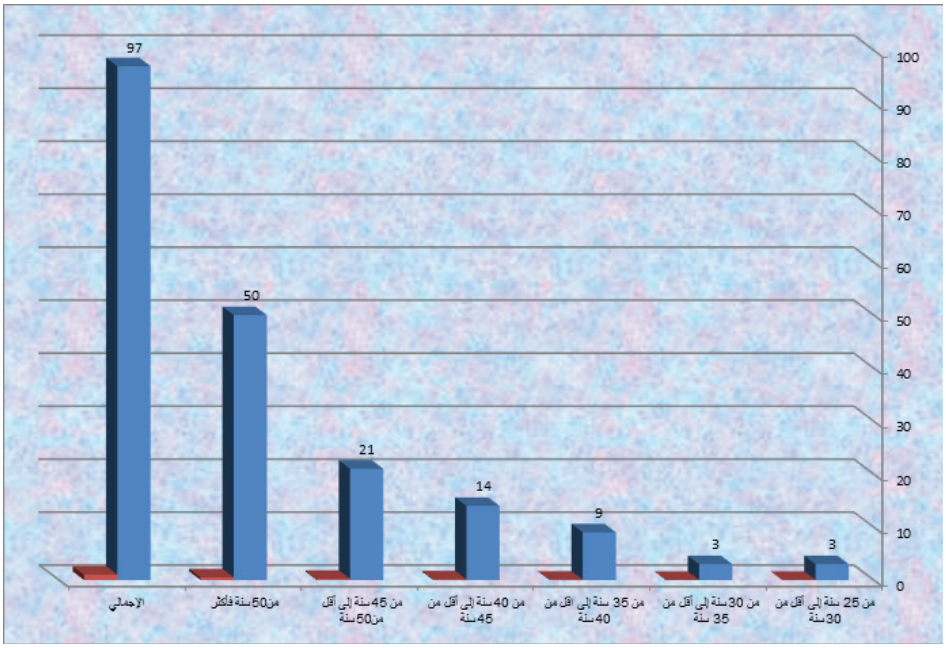

شكل رقم (3) التوزيع التكراري للمشاركين في الدراسة وفقاً لمتغير الفئة العمرية.

3- **الوظيفة:**

الجدول رقم (5) يوضح أن المشاركين في الدراسة موزعين بالتساوي، بين المحامين والقضاة وأعضاء النيابة والقانونيين، بنسبة 21٪ لكل فئة، بينما تشكل الفئات الأخرى[11] 16٪ من المجموع، هذا التوزيع يعكس التنوع في الخبرات القانونية والإدارية؛ مما يمكن أن يساهم في تقديم نظرة شاملة، حول أسباب البطء في الإجراءات أثناء التحقيق الابتدائي، كما يمكن أن يكون التوزيع المتكرر للمشاركين مفيدًا في تحليل البيانات، وفهم الاتجاهات والأنماط، على سبيل المثال: إذا كانت الردود من فئة معينة، تميل بشكل كبير نحو سبب معين للبطء، فيمكن أن يكون هذا مؤشرًا قويًا، على أن هذا السبب يحتاج إلى اهتمام خاص، بالإضافة إلى التوزيع التكراري المتوازن للمشاركين، يساهم في تحقيق نتائج موثوقة ومتوازنة. إذا كانت جميع الفئات ممثلة بشكل متساو، فإن ذلك يقلل من احتمالية التحيز نحو فئة معينة، كذلك يمكن

11- هذه الفئة ضمت عدد (5) أشخاص من المتهمين، وعدد (5) أشخاص من المحكوم عليهم في قضايا جنائية، يضاف لهم عدد (7) أشخاص من المجني عليهم.

أن فهمًا أعمق للقضايا القانونية المعقدة، التي قد تساهم في البطء، على سبيل المثال: قد يكون لدى القضاة والمحامين، وأعضاء النيابة والقانونيين وجهات نظر مختلفة؛ بناءً على خبراتهم ومناصبهم، ويمكن أن يساهم فهم هذه الوجهات النظر المتنوعة في التطوير والاستراتيجيات الفعالة؛ لتحسين الكفاءة في الإجراءات القانونية بمرحلة التحقيق الابتدائي. بشكل عام، يمكن أن يساهم هذا التوزيع التكراري للمشاركين، في تعزيز صحة وموثوقية الدراسة، ويمكن أن يوفر نتائج قيمة يمكن استخدامها لتحسين الإجراءات أثناء التحقيق الابتدائي.

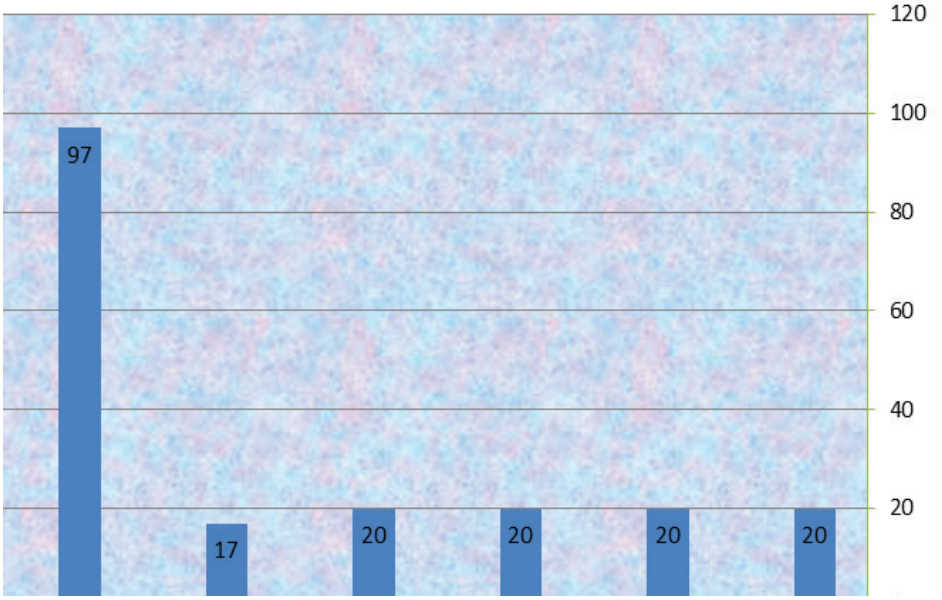

شكل رقم (5) التوزيع التكراري للمشاركين في الدراسة وفقاً لمتغير الوظيفة.

4- الخبرة:

الجدول رقم (4) يظهر توزيع الخبرة للمشاركين في الدراسة على النحو التالي:

- أقل من 5 سنوات (5٪): هذه الفئة تمثل النسبة الأقل في الدراسة، وقد يكون لهذا تأثير على النتائج كون موضوع بطء الإجراءات قد يتأثر بشكل كبير بالخبرة.

- من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات (13٪): هذه الفئة تمثل نسبة أكبر قليلاً، وهذا قد يشير إلى أن بطء الإجراءات تبدأ في الظهور، أو تزداد عند هذه الفئة بشكل أكثر وضوحا.
- من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة (10٪): هنا نلاحظ انخفاضاً في النسبة، وهذا قد يشير إلى أن بطء الإجراءات قد يكون أقل شيوعاً في هذه الفئة.
-من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة (14٪): هذه الفئة تمثل نسبة أكبر، وهذا قد يشير إلى أن بطء الإجراءات، يزداد بشكل ملحوظ وأكثر وضوحا لدى هذه الفئة.
- من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة (16٪): هذه الفئة تمثل نسبة أكبر من المشاركين، وهذا قد يشير إلى أن بطء الإجراءات تكون أسبابه أظهر لدى هذه الفئة.
-من 25 سنة فأكثر (42٪): هذه الفئة تمثل النسبة الأكبر بكثير من المشاركين في الدراسة، وهذا يشير إلى أن أسباب بطء الإجراءات تكون أكثر وضوحا لدى هذه الفئة، ومن خلال التحليل أعلاه نستطيع القول بأن المشاركين في الدراسة، يتمتعون بمزيج متنوع من الخبرة يمكن الاستفادة منها في فهم الأسباب، وراء بطء الإجراءات؛ مما يمكن أن يساعد في تطوير الاستراتيجيات لتحسين الكفاءة والفعالية، في مرحلة التحقيق الابتدائي، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الثقة في النظام القانوني.

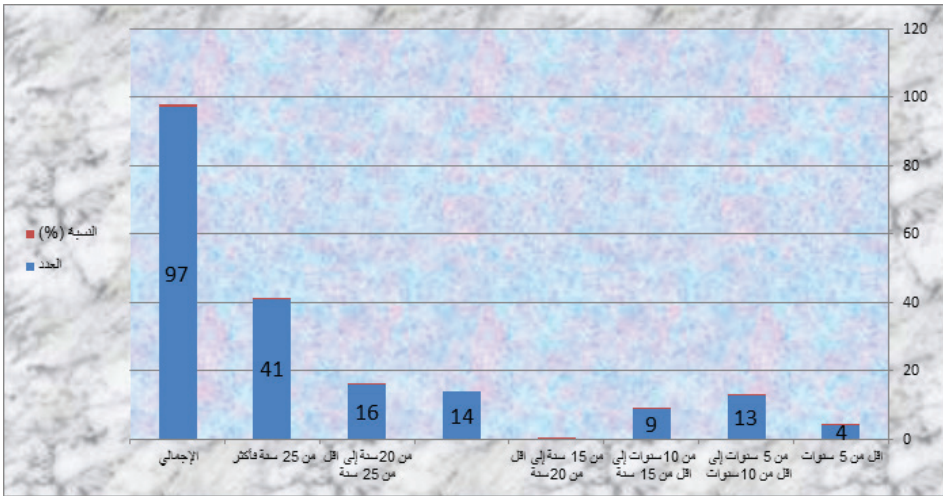

شكل رقم(4) التوزيع التكراري للمشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

وبعد الانتهاء من عرض أولويات الدراسة، فقد اخترنا أن نقسم هذه الدراسة على فرعين، بحيث نستعرض عامة أسباب البطء المتعلق بهذه المرحلة (الفرع الأول)، ثم نقف عند أهم الأسباب بالتحليل العميق، رغبة في الانتهاء لوضع الحلول حيالها (الفرع الثاني)، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

أسباب البطء في مرحلة التحقيق الابتدائي

سنتناول في هذا الفرع أسباب البطء في مرحلة التحقيق الابتدائي، كما وردت في مخرجات الدراسة الاستطلاعية(أولا)، حيث كان الاستطلاع يهدف إلى معرفة رأي عدد ممن لهم علاقة بالتحقيق الابتدائي في أسباب هذا البطء؛ بهدف حصرها وتحديد سبل معالجتها (ثانيا)، حتى يمكننا تحقيق العدالة الناجزة، وما تتسم به من فعالية في مواجهة الجريمة.

أولا: مخرجات الدراسة الاستطلاعية

حيث أن الدراسة الاستطلاعية أبرزت لنا قائمة طويلة من الأسباب، تجاوزت في مجموعها سبعين سببا، تم استبعاد الأسباب التي لم تحصل على نسبة 25٪ فأعلى؛ مما جعل القائمة تقتصر على ثمانية وعشرين منها، وهي على النحو الآتي:

الجدول رقم (6): التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول أسباب بطء الإجراءات

X03	أسباب البطء في مرحلة التحقيق		محامون	قضاة	أعضاء نيابة	قانونين	أخرى	الإجمالي مفردات العينة
1	نقص الموارد البشرية (أعضاء+أعوان+موظفين)	العدد	11	10	7	12	11	51
		النسبة %	%22	%20	%14	%23	21%	%53
2	عدم استخدام التقنيات الحديثة في النيابات.	العدد	10	3	4	11	9	37
		النسبة %	%27	%8	%11	%30	%24	%38
3	انتظار سماع الشهود	العدد	10	9	11	4	3	37
		النسبة %	%27	%24	%30	%11	%8	%38
4	عدم الاستقرار الوظيفي (النقل الدوري بالحركة القضائية)	العدد	9	5	4	8	6	32
		النسبة %	%28	%16	%12	%25	%19	%33
5	سوء اداء مأمور الضبط في مرحلة جمع الاستدلال	العدد	13	9	11	7	6	46
		النسبة %	%28	%20	%24	%15	%13	%47
6	ضعف الموارد البشرية (أعضاء+أعوان+موظفين)	العدد	13	8	2	13	12	48
		النسبة %	%27	%17	%4	%27	%25	%49
7	ارتفاع عدد الجرائم وكثرة الدعاوى الجنائية	العدد	15	13	15	13	9	65
		النسبة %	%23	%20	%23	%20	%14	%67
8	عدم تنفيذ أوامر النيابة من قبل مأمور الضبط	العدد	9	6	13	11	4	43
		النسبة %	%21	%14	%30	%26	%9	%44
9	ضعف رقابة الأعلى للأدنى	العدد	11	8	5	10	7	41
		النسبة %	%27	%20	%12	%24	%17	%42
10	ضعف الجهات الضبطية (بشريا + فنيا +لوجستيا)	العدد	14	6	6	8	10	44
		النسبة %	%32	%14	%14	%18	%22	%45
11	ضعف الشعور بالمسؤولية لدى بعض أعضاء النيابة	العدد	10	4	2	11	9	36
		النسبة %	%28	%22	%6	%31	%25	%37

X03	أسباب البطء في مرحلة التحقيق		محامون	قضاة	أعضاء نيابة	قانونين	أخرى	الإجمالي مفردات العينة
12	غياب التفتيش وضعفه وانعدام فعاليته إن وجد	العدد	16	2	1	8	6	33
		النسبة %	48	6	30	24	18	34
13	تأخر تقارير الخبرة الفنية بأنواعها	العدد	16	11	13	15	10	65
		النسبة %	25	17	20	23	15	67
14	وجود غرفة الاتهام في الجنايات كحلقة زائدة	العدد	13	6	5	3	7	34
		النسبة %	38	18	15	9	20	35
15	عدم توافر التقنيات الحديثة بمراكز الخبرة	العدد	16	5	2	9	5	37
		النسبة %	43	14	5	24	14	38
16	التوسع في إعطاء صفة مأمور الضبط القضائي	العدد	11	4	6	10	6	37
		النسبة %	30	11	16	27	16	38
17	عدم تبني العدالة التصالحية وبدائل الدعوى الجنائية	العدد	10	5	4	11	5	35
		النسبة %	29	14	11	31	14	36
18	تعدد المتهمين في القضية الواحدة وعدم فصل دعوى الهارب من العدالة	العدد	11	8	4	2	6	31
		النسبة %	31	26	13	6	19	32
19	عدم وجود تفتيش متخصص بالنيابة العامة.	العدد	10	4	2	9	2	27
		النسبة %	37	15	7	3	7	28
20	التـأخير في الإعلان وتقليـديـة وتعقيد إجراءاته	العدد	16	11	5	12	9	53
		النسبة %	30	20	9	23	17	55
21	تقصير وإهمال رجال النيابة	العدد	11	4	3	9	4	31
		النسبة %	35	13	10	29	13	32
22	عدم تحديد أمد اقصـى للحبس الاحتياطي	العدد	16	10	6	11	9	55
		النسبة %	%29	%18	%11	%20	%16	%56

X03	أسباب البطء في مرحلة التحقيق		محامون	قضاة	أعضاء نيابة	قانونين	أخرى	الإجمالي مفردات العينة
23	عدم وجود برامج حقيقية للتدريب المستمر لرفع الكفاءة	العدد	13	12	6	10	11	52
		النسبة %	%25	%23	%12	%19	%21	%54
24	عدم تطوير منظومة التشريعات الجنائية	العدد	16	9	6	15	9	55
		النسبة %	%29	%16	%11	%27	%16	%57
25	انعدام سياسة العقاب على التقصير والإهمال وغيره	العدد	11	6	3	13	10	43
		النسبة %	%26	%14	%7	%30	%23	%44
26	اعتماد التصنيف الثلاثي للجرائم	العدد	8	3	1	9	4	25
		النسبة %	%32	%12	%4	%36	%16	%26
27	تقصير النيابة في الضغط على جهة الخبرة ومأمور الضبط في إنجاز المطلوب في زمن معقول	العدد	13	8	2	11	8	42
		النسبة %	%31	%19	%5	%26	%19	%43
28	جمع النيابة بين سلطتي الاتهام والتحقيق.	العدد	8	4	1	9	3	25
		النسبة %	%32	%16	%4	%36	%12	%26

ثانيا: تحليل أسباب البطء وتحديد سبل معالجتها

قدم الجدول رقم (6) نظرة عامة على الأسباب المحتملة للبطء، وفقًا لإجابات المحامين والقضاة وأعضاء النيابة والقانونيين (أكاديميين) وغيرهم، (متهمين ومجني عليهم ومحكومين)، من الناحية الإحصائية، يمكننا أن نلاحظ بعض الأنماط المثيرة للاهتمام على سبيل المثال، «ارتفاع عدد الجرائم وكثرة الدعاوى الجنائية»، هو السبب الأكثر شيوعاً للبطء، حيث يتفق عليه 67٪ من المشاركين، بينما "اعتماد التصنيف الثلاثي للجرائم" و«جمع النيابة بين سلطتي الاتهام والتحقيق» هما الأقل شيوعاً، حيث يتفق عليهما فقط 26٪ من المشاركين، كما يمكننا أن نرى أن هناك مجموعة من الأسباب المتعلقة بالموارد البشرية والتكنولوجية، التي تؤدي إلى بطء الإجراءات، هذه النتائج قد تشير إلى الحاجة إلى إصلاحات إدارية وتكنولوجية؛ لتحسين كفاءة الإجراءات، حيث يمكن أن تشير هذه النتائج، إلى الحاجة إلى إعادة النظر في بعض القوانين والإجراءات والممارسات وغيرها.

وبناءً على المعلومات الواردة بالجدول أعلاه، يمكن تحديد الأسباب الأكثر تأثيراً في بطء الإجراءات في مرحلة التحقيق الابتدائي، والتي تتمثل في الآتي:

1- ارتفاع عدد الجرائم وكثرة الدعاوى الجنائية: هذا السبب حصل على نسبة تبلغ 67٪، وهذا يشير إلى أن النظام القضائي يتعامل مع حجم كبير من القضايا، مما يمكن أن يؤدي إلى التأخير بالإجراءات المتخذة حيالها، وقد يكون هناك حاجة لتوزيع أفضل للموارد، وزيادة الكفاءات القانونية، والحاجة لإعادة النظر في القوانين والإجراءات لتسريع عملية التقاضي. ومن زاوية أخرى هذا الارتفاع في مؤشر الإحصاء الجنائي، يتطلب من سلطات الدولة دراسة الأسباب الكامنة وراءها ووضع الحلول الناجعة لها.

2- تأخر تقارير الخبرة: هذا العامل حصل على نسبة 67٪، هذا يشير إلى أن القضايا التي تتطلب تقارير الخبرة، تعاني من التأخير والبطء بشكل كبير، قد يكون هناك حاجة لتحسين الإجراءات المتعلقة بتقارير الخبرة، وقد يكون هناك حاجة لتعديل القوانين المتعلقة بتقارير الخبرة، كما قد تكون الحاجة ماسة إلى تعزيز الموارد البشرية واللوجستية لجهة الخبرة.

3- عدم تحديد أمد أقصى للحبس الاحتياطي: حصل هذا السبب على نسبة 56٪ ، وهذا يشير إلى أن الحبس الاحتياطي لفترات طويلة، قد يؤدي إلى البطء في الإجراءات في مرحلة التحقيق، مما يعكس الحاجة الملحة لتعديل القوانين؛ لتحديد فترة زمنية للحبس الاحتياطي كحد أقصى، بخلاف ما عليه الوضع التشريعي اليوم.

4- عدم تطوير منظومة التشريعات الجنائية: حصل هذا العامل على نسبة 57٪، وهذا يشير إلى أن القوانين الجنائية الحالية، قد لا تكون خياراتها فعالة وقادرة على الاستجابة للمتغيرات المختلفة، الأمر الذي يدعو إلى تحديث المنظومة القانونية؛ لتتوافق مع التطورات الحديثة، والاستفادة مما تقدمه التقنيات الحديثة.

كما يمكننا تحديد الأسباب الأقل تأثيراً في بطء الإجراءات في مرحلة التحقيق، والمتمثلة في الآتي:

1- اعتماد التصنيف الثلاثي للجرائم: حيث حصل على نسبة 26٪، وهذا يشير

إلى أن التصنيف الثلاثي للجرائم ليس من الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى بطء الإجراءات، بحيث تخرج المخالفات من قائمة الجرائم الجنائية، ليصبح التصنيف ثنائيا (جنح – جنايات).

2- جمع النيابة بين سلطتي الاتهام والتحقيق: حصل هذا السبب على نسبة 26٪، هذا يشير إلى أن الجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق؛ ينتج البطء في مرحلة التحقيق الابتدائي، ذلك لما يتطلبه الجمع بينهما من زيادة المسئوليات والالتزامات بهذه المرحلة، وبذلك يتطلب مزيدا من الوقت والجهد، يكون سببا مباشرا في بطء التحقيق الابتدائي.

3- عدم وجود تفتيش متخصص بالنيابة العامة: حصل هذا السبب على نسبة 28٪، الأمر الذي يشير إلى أن عدم وجود تفتيش متخصص، قد لا يكون من العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى بطء الإجراءات، وقد يكون هناك حاجة لتحسين الإجراءات المتعلقة بالتفتيش، وكذلك الحاجة لتشجيع التفتيش المتخصص، الذي يركز على النهوض بجودة الأداء، مع العلم بأنه يوجد مكتب للتفتيش بمكتب النائب العام، وتوجد له فروع بكل مكتب محام عام، ولكن رغم وجوده مؤخرا إلا أنه ظهر هذا السبب، مما يعكس عدم تأدية الدور بالشكل الواضح والفعال، ولعل مرد ذلك لحداثة وجوده، وقلة التكوين التأسيسي للمفتشين.

4- تعدد المتهمين في القضية الواحدة وعدم فصل دعوى الهارب من العدالة: حصل هذا السبب على نسبة 32٪، وهذا يشير إلى أن تعدد المتهمين في القضية الواحدة، وعدم فصل دعوى الهارب من العدالة منهم قد لا يكون من الأسباب الرئيسة، التي تؤدي إلى بطء الإجراءات،وقد يكون هناك حاجة لمراجعة وتعديل القوانين؛ لتسهيل معالجة هذه القضايا، بما يكفل عدم تأثير ذلك على تحقق الفصل فيها في زمن معقول لا بطء فيه.

الخلاصة: لاحظنا تعدد الأسباب الكامنة وراء بطء مرحلة التحقيق الابتدائي، كما لاحظنا وجود نوع من التداخل بين بعض الأسباب، كتأخر تقارير الخبرة وعدم توافر التقنيات الحديثة بمراكز الخبرة أو النقص في اعداد الخبراء مثلا. مما يبرر أن نكتفي باختيار بعض منها، والتي يمكننا حصرها في الأسباب العشرة الأعلى نسبة، لتحليلها وتحديد الحلول الناجعة

لتجاوزها بما يكفل معالجة البطء بهذه المرحلة، وهذا ما سنتناوله في الفرع الثاني.

الفرع الثاني

أهم أسباب البطء بمرحلة التحقيق الابتدائي

من خلال الفرع الأول، تبين لنا أنه برزت بعض الأسباب لارتفاع القائلين بها، مما استدعى ضرورة حصرها (أولا)، الوقوف عندها بالتحليل، واقتراح الحلول الناجعة لتجاوزها (ثانيا)، وذلك على النحو التالي:

أولا-حصر لأهم الأسباب:

ر. م	الأسباب	العدد	النسبة٪
1	ارتفاع عدد الجرائم وكثرة الدعاوى الجنائية	63	٪65
2	تأخر تقارير الخبرة.	63	٪65
3	عدم تطوير منظومة التشريعات الجنائية	53	٪55
4	التأخير في الإعلان وتقليدية وتعقيد إجراءاته	51	٪53
5	عدم تحديد أمد أقصى للحبس الاحتياطي	50	٪52
6	عدم وجود برامج حقيقية للتدريب المستمر لرفع الكفاءة	50	٪52
7	نقص الموارد البشرية (أعضاء+أعوان+موظفين)	49	٪51
8	ضعف الموارد البشرية (أعضاء+أعوان+موظفين)	47	٪48
9	سوء أداء مأمور الضبط في مرحلة جمع الاستدلال.	45	٪46
10	ضعف الجهات الضبطية (بشريا + فنيا +لوجستيا)	43	٪44

الجدول رقم (7) يقدم توزيعًا تكراريًا للأسباب التي تؤثر في بطء الإجراءات في مرحلة التحقيق. ويمكننا ملاحظة أن ارتفاع عدد الجرائم، وكثرة الدعاوى الجنائية، و»تأخر تقارير الخبرة» هما السببان الأكثر تكرارا، بنسبة 65٪ لكل منهما. هذا يشير إلى أن هذه العوامل قد تكون الأكثر تأثيرًا

في بطء الإجراءات، كما يمكن أن تكون الأسباب المرتبطة بالموارد البشرية وعدم وجود برامج تدريب مستمرة مشكلات كبيرة، يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى بطء الإجراءات وتقليل الكفاءة .. إلخ.

نخلص إلى أن الأسباب المذكورة في الجدول، قد تكون ناتجة عن مجموعة من العوامل، بما في ذلك الزيادة في الجرائم، والتأخير في الإجراءات القانونية، وعدم كفاية الموارد، وسيرا في ذات الاتجاه يمكننا تناول هذه الأسباب العشرة بالتحليل العميق، رغبة في الوصول للكشف عن الحلول الفاعلة، وذلك على النحو الآتي:

ثانيا-تحليل لأهم أسباب البطء وتحديد سبل معالجتها:

1- ارتفاع عدد الجرائم وكثرة الدعاوى الجنائية:

يعد هذا السبب ثنائي الأبعاد، فهو يعكس مؤشرا سلبيا، متمثلا في ارتفاع مؤشر الإحصاء الجنائي في عدد الجرائم، وهو يعكس مؤشرا إيجابيا في الوقت ذاته، ممثلا في وجود الوعي لدى أفراد المجتمع بالاحتكام إلى القضاء للإنصاف وحفظ الحقوق، وعدم اللجوء إلى استيفاء الحق بالذات.

ووفقا لما ورد في التقرير السنوي 2023، الصادر عن مكتب النائب العام، فإن وارد سنة 2023 قد بلغ (75651) دعوى جنائية، وأن ما يعد جرائم منظمة منها قد بلغ (12603)، وأن ما يعد جرائم فساد من إجمالي عدد الدعاوى قد بلغ (3947) دعوى، وعدد المتهمين الإجمالي قد بلغ (113082) متهما، كما أكد على أن عدد المتهمين المقبوض عليهم قد بلغ (57967) متهما، أي ما يعادل نسبة (51٪) من إجمالي المتهمين؛ مع العلم أن هذه الأرقام هي عن وارد سنة 2023 فقط.[12]

لا يخفى أن هذا الارتفاع في عدد الجرائم يلقي باللائمة على الدولة؛ لعدم بحث أسباب هذا الارتفاع ومعالجته، ولكنه من زاوية أخرى يلقي بالمسؤولية على مؤسسات الدولة، كل حسب اختصاصها للرفع من حجم الإمكانات المطلوبة، بشكل يتناسب مع الارتفاع الطردي لعدد الجرائم، سواء الاحتياجات البشرية منها واللوجستية، وقبل هذا وذاك تطوير التشريعات ومواكبتها

12- مصدر هذه الاحصائيات المؤتمر الصحفي الذي أجراه السيد المستشار النائب العام بمناسبة استعراض التقرير السنوي 2023 لمكتب النائب العام ، طرابلس - 3 / يناير / 2024.

للمتغيرات، لاسيما ما تعلق منها بتيسير إجراءات التحقيق وتسريعها، وعدم الإفراط في الشكلية.[13]

لا يخفى أن الدولة تعيش حالة هشاشة، أورثتها الفتور في أداء واجباتها، فعلى المستوى التشريعي نلاحظ عدم المواكبة للمتغيرات، فعلى سبيل المثال، لم تأخذ تشريعاتنا حتى الآن بفكرة العدالة التصالحية، وبدائل الدعوى الجنائية، والتي نرى وجودها وبقوة في التشريعات المقارنة.[14] وعلى المستوى القضائي، مازال جهاز النيابة يشكو من قلة العدد، سواء أعضاء النيابة أو الأعوان، يضاف له النقص في الكفاءات؛ الناتج عن عدم تعهد الكوادر بالتدريب الفني المستمر، وعلى المستوى التنفيذي نشهد حالة البدائية، وعدم مواكبة التقنيات الحديثة، سواء في الخبرة الفنية ولوازمها، أو على مستوى تقنيات التحقيق عن بعد .. الخ.

ولذلك نوصي بالآتي:

- أن يوجد جسم بحثي مركزي على مستوى الدولة الليبية، يبحث في أسباب هذا الارتفاع في عدد الجرائم، ويضع الحلول الناجعة لمواجهتها، بدلا عن الجهود المشتتة، التي لم تؤت أي نتائج فاعلة وملموسة.
- مراجعة التشريعات الجنائية بغية تطويره، وتحديث قواعدها بما يواكب المتغيرات المختلفة، وبما يترجم توجهات السياسة الجنائية الرشيدة.
- ضرورة توفير الموارد الكافية البشرية منها واللوجستية بكامل تفاصيلها، بما يتناسب مع الارتفاع في عدد الجرائم؛ لدعم جهاز النيابة العامة.

1- تأخر تقارير الخبرة:

إن التطور الذي تشهده الجريمة، وما واكبها من تطورات تقنية وفنية؛ جعلت من يمتهن التحقيق لا يمكنه التعويل على مجرد الدراية بالنصوص القانونية، والاطلاع على الاجتهادات الفقهية فقط؛ ولذلك أعطى له القانون

13 – ينظر: فاطمة نصر الرباعي، متطلبات العدالة الناجزة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة المنار– تونس، 2019، ص37.

14 – ينظر: محمد عالي السوالم، العدالة التصالحية وبدائل الدعوى العمومية في التشريع المقارن، دار الأمد للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط 2 / 2013، ص 11 وما بعدها.

سلطة اللجوء إلى الخبرة والمعرفة الفنية، إذا كان بصدد دعوى تثير مسائل تحتاج إلى معرفة فنية وتقنية لا يملكها، وخارجة عن تأهيله؛ مما جعل للخبراء دورا هاما جدا في معاونة جهة التحقيق؛ لأداء مهام عملهم، ولا يخفى ما لتقارير الخبرة من أهمية في كشف الحقيقة، وتكريس العدالة والإنصاف، وكذلك إيجاد القناعة الراسخة لدى من يباشر التحقيق أو المحاكمة،[15] وذلك لما للقضاء الجنائي من دور إيجابي في الإثبات، ونجد بالمقابل أن تأخر إعداد الرأي الفني من قبل الخبراء، يعد من أبرز الإشكاليات التي تسبب بطء العدالة الجنائية، ويعد تأخر تقارير الخبراء من الفنيين والأطباء الشرعيين، مرده غالبا إلى قلة عددهم، فلا يتناسب مع العمل المناط بهم، أو عدم كفاءة البعض منهم لتنفيذ المهمة الموكلة لهم، يضاف إلى ذلك انعدام التجهيزات المتطورة، والتي تكون فاعلة النتائج على مستوى تحقيق السرعة المطلوبة، يضاف إلى ذلك عدم وجود واعتماد جدول زمني، يتم من خلاله تحديد مواعيد قانونية للتقارير، ينبغي التزامها بما يكفل القضاء على البطء عند إعدادها؛ يضاف إلى ذلك عدم وجود إشراف قضائي على مكاتب الخبرة، ووجود جهة تفتيش تكون مهمتها متابعة أعمال الخبرة،[16] ومما يلاحظ أيضا بدائية آليات التواصل بين مراكز الخبرة والنيابة العامة، حيث لا وجود لمنظومة تيسر التواصل، وتضبط الحلقة الوسط بينهما، مما أوجد حالات غريبة، ذكرها بعض أفراد عينة الدراسة (حيث ثبت في عديد الحالات أن التقرير جاهز منذ وقت طويل، أشهر بل سنوات أحيانا، مع عدم وصوله للجهة المختصة بالتحقيق في الدعوى، وللأسف مع استمرار المتهم أو المتهمين في الحبس الاحتياطي).

ولذلك نوصي بالآتي:

- ضرورة دعم مراكز الخبرة بالكوادر المؤهلة، وتعهدهم بالتدريب الفني المستمر بما يضمن سرعة الإنجاز.
- توفير الإمكانات المتطورة من الأجهزة الحديثة الثابتة والمنقولة والمواد، وكل ما تحتاجه مراكز الخبرة.

---

15 –عادل صالح حسن، الخبرة القضائية في التشريع الليبي (دراسة مقارنة)، دار جين للطباعة والنشر والتوزيع، البيضاء – ليبيا، ط1/ 2023، ص 7 وما بعدها.

16 – عبدالله جميل الراشدي، الخبرة وأثرها في الدعوى الجناية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2014، ص 103 وما بعدها.

- تضمين التشريعات المعنية جدولا زمنيا، يتم من خلاله تحديد مواعيد قانونية للتقارير، ينبغي التزامها بما يكفل القضاء على البطء.
- تكريس الإشراف القضائي على مكاتب الخبرة، وإخضاعها لجهة تفتيش تكون مهمتها متابعة أعمال الخبرة.

3 -عدم تطوير منظومة التشريعات الجنائية:

غالبا ما تعتني الدولة بتحديث القوانين لاسيما قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية، وهذا من شأنه أن يسهم في سرعة الفصل في القضايا،[17] ويعد تطوير منظومة التشريعات الجنائية في ليبيا، من التحديات التي ينبغي التغلب عليها بإيجاد مبادرات حقيقية، حتى تصبح العدالة في ليبيا ناجزة، وبما يضمن قصر أمد التحقيق. ولقد أثقلت المنظومة القائمة محاولات الترميم المتكررة، سواء بالتعديل أو عن طريق التشريعات المكملة المتعددة، والتي في مجملها لم تؤد الدور المطلوب من التحديث والتطوير.

ومن أهم الأمثلة الحاجة إلى تبني قواعد قانونية لحماية الشهود، حتى يكونوا تحت مظلة الحماية القانونية الكاملة، وذلك لتحقيق الضمانات اللازمة لهم، في مواجهة أي أفعال تهدف إلى ترهيبهم، أو تهديد حياتهم؛ مما يشجع الشهود على الإدلاء بشهاداتهم، وما لها من دور مهم في الوصول إلى الحقيقة.

كذلك لا يخفى ما نعيشه في عصرنا، مما يتطلب استحداث نصوص قانونية تكرس الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا في التحقيق؛ مما يوفر سرعة الإنجاز. وكذلك الحال في الأخذ بالعدالة التصالحية، وبدائل الدعوى الجنائية؛ مما يخفف العبء على جهاز النيابة، إضافة لتحسين إجراءات المحاكمة، من خلال تبسيط الإجراءات وتحديد مدة الإجراءات بشكل كاف حتى نعزز الثقة في النظام القضائي، وكذلك معالجة القصور حيال أحكام الحبس الاحتياطي وغيرها، فالقائمة طويلة جدا لا يسع المقام لسردها.

17 – محمد المدني بوساق، السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1/ 2013، ص71.

ولذلك نوصي الآتي:

- **ضرورة مراجعة قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية وتحديث مضمونهما وفق المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. وتطويرهما احتذاء بالسياسة الجنائية والتشريعات المقارنة غير متناسين الصكوك الدولية المعنية والمصادق عليها من قبل الدولة الليبية.**

4 -التأخير في الإعلان وتقليدية وتعقيد إجراءاته:

تأخر إعلان الشهود والمجني عليه والمدعي بالحق المدني والمسئول عن الحق المدني ووكلائهم يعتبر من أهم المشكلات، وسببا رئيسا في تأخر التحقيق، أن قانونَ الإجراءات الجنائية، وكذلك قانون المرافعات المدنية الصادرين في 1953، ما يزالان معمولا بهما دون أن يُجرى على أغلب نصوصهما أي تعديل ، بما يلائم المتغيرات بعد صدورها، ولاسيما في إجراءات الإعلان والمواعيد، وما يترتب على ذلك من بطء وإهدار للوقت والجهد، بما ينعكس سلبا على زمن التحقيق،[18] مما يستدعي اعتماد الميكنة في منظومة الإعلان، فمثلا ما يزال القانون رغم الطفرة التي تشهدها ليبيا، على مستوى وسائل الاتصالات والنقل، يعول على استخدام الوسائل التقليدية، فمثلا لا يسع جهة التحقيق الإعلان باستخدام الوسائل الحديثة المتاحة للاتصالات، وكذلك رغم توافر وسائل المواصلات وسرعتها، يمنح المعلن مواعيد مسافة بمعدل يوم عن كل مسافة خمسة وعشرين كيلو مترا، بين محل إقامته والمدينة الموجودة بها المحكمة.[19]

كما أنه من الأهمية بمكان، إعادة النظر في جهة إنفاذ الإعلان، حيث أنه يوكل حاليا إلى الشرطة القضائية التي تتبع وزارة العدل، فـ (ازدواجية التبعية) جعل دور الشرطة القضائية في الإعلان ينتابه القصور الواضح؛ مما يستدعي منا إعادة النظر في الجهة التي يوكل لها مهمة الإعلان، والتي من

18 – ابتسام مبارك المهيري، تيسير إجراءات التقاضي من خلال التنظيم القانوني لطرق الإعلان القضائي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، 2018، ص 13 وما بعدها.

19– فرج أحمد معروف ، بطء البث في الدعاوى – الاختناق القضائي– الأسباب والحلول، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية، الفترة 23 – 26 / 10 / 2016 ، بمسقط، ص 3 وما بعدها.

الأولى أن توكل إلى جهة (أعوان القضاء)، كما ينبغي أن تخضع لمكتب النائب العام، مع ضرورة أن تخضع للتفتيش من قبل إدارة التفتيش بمكتب النائب العام، وأن يخضع العاملون بها للجزاءات الإدارية، عن التقصير والإهمال في أداء واجباتهم.

ولذلك نوصي بالآتي:

- **استحداث جهة يوكل لها مهمة الإعلان (أعوان قضاء)، مع خضوعها للتفتيش الدائم وتقييم الأداء.**
- **إحداث تعديل تشريعي يستوعب إمكانية استخدام التقنيات الحديثة في الإعلان.**
- **إعادة النظر في الإفراط في الشكلية بضوابط الإعلان وتحديث أحكامها.**

5 – **عدم تحديد أمد أقصى للحبس الاحتياطي:**

يعد الحبس الاحتياطي، من أخطر الإجراءات التي تتخذها سلطة التحقيق،[20] مما يجعل اللجوء لسلب الحرية كإجراء احتياطي، ينبغي ألا يكون إلا في حالة عدم كفاية التدابير، أو الإجراءات البديلة، وأن يكون في حالات منضبطة ومحدودة الزمن،[21] غير أننا نجد خلاف ذلك في ثنايا القانون الليبي، فعدم وجود حد أقصى لمدة الحبس الاحتياطي للمتهمين، يعد عاملا مساعدا لانتشار البطء، فيعد وجود حد أقص لمدة الحبس الاحتياطي، أداة ضغط على جهة التحقيق بأن تنتهي من إجراءاتها قبل ذلك الميعاد.[22]

ولذلك نوصي بالآتي:

- **ضرورة مراجعة أحكام الحبس الاحتياطي في عمومها، ووضع حد أقصى له، بحيث إما أن تكون قد أنهيت إجراءات التحقيق والمحاكمة**

20– ينظر: أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص 459 وما بعدها.

21 – شعبان محمد عكاش، قراءة لأحكام الحبس الاحتياطي بالقانون الليبي في ضوء المبادئ الدستورية والدولية، مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد 23، السنة 2017، ص 16 وما بعدها.

22 – ينظر: شريف سيد كامل، الحق في سرعة الإجراءات الجنائية «دراسة مقارنة»، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، ط 2، ص 83 – 84.

قبل حلول أقصى أمد له، وبدورنا نقترح أن يكون أقصى أمد للحبس الاحتياطي ستة أشهر للجنح وسنة للجنايات.

6 – عدم وجود برامج حقيقية للتدريب المستمر لرفع الكفاءة:

يعد التدريب والتطوير ذا أهمية بالغة، فمن الناحية الفردية يساهم التدريب والتطوير في تحسين أداء الفرد، وزيادة مستوى المهارات والمعارف، إذ يمنح الموظفين فهما وإدراكا أفضل لمسؤولياتهم، والمهارات التي يحتاجونها للقيام بأعمالهم؛ مما ينعكس على زيادة الإنتاجية، فالتدريب والتطوير يعزز الابتكار والتغيير، وعندما يتلقى المستهدفون التدريب المستمر، فإنهم يتعلمون أحدث الأساليب والتقنيات والممارسات في مجال عملهم، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وتحقيق النتائج المتميزة. كما تساعد برامج التدريب والتطوير على حسن إدارة المهام، بالاعتماد على فهم أكبر للعمليات والأهداف المحددة، نظرا للدراية الجيدة بالمهارات المطلوبة لوظائفهم، فإنهم سيحتاجون إلى وقت أقل لإيجاد المجال لأداء مهامهم.[23]

ولا يخفى ما لبرامج التدريب والتطوير ورفع الكفاءة من أهمية، لاسيما

الفنية المتخصصة منها، والتي تلبي حاجة العاملين بالنيابة العامة، من أعضاء وأعوان وموظفين، بل شركاء النيابة العامة كذلك، من ضباط التحقيق والقائمين على المؤسسات العقابية، فحاجة الأعضاء حديثي العهد لمثل ذلك واضحة؛ نظرا لضعف مخرجات الكليات ومعهد القضاء، وكذلك الحال بالنسبة لبقية الأعضاء، فهم بحاجة لبرامج تدريبية مستمرة؛ مما ينعكس على سرعة الإنجاز للمهام الموكلة لهم مع جودة الأداء، ولا يستثنى من ذلك قيادات النيابة العامة، من محامين عامين ورؤساء ومدراء النيابات، فهم كذلك بحاجة للاستفادة من بعض البرامج التدريبية الخاصة، وفقا للاحتياجات التي تمكنهم من إحراز الخبرات الإضافية، لاسيما ما يرتبط منها بالسياسة الجنائية المتغيرة بطبعها، وما يمكنهم من تطوير فهمهم للنصوص القانونية لما تتسم به من مرونة، بما يعزز فاعلية وجدوى الجهود

23– صالح عبدالقادر الرفاعي، الرفع من كفاءة الموارد البشرية، مجلة المعهد الوطني للإدارة، السنة 11، العدد 21، 2016، ص 193 وما بعدها.

المبذولة في مواجهة الجريمة.[24]

ونظرا لما للأعوان والموظفين العاملين بالنيابات من دور هام، ينعكس على سرعة أو بطء إجراءات التحقيق، فهم بحاجة لأن نتعهدهم بالتدريب ورفع الكفاءة، مما ينعكس على أداء أدوارهم على أكمل وجه، وعدم التسبب بعرقلة أو إبطاء الإجراءات.

ولعلنا ونحن نطمح إلى أن تكون البرامج التدريبية هادفة وفعالة، لابد لنا أن نعتمد على تقارير فنية تحدد حاجات العاملين بشكل دقيق، وفي رأينا نرى أن ذلك غير ممكن ما لم يكن هناك تفتيش ومتابعة دقيقين، تنتهي إلى تحديد احتياجات المستهدفين، ولن يكون هناك تفتيش يحقق الغايات المرجوة، إلا إذا استهدف المفتشون أنفسهم بدورات تدريبية نوعية، تستطيع أن تصنع المفتش المثالي، الذي يكون هدفه الأول رفع وتحسين أداء الخاضعين لهذا التفتيش.[25]

ومما يجدر ذكره أنه وفقا لقرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (573) لسنة 2021، والقاضي بإنشاء مركز البحوث الجنائية والتدريب، حيث جاء في مادته الثالثة بصدد تحديد أهداف المركز فقرة 5 ما نصه: «5. تصميم البرامج والأنشطة التدريبية لأعضاء النيابة العامة وموظفيها والموظفين التابعين للجهات التي يتصل عملها بإنفاذ القانون أو دعم عمل منظومة العدالة الجنائية». كما جاء في الفقرة 6 من ذات المادة ما نصه: « 6. تنفيذ البرامج والأنشطة التدريبية التي يختص بها، سواء بمفرده أو بالمشاركة أو الاستعانة بالمؤسسات ذات الصلة».

ولذلك نوصي بالآتي:

- ضرورة الاهتمام بالتدريب ورفع الكفاءة، من خلال خطط واستراتيجيات مدروسة، تلبي الحاجة لكافة العاملين بالنيابة العامة، من أعضائها وموظفيها والموظفين التابعين للجهات التي يتصل عملها بإنفاذ القانون.

24 – شعبان محمد عكاش، قراءة في متطلبات العدالة (الواقع الليبي أنموذجا)، مجلة القانون، كلية القانون – جامعة طرابلس، 2012، ص 327 وما بعدها.

25– يمكن الرجوع إلى أهم الانتقادات من خلال الاطلاع على صفحة وزارة العدل على شبكة المعلومات الدولية، لاسيما عند تقديم أخبار الوزارة حول بعض الدورات التدريبية.

7-نقص الموارد البشرية:

إن التخطيط الجيد للموارد البشرية، يمنع حدوث أي مشكلات فيما يخص تأدية المهام المناطة بالجهة، كما يمنع وجود العجز في الموارد البشرية المؤهلة، ويساعد تخطيط الموارد البشرية في تشكيل المستقبل الوظيفي للعاملين.[26]

ومن خلال تصريح السيد المستشار النائب العام، في مؤتمره الصحفي المشار إليه آنفا، فإن عدد أعضاء النيابة العامة على مستوى الدولة الليبية فقط (800) عضو نيابة، وعدد الموظفين بالنيابات (2000) موظفا، هذه الأعداد بمقابل عدد (75651) وارد سنة 2023 من الدعاوى الجنائية، وعدد (113082) متهما؛ مما يعكس وجود نقص واضح لاسيما في عدد أعضاء النيابة، بحيث يتطلب دعمهم بأعداد أخرى، تتناسب مع كم الالتزامات الملقاة على كاهلهم، ومما يزيد من الأزمة رغم النقص، نجد أن هناك الندب والإعارة للعمل بوظائف أخرى، لا تمت للوظيفة القضائية بصلة.

ولذلك نوصي بالآتي:

- ضرورة معرفة متطلبات وحاجة العمل المستقبلية.
- الحاجة الماسة لتحديد النقص في العاملين بشكل دقيق من حيث الكم والمواصفات.
- العمل على تعيين الأعداد الكافية من أعضاء النيابة وغيرهم من العاملين، وفق خطة دقيقة قائمة على الدراسة المستفيضة، وبما يتناسب مع الاحتياجات.
- منع ندب أو إعارة العاملين بالنيابة العامة إلى أي أعمال أخرى.

8 -ضعف الموارد البشرية:

رغم كل الجهود المبذولة لتأطير الكوادر العاملة بالنيابة العامة وتأهيلهم، ليكونوا فاعلين ذوي مردودية عالية، إلا أن واقع الحال والأرقام والمعطيات؛ تكشف عن مواطن ضعف عديدة. ولعل ضعف الموارد البشرية يرجع إلى عدة عوامل، منها: توظيف كادر غير مؤهل بشكل جيد، وعدم التركيز على استقطاب وتوظيف الموهوبين، بالإضافة إلى غياب الدقة في نظام تقييم

26- صالح عبدالقادر الرفاعي، المرجع السابق، ص134.

الأداء، وعدم الرقابة والتفتيش، وفقا للأسس والمعايير المتعارف عليها في قياس الجودة وحسن الأداء، وعدم وجود نظام راسخ للمساءلة، والتي يمكنها أن تنتج الانضباط التنظيمي. وفي هذا السياق لا يفوتنا ذكر أهمية وجود التخصص، فلا يخفى ما للتخصص من أهمية في سرعة اكتساب الخبرة؛ مما ينعكس على سرعة الإنجاز للمهام.[27]

فتدني مستوى الكفاءة هو الشائع والأكثر حضورا؛ نتيجة لضعف مخرجات المؤسسات التعليمة، وبعدها عن التطبيقات العملية للمتخصص، فالموارد البشرية ضعفها مركب من نقص في الوسائل، ونقص في التكوين والتأطير.

ولذلك نوصي بالآتي:

- اعتماد آلية واضحة لاستقطاب الخبرات الجيدة، وتحديد النقص من حيث الجودة والمواصفات.
- تنمية وتطوير كفاءة الكوادر المتوفرة حاليا بالنيابة العامة، واعتماد برامج واضحة وشاملة للتدريب والتأهيل لهم بمختلف اختصاصاتهم.

9-سوء أداء مأمور الضبط في مرحلة جمع الاستدلال:

يلعب مأمور الضبط القضائي دورا بارزا، لاسيما فيما يتعلق بجمع الاستدلالات، وفي سبيل ذلك أعطاه القانون سلطات واسعة،[28] حيث يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها، وجمع الاستدلالات التي تلزم في كشف الحقيقة، يضاف إلى ذلك تنفيذ أوامر النيابة العامة؛ غير أن مأمور الضبط القضائي - ليس استثناء من تدني مستوى الأداء - غالبا ما لا تكون لديهم الخبرة والكفاءة المطلوبة؛ مما ينعكس على جودة الأداء، ويتسبب في البطء بمرحلة التحقيق الابتدائي.

ولا يخفى أنه إذا ما كان محضر الاستدلال مستوفيا، والتزم الضوابط القانونية والفنية، فلا حاجة للتحقيق الابتدائي، حيث أن القانون أجاز

27 - ينظر: أحمد فتحي سرور، الاختبار القضائي «دراسة في الدفاع الاجتماعي»، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، ط 2 / 1986، ص 301 وما بعدها.
28- يراجع في ذلك قانون الإجراءات الجنائية الليبي مادة (11) وما بعدها.

للنيابة العامة في مثل هذه الحالة، الرفع مباشر للمحكمة المختصة. حيث نصت المادة (51) ق إ ج ل على أنه: «إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها، بناء على الاستدلالات التي جمعت، كلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة».[29] وفي ذلك ما فيه من التخفيف على النيابة العامة لتتفرغ لغيرها من القضايا، مما ينعكس على سرعة التحقيقات.[30]

ومما يلاحظ التوسع في إعطاء صفة مأمور الضبط القضائي، دون أن يكون من يمنح هذه الصفة مؤهلا لحملها، مما أربك العمل، وجعله موسوما بسوء الأداء، وعدم توافر الجودة فيه، فتحول إلى ثقل على مرحلة التحقيق، بدلا عن كونه مساعدا فعالا للتحقيق الابتدائي، كذلك لا ننسى دورهم في مرحلة التحقيق، حيث يوكل لهم تنفيذ أوامر النيابة في القبض والضبط والإحضار، وتبليغ الاستدعاءات وغيرها، مما يكون سببا مباشرا في الإبطاء في حالة التلكؤ في التنفيذ.

ولذلك نوصي بالآتي:

- ضرورة مراجعة القواعد القانونية المتعلقة بمرحلة جمع الاستدلالات، وخاصة منها ما يتعلق بمأمور الضبط القضائي.
- إعادة فحص وضبط الجهات الحاملة لصفة مأمور الضبط القضائي، ودعمها بالكفاءات المؤهلة، كما ونوعا، بما يحقق حسن الأداء.

10 -ضعف الجهات الضبطية (بشريا -فنيا -لوجستيا):

تعد الجهات الضبطية من الجهات ذات الصلة بإنفاذ القانون، فهي دعامة مهمة في العدالة الجنائية، وهذه الجهات الضبطية تعاني من قلة الإمكانيات البشرية المؤهلة، كما تعاني لوجستيا أيضا.

فعلى مستوى الموارد البشرية نجد النقص يطال الكم والكيف في آن واحد،

29-الإدارة العامة للقانون، مجموعة التشريعات الجنائية، مطابع الهيئة العامة لشؤون القضاء، طرابلس – ليبيا، 1987، ج2، ص 17.

30 - محمد عيد الغريب، المركز القانوني للنيابة العامة «دراسة مقارنة» دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، 2001، ص 378.

حيث تشهد الجهات الضبطية نقصا في العاملين المؤهلين تأهيلا جيدا. وكما نعلم بأن التحول الذي تعيشه البلاد، وتطور وسائل الإجرام وتنوعها، واستخدام المجرمين للتقنيات الحديثة، يتطلب مواكبة من قبل الجهات الضبطية، فإن فقدت المواكبة ظهر القصور وانعدام الفعالية.

فعلى سبيل المثال أشار التقرير السنوي 2023 لمكتب النائب العام -المشار إليه آنفا – إلى أن عدد المأمور بضبطهم يصل إلى (15260) متهما، أي الذين لم يتم ضبطهم حتى تاريخ إعلان هذا التقرير، وهو مؤشر للعجز الذي تعيشه الجهات الضبطية، مما يتطلب دراسة أوضاعها بشكل دقيق، حتى يتسنى حلحلة التحديات التي تواجهها.

ولذلك نوصي بالآتي:

- ضرورة دراسة أوضاع الجهات الضبطية بشكل معمق، حتى يتسنى تحديد التحديات التي تواجهها وحلحلتها، وتمكينها من لعب الدور المناط بها بفعالية.

الخاتمة

وبعد هذا الجهد المتواضع، الذي استهدف تحديد مدى وجود بطء في التحقيق الابتدائي في ليبيا، والوقوف على أسبابه، وبيان سبل تجاوز هذه الأسباب. يمكننا أن نورد أهم النتائج المتوصل إليها، ملحقة بالتوصيات وهي على النحو الآتي:

أولا- النتائج:

- وجود شبه إجماع على تواجد البطء في التقاضي الجنائي، في مرحلة التحقيق الابتدائي، حيث بلغت نسبة من يرون ذلك إلى 86 ٪ من مجموع أفراد عينة الدراسة، كما يلاحظ تعدد الأسباب الكامنة وراء البطء، وتنوعها بشكل واضح.
- حاجة قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية الماسة إلى المراجعة، وتحديث مضمونهما وفق المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- وجود النقص الواضح في الموارد البشرية واللوجستية بكامل تفاصيلها، فالإمكانيات المتوفرة لا تتناسب مع الارتفاع في عدد الجرائم، ومواجهة هذا الارتفاع المهول في مؤشرات الإحصاء الجنائي باقتدار.
- عدم وجود استراتيجية متكاملة خاصة ببرامج التدريب والتطوير ورفع الكفاءة وتحسين الأداء، تلبي الحاجة لكافة العاملين من أعضاء النيابة العامة والأعوان والموظفين التابعين للجهات التي يتصل عملها بإنفاذ القانون.
- عدم وجود آليات واضحة لتحديد النقص في الموارد البشرية بشكل دقيق، من حيث الكم والكيف، لسد النقص بتعيين الأعداد الكافية من أعضاء النيابة وغيرهم من العاملين المعنيين.
- تقليدية فلسفة التفتيش وأهدافه وعدم فاعليته، بما يحقق معدلات وجودة أداء عالية، وعدم وجود التفتيش الدوري على كافة العاملين.

ثانيا- التوصيات:

- نوصي بمراجعة قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية، وتحديث مضمونهما وفق المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ..

وتطويرهما احتذاء بالسياسة الجنائية، والاستفادة من أفضل ما توصلت له التشريعات المقارنة في العدالة التصالحية، وبدائل الدعوى العمومية.

- كما نوصي بضرورة توفير الموارد الكافية البشرية منها واللوجستية بكامل تفاصيلها، بما يتناسب مع الارتفاع في عدد الجرائم لدعم النيابة العامة.
- ونوصي أيضا بإعادة النظر في الخبرة القضائية، من حيث هيكلتها وتبعيتها، ودعم مراكز الخبرة بالكوادر المؤهلة، وتعهدهم بالتدريب الفني المستمر، وتوفير الإمكانات المتطورة، من الأجهزة الحديثة الثابتة والمنقولة والمواد اللازمة، وكل ما تحتاجه مراكز الخبرة، وتضمين التشريعات المعنية جدول زمني، يتم من خلاله تحديد مواعيد قانونية لتجهيز التقارير، وتكريس الإشراف القضائي على مكاتب الخبرة، وإخضاعها لجهة تفتيش تكون مهمتها متابعة أعمال الخبرة.
- كما نوصي بضرورة الاهتمام بالتدريب والتطوير ورفع الكفاءة وتحسين الأداء، من خلال خطط واستراتيجيات مدروسة، تلبي الحاجة لكافة العاملين بالنيابات من أعضائها والأعوان، وموظفيها والموظفين التابعين للجهات التي يتصل عملها بإنفاذ القانون.
- نوصي كذلك بإعادة فحص وضبط الجهات الحاملة لصفة مأمور الضبط القضائي، ودعمها بالكفاءات المؤهلة، كما ونوعا، بما يحقق حسن الأداء، وسلامة وفعالية الدور المناط بها.
- نوصي باستحداث جهة يوكل لها مهمة الإعلان (أعوان قضاء) مع خضوعها للتفتيش الدائم وتقييم الأداء، وإعادة النظر في الإفراط في الشكلية بضوابط الإعلان، وتحديث أحكامها، بما يستوعب إمكانية استخدام التقنيات الحديثة في الإعلان.
- كما نرى التوصية بضرورة استمرار إعداد وتكوين الكوادر المؤهلة للعمل بالنيابة العامة بالعدد الذي يلبي احتياجات الهيئات القضائية، ومنع الندب والإعارة لأعضاء النيابة، وعدم افتتاح مزيد من المحاكم قبل الجاهزية في الموارد البشرية، لا سيما أعضاء النيابة.
- ونوصي أيضا بتعديل قانون الإجراءات، وكذلك من قبله قانون نظام القضاء، بما يكفل تبني فكرة التخصص للنيابات.

- ونؤكد أيضا على التوصية بإعادة النظر في فلسفة التفتيش وأهدافه، بما يحقق معدلات وجودة أداء عالية، ويكون التفتيش بشكل دوري على كافة العاملين دون حصانة لأحد منه، مهما علت درجته، والاعتناء بالتكوين التأسيسي والتدريب المستمر للمفتشين للرفع من قدراتهم.

قائمة أهم المراجع

أولا- الكتب:

- أحمد عمر أبو زقية، دراسات واستشارات قانونية، دار ومكتبة الفضيل، بنغازي – ليبيا، ط 1 / 2013.

- أحمد فتحي سرور، الاختبار القضائي «دراسة في الدفاع الاجتماعي»، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، ط 2 / 1986.

- أحمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، د ط، 1977.

- أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، القاهرة – مصر، ط2 / 2002.

- شريف سيد كامل، الحق في سرعة الإجراءات الجنائية «دراسة مقارنة»، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، د ت.

-عادل صالح حسن، الخبرة القضائية في التشريع الليبي (دراسة مقارنة)، دار جين للطباعة والنشر والتوزيع، البيضاء – ليبيا، ط1/ 2023.

- عبد الله جميل الراشدي، الخبرة وأثرها في الدعوى الجناية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2014.

- القاضي لفتة هامل العجيلي، حق السرعة في الإجراءات الجزائية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012.

- محمد عالي السوالم، العدالة التصالحية وبدائل الدعوى العمومية في التشريع المقارن، دار الأمد للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط 2 / 2013.

- محمد عبد اللطيف فرج، السياسة الجنائية المعاصرة، مطابع الشرطة، القاهرة – مصر، ط1، 2013.

- محمد عيد الغريب، المركز القانوني للنيابة العامة «دراسة مقارنة» دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، 2001.

- محمد المدني بوساق، السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، ط 1/ 2013.

ثانيا- البحوث والدراسات:

- ابتسام مبارك المهيري، تيسير إجراءات التقاضي من خلال التنظيم القانوني لطرق الإعلان القضائي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، 2018.

- أحمد سالم الخمائسي، التكييف التبادلي بين الحدية والتعزيرية، مجلة الجامعة الأسمرية، السنة4، العدد 8، 2007.

- شعبان محمد عكاش، قراءة لأحكام الحبس الاحتياطي بالقانون الليبي في ضوء المبادئ الدستورية والدولية، مجلة جامعة الزيتونة، ليبيا، العدد 23، السنة 2017.

- شعبان محمد عكاش، قراءة في متطلبات العدالة (الواقع الليبي أنموذجا)، مجلة القانون، كلية القانون – جامعة طرابلس، ليبيا، السنة 2012.

- صالح عبدالقادر الرفاعي، الرفع من كفاءة الموارد البشرية، مجلة المعهد الوطني للإدارة، السنة 11، العدد 21، 2016.

- فاطمة نصر الرباعي، متطلبات العدالة الناجزة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة المنار- تونس، 2019.

- فرج أحمد معروف، بطء البث في الدعاوى – الاختناق القضائي- الأسباب

والحلول، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السابع لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية، الفترة 23 – 26 / 10 / 2016 ، بمسقط.

- مصطفى عمر التير، المسودة رقم (1) لخطة بحث حول: التداعيات السلبية الناتجة عن بطء إجراءات التقاضي، غير منشور.

- وليد بدر الراشدي، تسريع إجراءات التقاضي الجزائية «صونا لكرامة الإنسان»، وقائع المؤتمر الدولي الثالث للقضايا القانونية، كلية القانون – جامعة ايشك – أربيل، 2018.

دور منظمة الأمم المتحدة في بناء السلام وتنفيذ أهداف خطة التنمية (2015-2030م) (ليبيا نموذجاً)

أ.د نعيمة عمر العزير
عضو هيئة التدريس بالأكاديمية الليبية
أ.محي الدين صفي معز سعدون
باحث دكتوراه بالأكاديمية الليبية

المستخلص:

يدرس هذا البحث تطور وتنوع أساليب الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وإدارتها للأزمات الدولية، في بيئة دولية أصبحت أكثر تعقيداً وتشابكاً من ذي قبل، وتزامناً مع ظهور أنواع مختلفة من الصراعات، الدولية والداخلية بمختلف أسبابها، الأمر الذي فرض على الأمم المتحدة ضرورة أن تطور آليات عملها، في سبيل إرساء السلم والأمن الدوليين، وتتبنى أسلوب بناء السلام، ودعم وتعزيز مشاريع التنمية المستدامة، وفق خطة التنمية المستدامة التي أعلنت عنها في سبتمبر عام 2015م، والتي ستستمر حتى عام 2030م، وكانت ليبيا من ضمن الدول المستهدفة لبناء السلام والتنمية المستدامة ،من قبل الأمم المتحدة ، باعتبار ليبيا تمر بأزمة داخلية ، أدت الي نشوب صراع مسلح ما بين الأطراف الليبية المتنازعة ، الأمر الذي استوجب علي الأمم المتحدة، إرسال بعثة أممية للدعم في ليبيا منذ عام 2011م ، لمتابعة الأحداث في ليبيا ، ومحاولة تسوية الأزمة سلمياً، وصنع وبناء السلام في ليبيا، ودعم مشاريع التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية:

بناء السلام، صنع السلام، حفظ السلام، التنمية المستدامة، الأمم المتحدة.

Abstract:

The research examines the development and diversity of the United Nations' methods in maintaining international peace and security and its management of international crises in an international environment that has become more complex and intertwined than before coinciding with the emergence of various types of international and internal conflicts with various causes. This has imposed on the United Nations the necessity of developing its working mechanisms in order to establish international peace and security and adopt the approach of peace building and supporting and strengthening sustainable development projects in accordance with the sustainable development plan announced by the United Nations in September 2015 which will continue until the beginning of 2023Libya was among the countries targeted by the United Nations for peace building and sustainable development given that Libya was going through an internal crisis which led to the outbreak of an armed conflict between the conflicting Libyan parties. This necessitated the United Nations to send a United Nations Support Mission in Libya since 2011 to monitor the events in Libya attempt to resolve the crisis peacefully make and build peace in Libya and support sustainable development projects.

Keywords: Peaceblading peacemaking peacekeeping sustainable development United Nations.

المقدمة:

إن للأمم المتحدة دوراً فعالا ومؤثرا علي الساحة الدولية ، وهي لم تدخر جهدا في سبيل الحفاظ علي السلم والأمن الدوليين ، الأمر الذي استوجب عليها استحداث آليات جديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وكان من أبرز هذه الآليات، هي آليات بناء السلام، حيث بذلت الأمم المتحدة العديد من الجهود في هذا المجال، من خلال منع نشوب النزاعات، ورصد حالات النزاع المحتملة ومحاولة احتوائها ونزع فتيلها، قبل أن تتطور وتخرج عن السيطرة، كذلك كان للأمم المتحدة دوراً محورياً ومهماً في مجال التنمية المستدامة، «حيث أعلنت في سبتمبر 2015م، عن خطتها في مجال التنمية المستدامة 2015-2030م، حيث تتضمن هذه الخطة مجموعة من الأهداف العالمية بلغت 17 هدفاً»[1] (أجندة خطة التنمية المستدامة 2015-2030 م) تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها؛ من أجل دعم وتعزيز السلم والأمن والاستقرار للبشرية جمعاء ، وقد أرسلت الأمم المتحدة بعثتها الأممية للدعم في ليبيا ، منذ اندلاع الأزمة الليبية في فبراير 2011م ، في محاولة من الأمم المتحدة لإيجاد حل وتسوية سلمية، تنهي الأزمة الدائرة في البلاد ، في ضوء جهودها الرامية لحفظ السلم والأمن الدوليين ، وبناء السلام ودعم مشاريع التنمية المستدامة في ليبيا.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تتمحور إشكالية هذا البحث في السؤال التالي:

كيف تسهم منظمة الأمم المتحدة في جهود بناء السلام والتنمية المستدامة بشكل عام؟ وما هي الجهود المحددة التي تبذلها في ليبيا؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في تقديم إطار نظري متكامل؛ لفهم مفهوم بناء السلام وعلاقته بالتنمية المستدامة؛ مما يسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية، وذلك من خلال تحليل الآليات التي اعتمدتها الأمم المتحد؛ مما يعزز الفهم العميق للعلاقات الدولية، ودور المنظمات في حل النزاعات، مع إبراز التحديات

المعاصرة التي تواجه الأمم المتحدة، مما يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهتها، كما يوفر تقييمًا لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويساهم في تعزيز الوعي المجتمعي، حول أهمية المشاركة الفعّالة في عمليات بناء السلام والتنمية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 ـ تحليل مفهوم بناء السلام، وفهم الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في هذا المجال.

2 ـ إضافة قيمة علمية، لدراسات السلام، تفتقر لها المكاتب الليبية.

3 ـ تقييم الفعالية والنجاحات والتحديات، التي واجهتها بعثة الأمم المتحدة في جهودها لتسوية الأزمة الليبية ودعم التنمية المستدامة.

4 ـ توضيح كيف يمكن أن تؤثر جهود بناء السلام على التنمية المستدامة.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن للأمم المتحدة دورا محورياً وهاماً في مجال عمليات بناء السلام، وتبذل جهوداً كبيرة في سبيل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة (2015-2030م).

وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد بذلت جهوداً كبيرة في مجال تسوية الأزمة الليبية، وبناء السلام والتنمية المستدامة في ليبيا.

منهجية البحث:

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف وتحليل دور الأمم المتحدة في بناء السلام والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: دور الأمم المتحدة في بناء السلام

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام

يمكننا القول بأن مفهوم بناء السلام، بدأ يتطور أكاديمياً ومؤسساتياً، مع صدور تقرير السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة (بطرس غالي) في عام 1992م، حيث أشار فيه إلى بناء السلام، «متضمناً» أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة، تبدأ بالدبلوماسية الوقائية، ثم صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى بناء السلام»،(رياض 2025) ،حيث عرف السكرتير الأسبق للأمم المتحدة (بطرس غالي) بناء السلام على أنه «الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام، ومنع عودة المجابهة المسلحة من جديد»، (خطة للسلام1992 م).

لذا فإن عملية بناء السلام، تعتمد على البحث في أسباب وجذور النزاع، ومحاولة احتوائه بحل ومعالجة أسبابه، وهي تتطلب اتخاذ إجراءات متكاملة؛ تهدف لتعزيز السلام ومنع تكرار النزاع، وكذلك لنجاح عملية بناء السلام، «يجب مراعاة أن تكون طويلة المدى»' (عبدالغفار 2003 ص22) ونجد أيضاً الكاتب الأمريكي (جون بول بيدراخ) يعرف بناء السلام بأنه «هي مجموعة العمليات، التي تقوم بها الفواعل المحلية وحكومة الدولة والفواعل الدولية، التي تهدف لإنعاش السلام في المجتمعات الأهلية «'(رياض2025).

لذا فإن عمل منظمة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، يقوم على التعاون والتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية والوطنية؛ عملاً بمبدأ الملكية الوطنية، حيث أن السلطات المحلية هي وحدها صاحبة الاختصاص الأصيل، في إدارة ومعالجة قضاياها الداخلية.

المطلب الثاني: مستويات بناء السلام

إن عملية بناء السلام تستوجب مساهمة جميع الفئات في تغيير الواقع، من حالة الصراع إلى حالة السلام، نتيجة للتعاون المشترك ما بين هذه الفئات، «أي أنه كلما كانت القاعدة الشعبية كبيرة، كان لها دور كبير وشاملا

ومؤثر»، (السعدي 2023 ص 4 وما بعدها).

إن عملية بناء السلام تكون على عدة مستويات تعمل معاً؛ من أجل تحقيق السلام، وهذه المستويات تتمثل في التالي (أبو النمر 2008 ص174):

1. مستوى القاعدة الشعبية، متمثلاً في الشعب بجميع أطيافه.
2. مستوى القيادة المتوسطة، كرجال الدين، وأساتذة الجامعات، والمثقفين، والأدباء، والفنانين.
3. مستوى القيادة العليا، ويتمثل في القادة السياسيين والعسكريين وصانعي القرار.

لدى يقع على الدولة مسؤولية تشجيع العمل على مواجهة الصعاب والتحديات التي تعترض بناء السلام، لتكون المساهمة في عملية التغيير وبناء السلام ناجحة وفعالة وعلى كل المستويات.

المطلب الثالث: أسباب ظهور عمليات بناء السلام

أولاً: تصاعد وتزايد حدة النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين

إن قيام دولة ما باتخاذ قرار الحرب، ضد دولة أخرى، أو قيامها بالتدخل في شؤونها الداخلية بشكل مباشر، ومستفز وتعسفي، أو تهديدها باستخدام القوة ضدها، فإن هذه التصرفات تمثل تهديداً صريحاً للسلم والأمن الدوليين، وكذلك التهديدات بالعقوبات الاقتصادية، التي من شأنها الإضرار باقتصاد الدولة، وانتشار الفقر والمجاعة، وتفشي الأمراض والبطالة، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب النزاعات والخلافات ما بين مواطني الدولة الواحدة، والتي إذا لم يتم احتواؤها ستتحول إلى حروب أهلية وإبادة جماعية، في بعض الحالات، وقد تنشب النزاعات ما بين الدول لأسباب مختلفة كتقاطع المصالح ، أو بسبب الخلافات الحدودية، أو لأي أسباب أخرى، كذلك من ضمن الأسباب الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، نجد ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وسعي بعض الدول لامتلاكها، وأيضاً التغيرات المناخية

المتقلبة، التي أصبحت تهدد الحياة البشرية، بحدوث كوارث طبيعية ذات تأثير مأساوي، ولا تقل خسائرها الناتجة عنها، عن ما تسببه الحروب من خسائر مادية وبشرية، لذا فإن الأمم المتحدة لم تدخر جهداً، وعبر أجهزتها وإداراتها المختلفة، عن العمل الدؤوب من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، لذا فإن كل هذه المتغيرات قد ساهمت في توسيع نشاطات الأمم المتحدة، خاصة بعد ظهور النزاعات الداخلية وتفاقمها منذ التسعينيات؛ بسبب البيئة الدولية المتغيرة التي أتاحت لها الظهور، وبهذا تزامن ظهور عمليات بناء السلام، مع ظهور وتزايد وتيرة هذه الأنواع من الصراعات المسلحة الداخلية، التي أسهمت في الإخلال بالسلم والأمن الدوليين.

ثانياً: توسع وانتشار القيم الديمقراطية

اهتمت الأمم المتحدة بالعلاقة ما بين الديمقراطية، والسلم والأمن الدوليين، حيث وصف الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، بطرس غالي، هذه العلاقة بقوله، «لا ديمقراطية بغير أمن، ولا أمن بغير ديمقراطية»(خلف2014ص173)،لذا فإن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، لا تدخل في النزاعات لا مع مواطنيها ولا مع الدول الأخرى، حيث أن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، تميل في سياساتها إلى التعاون والمشاركة، مع الأنظمة الديمقراطية المناظرة لها، وتميل لحل الخلافات بالطرق السلمية، وعلى العكس تماماً، نجد الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية، تميل إلى استخدام القوة والتهديد بها، في التعامل مع غيرها من الدول، ، فالصراعات المسلحة تقف حائلاً أمام قيام الديمقراطية، لما ينتج عنها من دمار وفوضى داخل مناطق النزاع، لذا فإن «نشر ثقافة الديمقراطية والتعايش السلمي، تساعد على كفالة سيادة القانون، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها سلمياً»' (أمين 2007 ص516).

المطلب الرابع: أهم التحديات التي تواجه عمليات بناء السلام

هناك العديد من التحديات التي تواجه عمليات بناء السلام نذكر منها ما يلي:

أولاً: التحديات والعوائق السياسية

تعتبر التحديات السياسية من أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة أثناء قيامها بعمليات بناء السلام ، لأن أغلب النزاعات والصراعات التي تسعى الأمم المتحدة لحلها ، هي في الأغلب تكون صراعات معقدة من الناحية السياسية، لذا وفي أثناء القيام بعمليات بناء السلام، يستوجب الأمر إشراك جميع الأطراف ذات العلاقة بالنزاع، وهذا يحتاج إلى وقت طويل، وكذلك التدخلات الخارجية، تلعب دوراً كبيراً في عرقلة عمليات بناء السلام، التي تقوم بها الأمم المتحدة ، «حيث تلعب الأطراف الخارجية دوراً مؤثراً في نشوب النزاعات الداخلية، وتسهم في زيادة حدة التصادم والعنف المحلي»،(خولي 2010 ص83)، وتساهم في خلق حالة من عدم الاستقرار في مواطن النزاع، وكذلك من ضمن التحديات السياسية، نجد ضعف الإرادة السياسية لدول ما بعد النزاع، فالإرادة السياسية تعتبر من أهم مقومات تسوية وحل النزاعات ، وبدونها يكون من الصعب تسوية النزاع القائم، فغياب الرغبة الحقيقية لدى الأطراف المتنازعة تساهم في المماطلة، وعدم تسوية النزاع، «فعلى الدولة هنا أن تسيطر على كافة أدوات العنف، ومواجهتها في حال ظهورها، والعمل على كسب رضا الشعب وقبوله للحكومة»،(أبوبكر 2018 ص 55).

ثانياً: التحديات المالية وعوائق التمويل

تشكل مشكلة التمويل المالي عائقا كبيرا أمام تنفيذ عمليات بناء السلام؛ لأنها تحتاج لتمويل مالي كبير، وهو في أغلب الأحيان يكون غير متاح؛ مما يؤثر سلباً على أداء الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام، وصعوبات التمويل المالي، التي تواجهها الأمم المتحدة، تبقى مشاكل قائمة، ومن الصعب حلها ما دام أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تقم بأية محاولات؛ لغرض تحسين الوضع المالي للأمم المتحدة.

المبحث الثاني: دور الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة (2015-2030 م)

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

يمكننا القول بأن التنمية المستدامة هي «التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الحاضرة، وذلك دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها الخاصة»،(الماحي 2020ص7) ، أي أن التنمية المستدامة تقوم على مبدأ توفير الحاجات الضرورية والأساسية للأفراد، ولكن على النحو الذي لا يؤثر على قدرة الموارد الطبيعية والبيئية على تأمين حاجات الحاضر وكذلك المستقبل، والتأكد من الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي، لمصلحة الأجيال القادمة . كذلك جاء في «إعلان مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل، في الفترة من 3 إلى 14 يونيو 1992م، بأن التنمية المستدامة هي، تلبية الاحتياجات المتعلقة بالتنمية والبيئة بعدالة للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة»، (عبد اللطيف 2024 ص 12).

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة (2015-2030م):

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25سبتمبر 2015 م، إعلان أجندة خطة التنمية المستدامة (2015-2030م) بعدد سبعة عشر هدفاً، تهدف جميعها لتوفير الخدمات الأساسية لجميع سكان العالم دون إقصاء لأحد، وهذه الأهداف والتي تم الإعلان عليها في الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، (https://un.org)تمثلت في الآتي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع.

الهدف الثالث: ضمان الصحة الجيدة، وتعزيز الرفاهية للجميع.

الهدف الرابع: ضمان جودة التعليم.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين.

الهدف السادس: ضمان استدامة المياه وخدمات الصرف الصحي.

الهدف السابع: توفير وضمان حصول الجميع على إمدادات الطاقة بتكلفة ميسورة.

الهدف الثامن: توفير العمل اللائق وتحقيق النمو الاقتصادي.

الهدف التاسع: تطوير القدرات التكنولوجية، وتشجيع الابتكار وتحسين البنية التحتية.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة.

الهدف الحادي عشر: المدن المستدامة.

الهدف الثاني عشر: أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف الرابع عشر: استدامة البحار والمحيطات والحياة تحت الماء.

الهدف الخامس عشر: الحياة على ظهر الأرض والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

الهدف السادس عشر: تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية.

الهدف السابع عشر: عقد وتعزيز الشراكات العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: متابعة مستوى التقدم في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة

شهد العالم في الأول من يناير 2016م البداية الفعلية، في تنفيذ أجندة خطة التنمية المستدامة (2015-2030)، التي تهدف لبناء السلام العالمي، وضمان التقدم المستدام على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي في جميع ربوع العالم، وهي تسعى إلى الجمع ما بين هذه المستويات، وتحقيق التوازن فيما بينهما، وفق رؤية دولية مدروسة وشاملة، ومن هنا وبعد مضي تسع سنوات من بداية تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة، سوف نسلط الضوء على أهم محطات متابعة تنفيذ هذه الخطة، على المستوى العالمي وفق ما يلي:

أولاً: قمة أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019م

جاءت هذه القمة بعد مرور أربعة سنوات من اعتماد خطة التنمية المستدامة

(2015–2030)، حيث انعقدت هذه القمة يومي 24 و25 سبتمبر 2019م، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك؛ وذلك لغرض متابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكانت هذه أول قمة تعقد بهذا الخصوص، حيث دعا ملوك ورؤساء وزعماء العالم إلى إصدار إعلان سياسي، يدفع بجدول أعمال القمة إلى الأمام، حيث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، «الإعلان السياسي في 15 أكتوبر 2019م، وتم الإعلان عن أكثر من مائة إجراء لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة»، (الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة2019) ، وهذه الإجراءات تضمنت تعبئة وتوفير الموارد المالية؛ لدعم وتعزيز دور المؤسسات الوطنية، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030م.

ثانياً: قمة أهداف التنمية المستدامة 2023م

جاءت هذه القمة، بمناسبة الوصول لمنتصف الطريق، من الموعد المحدد لبلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة (2015–2030)، حيث انعقدت هذه القمة يومي 18و19 من سبتمبر 2023م، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وكانت هذه القمة تمثل دعوة صريحة وقوية للعمل، حيث قدمت تقييماً صريحاً لأهداف التنمية المستدامة، مبني على أحدث التقارير والبيانات، حيث جاء في التقرير السنوي لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2023م، أن معظم الأهداف قد خرجت عن المسار الصحيح، «حيث أوضح التقرير أن 15٪ فقط من أهداف التنمية المستدامة، تسير على الطريق الصحيح لتحقيقها»، (تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2023م)، وقد أوصت هذه القمة بالعديد من التوصيات، باتخاذ مجموعة من الإجراءات العاجلة، حول مجابهة تغير المناخ، وتمويل ودعم التحول الرقمي.

ثالثاً: قمة المستقبل 2024م

عقدت هذه القمة في يومي 22–23 سبتمبر 2024م، وذلك بمشاركة ملوك ورؤساء الدول والحكومات، وقد شارك فيها حوالي 120 رئيس دولة وحكومة؛ وتهدف هذه القمة لتحقيق تقارب وتوافق دولي، لحماية الحاضر، وصون وضمان المستقبل الأفضل للأجيال القادمة، وذلك بدعوة وتشجيع الدول

الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، على العمل معاً والتنسيق المشترك، وجاءت هذه القمة في ظل ظروف وأجواء دولية وإقليمية تشوبها الصراعات والتوترات، خاصة ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الحرب الروسية الأكرانية، وما ينتج عنها من أزمات أمنية واقتصادية وإنسانية، والجدير بالذكر هنا أن أهم مخرجات قمة المستقبل 2024م، تمثلت في الآتي:

1 – ميثاق المستقبل:

وهو الاتفاق الدولي الأكبر والأوسع نطاقاً، والذي يضمن حالة تكيّف التعاون الدولي، مع الوقائع والأحداث التي يمر بها اليوم، وتحديات المستقبل القادمة، «كذلك يغطي الميثاق وينص على 56 إجراء معنية بعدة مجالات، من بينها التنمية المستدامة، والسلم والأمن الدولي والتقنية الرقمية، ودعم الشباب، وتغيرات وتقلب المناخ، والفجوة الرقمية»،(ميثاق المستقبل2024)، ومن خلال اعتماد ميثاق المستقبل، ودعم وإشراك الشباب في صنع القرار على المستويين الوطني والدولي، والاهتمام بالمناخ، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ومن هنا فإن ميثاق المستقبل، هو دعوة للعمل والتعاون من أجل وضع العالم على المسار الصحيح، الذي يعود بالأمن والسلام والاستقرار والرفاهية والخير للجميع دون استثناء.

2 – الميثاق الرقمي العالمي:

والغرض منه التغلب على الفجوات الرقمية، وإنشاء إطار عالمي شامل؛ لدعم وتعزيز مستقبل رقمي حر ومفتوح وآمن للجميع، يرتكز على حقوق الإنسان في الحصول على خدمات التكنولوجيا، والمعلومات والاتصالات بشكل يسير، وبتكلفة بسيطة، وأن تصل خدمات الإنترنت والاتصالات لكل مكان في العالم.

3 – إعلان بشأن الأجيال القادمة:

يعتبر هذا الإعلان من أهم مخرجات قمة المستقبل 2024م، حيث دعا الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيرش) الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

وجميع أصحاب المصلحة، إلى الوقوف والنظر عند مصالح الأجيال القادمة، ودعم كل الجهود التي من شأنها بناء مستقبل وحاضر زاهر، تتقاسم خيراته الأجيال الحالية والأجيال القادمة، «وفي قرارها رقم (568/ 77) قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتماد إعلان بشأن الأجيال القادمة، وتم إلحاقه بميثاق المستقبل»، (إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأجيال القادمة 2024)، وقد شكل هذا الإعلان أحد أهم مخرجات قمة المستقبل لسنة 2024م، وجاء ميثاق المستقبل ليؤكد ويدعم ميثاق الأمم المتحدة، ويدعم منظمة الأمم المتحدة، والإشادة بدورها الكبير والمؤثر، في مواكبة الأحداث والقضايا الدولية، والمساهمة في إيجاد حل لها وتسويتها.

4- تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2024 م:

تم اصدار هذا التقرير في 28 يونيو 2024 م ، حيث يوضح مدي الصعوبات والتحديات الكبيرة التي تواجه العالم ، في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بناء علي أحدث البيانات والتقديرات، وبحسب التقرير يعتبر التقدم الحالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أقل مما هو مطلوب ، فبدون استثمارات ضخمة، وتحركات مكثفة ودعم مالي كبير سيظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمرا صعب المنال ، « وجاء في التقرير أن ما نسبته 17% فقط من أهداف التنمية المستدامة، تسير على المسار الصحيح، وأن ما يقارب من نصف هذه الأهداف، يظهر تقدما ضئيلا أو معتدلا، وأن التقدم في أكثر من ثلث هذه الأهداف قد توقف وتراجع « (تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2024م)

المبحث الثالث: جهود بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لتسوية الأزمة وبناء السلام

المطلب الأول: ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

جاءت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بناءً على القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولة، ذي الرقم (2009) في 16 سبتمبر عام 2011م، بناءً على طلب من السلطات الليبية آن ذاك، لدعم الحكومة الانتقالية الجديدة، خلال فترة ما بعد النزاع، وكانت هذه البعثة تحت قيادة الممثل الخاص للأمين

العام، وذلك لفترة أولية تستمر لثلاثة أشهر، ولكن سرعان ما تم التمديد لولاية البعثة الأممية على مدى مراحل الفترة الانتقالية، منذ عام 2011م، إلى وقتنا الحاضر (قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص تمديد البعثة).

المطلب الثاني: جهود المبعوثين الأمميين في حلحلة الأزمة الليبية

منذ عام 2011 وحتى عام 2025، توافد على ليبيا العديد من المبعوثين الخاصين للأمين العام، لقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وهم على التوالي:

أولاً: السيد عبد الإله الخطيب (وزير الخارجية الأردني الأسبق)

تم تعيين السيد (عبد الإله الخطيب) من قبل الأمين العام للأمم المتحدة السيد (بان كي مون)، ليكون مبعوثا خاصاً للأمين العام في «أبريل 2011م، حيث استمر في عمله لمدة حوالي أربعة أشهر، وقد شارك في مؤتمر لندن حول الأزمة الليبية، بحضور أربعين دولة، وأكد فيه على ضرورة التمسك بمبادئ الديمقراطية، والعدالة الانتقالية، والتداول السلمي على السلطة، واحترام حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني»(الخطيب 2011).

ثانياً: السيد أيان مارتن (دبلوماسي بريطاني)

تم تعيين السيد (أيان مارتن) لقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسيد (أيان مارتن) وهو مستشار متخصص في مجال حقوق الإنسان، وبقي يترأس البعثة إلى غاية أكتوبر 2012م، وكان جل اهتماماته منصب فقط على الجانب الإنساني، وحقوق الإنسان في ليبيا.

ثالثاً: السيد (طارق متري): وزير الإعلام اللبناني السابق

تم تعيينه في « أغسطس 2012م، واستمر في مهامه حوالي السنتين، قام خلالهما بالعديد من المباحثات مع الأطراف الليبية، «(الركابي 2019م ،ص42) ، كما تقدم السيد (طارق متري) بمبادرة للحوار الوطني في ليبيا، لإدارة الأزمة السياسية، ومنع العنف والإقصاء، وضمان التعايش السلمي، وتحقيق الديمقراطية، ولكن على الرغم من الجهود التي بذلها إلاّ أنه لم يوفق في حل الأزمة الليبية، «حيث انتهت مهامه وقدم استقالته في أغسطس 2014 م»(برع

2018 ص296).

رابعاً: السيد (برناردينو ليون)

تم تعيينه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة السيد (بان كي مون) في سبتمبر 2014 م، وكانت مهمته الأساسية محاولة جمع الأطراف الليبية على طاولة الحوار، للخروج بحل سياسي بعيداً عن العنف المسلّح، «حيث قام بإقناع مجلس النواب والمؤتمر الوطني بإقامة اجتماع في غدامس في 29 سبتمبر 2014م، حيث أعرب الطرفان المجتمعان على تمسكهم بالحوار السياسي، ومساراته الديمقراطية»(الغرياني 2024)، وواصل (ليون) محاولته لإقناع الأطراف السياسية الليبية، وتقريب وجهات النظر، حيث تمكن من إقناع الطرفين للاجتماع في مدينة الصخيرات المغربية، وبعد مفاوضات عسيرة ومضنية، نجح في إقناع الفرقاء على التوقيع على مسودة الاتفاق السياسي، الذي سمي بـ»اتفاق الصخيرات 2015م»، والجدير بالذكر هنا، أن هذا الجهد الذي بذله السيد (ليون) أصبح إنجازا هاما، ينسب له ويسجل لصالحه، ولكن سرعان ما غادر منصبه وقدم استقالته في نوفمبر 2015م.

خامساً: السيد (مارتن كوبلار)

تم تعيينه كمبعوث أممي إلى ليبيا، في نوفمبر 2015، وكانت أبرز مهامه هي: «تطبيق الاتفاق السياسي، الذي تم فيه الاتفاق على تشكيل ثلاث هيئات، تمثلت في المجلس الرئاسي، والمجلس الأعلى للدولة، وحكومة الوفاق الوطني، حيث ترأس (فايز السراج) الحكومة والمجلس الرئاسي معاً، إلا أن جهود السيد (كوبلار) لم يكتب لها ا لنجاح»(محمود 2016ص30) ، وكان واضحاً انحيازه لحكومة الوفاق الوطني؛ مما جعله يخسر ثقة باقي الأطراف الليبية، «ولم يوفق كوبلا ر في أن يكون علي مسافة واحدة ما بين الفرقاء الليبيين، وانتهت مهمته في 21 يونيو 2017م»(فتحي 2022ص413).

سادسا: السيد (غسان سلامة)

تم تعينه كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة (انطونيو غوتيرش) في يوليو 2017م، ونجح المبعوث الأممي، في إجراء بعض التعديلات على

الاتفاق السياسي، وتنظيم لقاء وطني للمصالحة الوطنية الشاملة، وإجراء الاستحقاق الانتخابي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نهاية سبتمبر 2018م ، ولكن سرعان ما اندلعت الاشتباكات المسلحة في العاصمة طرابلس؛ مما أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية، وواصل المبعوث الأممي، تعاونه مع الأطراف الليبية والاقليمية والدولية؛ من أجل تعزيز ودعم خطة الأمم المتحدة، الهادفة لتسريع إجراء الانتخابات، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها «إلا أنه لم يوفق في إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية، لينتهي به المطاف بتقديم استقالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وطلب إعفائه من مهامه، لأسباب صحية حسب قوله.» (https: / /alwasat.ly)

سابعاً: الدبلوماسية الأمريكية (ستيفاني ويلمز)

تم تعيينها رئيسة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مارس 2020، وقد عملت على إيجاد حل ليبي ،ليبي دون تدخل من الخارج، وتقريب وجهات النظر المتباينة تمهيداً لإيجاد حل سياسي يوقف حالة الانقسام السياسي، الذي تعانى منه البلاد وبذل الجهود في مجال الوساطة، ومتابعة أجندة الحوار الليبي الأساسية، المتمثلة في الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية، ودعم التسريع في إجراء الاستحقاق الانتخابي، كما ساهمت (ويلمز) في تشكيل لجنة (5+5) والتي تضم ضباط عسكريين كبار من المنطقة الغربية والشرقية، في محاولة لتوحيد المؤسسة العسكرية، ونري أنه من أبرز المبادرات التي قدمتها السيدة (ستيفاني ويلمز)، هي مبادرتها بخصوص منتدى الحوار السياسي الليبي في أواخر عام 2020، حيث عقد الحوار السياسي الليبي في مدينة جنيف السويسرية، في الفترة من 1 إلى 5 فبراير2021م، حيث تم التصويت على عضوية المجلس الرئاسي الليبي، ثم التصويت على اختيار رئيس حكومة الوحدة الوطنية، حيث نتج التصويت عن اختيار «(محمد المنفى) رئيساً للمجلس الرئاسي الليبي ،وعضوية كل من (عبد الله اللافي) و(موسى الكوني)، واختيار (عبد الحميد الدبيبة) رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية « (الشيخ 2022).

ثامناً: السيد، يان كوبتش (وزير خارجية سلوفاكيا السابق)

تم انتخابه لقيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في يناير 2021م، وقد

وضع من أولويات اهتمامه تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتنازعة، متخذاً من مدينة جنيف السويسرية مقراً له، إلا أنه سرعان ما قدم استقالته وإعفائه من منصبه، للأمين العام للأمم المتحدة، مبرراً سبب استقالته برفضه القاطع للإقامة في ليبيا، لتأتي استقالته، قبل مرور عام علي تعيينه رئيسا لبعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا.

تاسعاً: السيد (عبدالله بتيلي)

ثم تعيينه رئيساً للبعثة الأممية للدعم في ليبيا، في سبتمبر 2022م ، واستمر في رئاسته للبعثة لمدة ثمانية عشر شهراً، إلا أنه ونتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية، والمماطلة في إجراء الانتخابات، أعلن السيد (عبدالله بتيلي) استقالته وإعفائه من مهامه في إبريل 2024م. «تتواصل السجالات بين رئيس النواب ورئيس المجلس لأعلي للدولة، فرئيس النواب يري أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة المختصة بإصدار القوانين، في حين يري رئيس المجلس لأعلي للدولة، أن القوانين التي تصدر عن مجلس النواب، تتجاهل المجلس لأعلي للدولة»(السحاتي 2024ص12)؛ الأمر الذي يعكس مدى تفاقم وتعقيد الأزمة الليبية وتشابكها .

عاشراً: السيدة (ستيفاني خوري)

تم تعيينها في مارس 2024 م ، وقد باشرت مهامها من العاصمة طرابلس، لتقوم بدورها في محاولة إيجاد حل توافقي، وتقريب وجهات النظر المتباينة ، ما بين الفرقاء السياسيين الليبيين، تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، تنهي حالة الانقسام والانسداد السياسي في البلاد، وبناء جسر من الثقة المتبادلة، ودعم دور المرأة والشباب في بناء السلام ، «لذا فإن هناك ثلاثة تحديات مهمة أمام السيدة ستيفاني خوري، لكي تحقق النجاح في مهمتها الصعبة، أولهما هو عامل الوقت، وثانيها هو تعديل السلوك السياسي للمعرقلين للحل السياسي والسلمي للأزمة الليبية أما الثالث والأهم، فهو يتمثل في القدرة علي انهاء المرحلة الانتقالية والوصول للتداول السلمي علي السلطة، عبر تقويض وتحجيم دور النخبة السياسية الجاثمة علي المشهد السياسي الليبي « (الشريف 2024 م) .

ومن هنا أعلنت السيدة ستيفاني خوري، عبر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عن تشكيل لجنة استشارية؛ لتقديم مقترحات لحل القضايا الخلافية

العالقة، من أجل تمكين وتسريع إجراء الانتخابات، استنادا على ما تم الاتفاق عليه من قوانين وتشريعات بخصوص الاستحقاق الانتخابي.

ونري أنه على السيدة ستيفاني خوري، اعتماد آلية وخطة مدروسة ورصينة؛ لاختيار أعضاء اللجنة الاستشارية، بحيث تراعي التنوع والشمولية للأطراف المستهدفة للحوار من النخب المؤثرة، وجميع أطياف المجتمع المدني، حيث يفضل اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية، وفق أسس ومعايير تعتمد على عنصر الخبرة والكفاءة والنزاهة، ونري أيضا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لمعايير التوزيع الديموغرافي والجغرافي، وتمثيل شريحة الشباب والمرأة.

أولت البعثة الأممية اهتماماً كبيراً بدعم عمل اللجنة العسكرية المشركة (5+5)؛ من أجل توحيد المؤسسة العسكرية، وانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية، ونزع سلاح المجموعات المسلحة، وإعادة إدماج أفرادها في مؤسسات الدولة، برعاية الحكومة الشرعية.

المطلب الثالث: متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ليبيا

بناء على ما ورد في التقرير الوطني الطوعي الأول في عام 2020 م، وما ورد في التقرير الوطني الطوعي الثاني في عام 2024م، لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، حيث تهدف هذه التقارير لأجراء مراجعة شاملة للوضع الراهن لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛ من أجل قياس التقدم المحرز، وتحديد مدي الصعوبات والتحديات التي تواجه تنفيذ هذه الأهداف

وفي هذا الإطار « تم تحديد أربع أولويات استراتيجية؛ لموائمة عمل الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة في ليبيا، ويتعلق هذا الإطار بالسلام والحوكمة والتنمية الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية، والتغير المناخي، والبيئة والمياه » (التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الثاني 2024م).

ويستعرض التقريران أهم التحديات والصعاب، التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، والتي أهمها:

- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

- تضرر البنية التحتية.

-الإصلاحات السياسية والاقتصادية العامة.

-تغير المناخ وزحف التصحر.

-نقص الدراسات والبيانات والمعلومات.

-تطوير نظام الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار.

-انتشار التجمعات السكانية العشوائية.

- نقص الشفافية والافصاح الشامل وضعف الحوكمة.

-الهجرة غير الشرعية.

المطلب الرابع: السيناريوهات المستقبلية للأزمة الليبية

نظرا للتغير في المواقف الإقليمية والدولية ما بين فترة وأخرى، ونسبة إلى ما سبق ذكره فان الأزمة الليبية مفتوحة على كل السيناريوهات والاحتمالات من خلال لآتى:

أولاً: سيناريو احتمالية التسوية السلمية للأزمة الليبية:

نرى أن هذه تعتبر من أفضل الاحتمالات، لأنها تجنّب البلاد مزيداً من الدماء والفوضى، حيث تقترض هذه الاحتمالية حدوث تقارب في وجهات النظر، ينتج عنه توافق سياسي بين الفرقاء الليبيين، وهذا يعبر عن موقف ووجهة نظر البعثة الأممية للدعم في ليبيا، وذلك بحيث تتم الموافقة على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وفق جدول زمنى محدد، وذلك بعد حدوث التوافق على القاعدة الدستورية، والالتزام بنتائج الانتخابات ومخرجاتها، «ولكن هذا الاحتمال يحتاج أولاً إلى توافقات واسعة، بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، وهذا الاحتمال له حظوظ كبيرة، بعد التدخل الأمريكي القوي في الملف الليبي؛ لدفع أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات»(القايدي 2023م) .

ثانياً: سيناريو احتمالية التقسيم:

احتمالية التقسيم تبدو واردة، مع استمرار الدعم الخارجي من القوى الإقليمية والدولية، المغذية لأطراف الأزمة الليبية، والتي تحرص علي التدخل المباشر لمنع أي طرف من أطراف الأزمة، من تحقيق أي انتصار أو حسم عسكري على الطرف الآخر، لذا يمكن أن يتم تقسيم ليبيا إلي ثلاثة

أقاليم، إقليم الغرب «طرابلس»، وإقليم الشرق «برقة»، وإقليم الجنوب «فزان».

ثالثاً: سيناريو احتمالية الصدام العسكري

وهذه الاحتمالية مبنية على احتمال اندلاع الاشتباكات المسلحة مجدداً، وعلى نطاق واسع؛ مما يسبب في تفاقم الأزمة وتصاعدها، وزيادة تدخل الأطراف الإقليمية والدولية فيها، وسيسعى كل طرف لفرض سيطرته على الأرض، ورغم أن هذا الاحتمال قد يحدث في أي لحظة، إلا أن دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط التسوية السلمية للأزمة الليبية، وممارستها الضغط على أطراف الأزمة لتحقيق الاستحقاق الانتخابي، قد لا تسمح بحدوث صدام عسكري مباشرا، كما حدث سابقاً.

رابعا: سيناريو احتمالية إطالة عمر الأزمة والمحافظة على الوضع الحالي (لا حرب ولا تسوية سلمية)

وهذا يعني استمرار الوضع الحالي، وبقائه على ما هو عليه، وعدم التوصل إلى توافق سياسي، ما بين الفرقاء الليبيين، وكذلك استمرار الخلافات ما بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وعدم توافقهم على قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في استمرار الانقسام السياسي، وزيادة معاناة الليبيين، في ظل اقتصاد هش، وظروف معيشية صعبة.

الخاتمة:

إن منظمة الأمم المتحدة قد أولت اهتماما كبيرا ، وبذلت جهدا مضنيا ، في سبيل حفظ السلم والأمن الدوليين، ونتيجة للتغيرات الكبيرة التي حدثت على البيئة الدولية، والتي أصبحت بيئة معقدة ومتشابكة أكثر من ذي قبل، الأمر الذي كان من شأنه التسبب في ظهور أنواع جديدة من الصراعات الدولية والداخلية. الأسباب عديدة ومتنوعة ،قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية وعرقية ، وهذا ما أدي لظهور تحديات كبيرة، تهدد السلم والأمن الدوليين ،كالصراعات الدولية ، والحروب الأهلية وتحديات أخري مغايرة كالتغيرات والتقلبات المناخية، والتلوث البيئي، والتي أثقلت كاهل الأمم المتحدة، وفرضت عليها بذل جهود مضعفة لمجابهتها واحتوائها ، الأمر الذي يحتاج إلى جهد وتمويل مالي كبيرين ، لدعم عمليات بناء السلام ومشاريع التنمية المستدامة، في جميع بقاع الأرض، وهذا يحتاج إلى تعاون دولي كبير ومشترك، للوفاء بالعهود وتحقيق النجاح، فالمسؤولية تقع على الجميع، وليست مسؤولية الأمم المتحدة وحدها، ورغم الجهود الكبيرة والمضنية التي بذلتها ، البعثة الأممية للدعم في ليبيا ، عبر المبعوثين الأمميين ،لبناء السلام في ليبيا ، إلا أنهم لم يوفقوا في إيجاد حل سلمي وجذري للأزمة الليبية ، نتيجة للتدخلات الخارجية من القوي الاقليمية والدولية ، المتدخلة في الشأن الليبي ، علاوة علي غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدي أطراف الصراع الليبي ، وعدم رغبتهم الجادة في حل وتسوية الأزمة، ووضع حد لمعاناة الشعب الليبي، الذي يتوق للسلام والاستقرار ، ولن يأتي الحل من الخارج، طالما يوجد انقسام سياسي في البلاد ، فالحل الحقيقي يكمن في إجراء حوار (ليبي،ليبي) بدون تدخلات خارجية، ونسيان الخلافات وتجاوزها، وطي صفحة الماضي، والنظر للحاضر والمستقبل، والالتفات لبناء البلاد بسواعد شبابها ، ليعم السلام والازدهار .

النتائج:

1. إن عمل منظمة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، يقوم على التعاون الكامل مع السلطات الوطنية، عملاً بمبدأ السيادة الوطنية، وعدم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول.

2. إن نجاح عملية بناء السلام يعتمد على تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، وتوفير الخدمات الأساسية، تحترم وتحافظ على كرامة الحياة الإنسانية.

3. إن عمليات بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل، وتحتاج لتمويل مالي كبير، وفي أغلب الأحيان يكون التمويل غير كافٍ؛ مما يؤثر سلباً على نشاط المنظمة ككل.

4. إن أجندة التنمية المستدامة (2015–2030 م)، والتي تشرف على تنفيذ أهدافها منظمة الأمم المتحدة، فهذا العمل الكبير يحتاج أيضاً إلى تعاون دولي مشترك، من جميع المعنيين ببناء السلام والتنمية المستدامة.

5. إن تحقيق وبناء السلام في ليبيا، يحتاج لإرادة سياسية فاعلة وحقيقية من الفواعل الليبية الداخلية، فالحل يكمن في الداخل، ولن يكونً من الخارج.

قائمة المراجع:

أولاً: الوثائق:

1-أجندة خطة التنمية المستدامة (2015-2030م)، الأمم المتحدة، نيويورك 2 سبتمبر 2015م.

2-تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي، خطة السلام الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام، الوثيقة الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 47، لعام 1992م، (A /47 /277) الفقرة21.

3-الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 15 أكتوبر 2019م ، بخصوص إعلان أهداف قمة التنمية المستدامة لعام 2019م، وثيقة رقم(A / 4/ 74/ RES) الدورة 74لعام 2019.

4-تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2023م، الصادر عن الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع نظام الإحصاء التابع للأمم المتحدة ، تقرير رقم (A /78 /80-E /2023 /64).

5-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ميثاق المستقبل ، الصادر في قمة المستقبل 2024 رقم (A /79 /L-2).

6-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الإعلان الخاص بالأجيال القادمة ، الصادر في قمة المستقبل 2024، رقم (568/ 77) .

7-تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، بطرس غالي، الدورة 47، لعام 1992م، ص15.

8- تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2024م، الصادر عن الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع نظام الإحصاء التابع للأمم المتحدة.

9-التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الثاني لسنة 2024م، بشأن أهداف التنمية المستدامة.

ثانياُ: الكتب:

1- الماحي ضرار (2020)، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، منشورات معهد إسلام للمعرفة، جامعة الجزيرة، السودان، ط1.

2- أبوبكر عبد السلام (2018)، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية، دراسة حالة النزاع في دارفور 2013-2014م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، ألمانيا، ط1.

3- أمين قمرات (2017)، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة، دراسة تحليلية، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط1.

4- أبو النمر محمد(2008)، اللاعنف وصنع السلام في الإسلام، ترجمة لميس اليحيى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.

5- عبد الغفار محمد (2003)، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.

6- خولي معمر (2010)، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1.

7- السعدي وسام (2023)، مدخل تعريفي ومفاهيمي لمصطلح بناء السلام، منشورات كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، ط1.

ثالثا: الدوريات:

1-فتحي أحمد، بشير هشام (2022)، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 16، العدد 15، يوليو 2022.

2-خلف تميم (2014)، تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 157، يوليو 2014م.

3-السحاتي خالد (2024)، أفاق التسوية السياسية في ليبيا خلال عام 2024م،

مجلة أفاق مستقبلية، مصر، يناير 2024، العدد 4.

4-علوش محمود (2016) ،مستقبل الصراع علي السلطة في ليبيا ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،18 أغسطس 2016.

5- خلف نعيم (2014)، تطور مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة مصر، العدد 157، يوليو 2014.

رابعا: الرسائل والأطروحات:

1. الركابي ايمان (2019)، دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الإقليمية بعد 2003م، العراق نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، العراق.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1- حمدوش رياض، تطور مفهوم بناء السلام، دراسة في النظرية والمقاربات، متاح على الموقع الإلكتروني https://:org.adelhr/portal/5594 تمت الزيارة بتاريخ 4/ 7/ 205م، الساعة10:11 صباحاً.

2-الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 15 أكتوبر 2019م، على الموقع الإلكتروني http://:www.un.org/sdgsummit

3-قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص تمديد عمل البعثة الأممية للدعم في ليبيا، متاح على الرابط الإلكتروني https://:unsmil.unmissions.org

4-الخطيب عبد الإله، يطلع مجلس الأمن الدولي على جهوده منذ تعيينه مبعوثا خاصا لليبيا، متاح علي الرابط الإلكتروني https://:www.news.org

5- الغرياني نعيم ، برناردينو ليون وتحديات الأزمة الليبية الصعبة ، عين ليبيا ، متاح علي الموقع الإلكتروني https://:www.eanlibya.com/

print / /archives
6- د. الشريف إسماعيل (2024) ، خطة ستيفاني للحل السياسي في ليبيا ، هل يصمد طريق السكة؟ نشر في 2024/ 12/ 31 ، متاح علي الرابط الإلكتروني
7- القايدي محمد (2023)، الأزمة الليبية ، الفواعل المحركة للصراع والمسارات المستقبلية ، 11سبتمبر 2023م ، متاح علي الرابط الإلكتروني : https:/ / uk.mediterraneaness
تمت الزيارة بتاريخ 2025/ 7/ 25، الساعة 11:20 ليلا.
8-استقالة المبعوث الأممي غسان سلامة، متاح على الرابط الالكتروني:
https:/ / ly.alwasat
تمت الزيارة بتاريخ 28/ 7/ 2025 م، الساعة 11:22صباحا.
9-الشيخ محمد (2022)، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل، متاح على الرابط الالكتروني:
https:/ / lb.org.caus تمت الزيارة بتاريخ 5/ 8/ 2025م، الساعة 4:20مساء

ندوة واقع العمل الحزبي في ليبيا

في إطار برنامجه العلمي والثقافي الساعي لتسليط الضوء على القضايا الوطنية الراهنة، نظم المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات ندوة حوارية تحت عنوان «واقع العمل الحزبي في ليبيا». الندوة التي شهدت حضوراً لنخبة من المهتمين والمختصين، بحثت في جذور الأزمة السياسية ومستقبل التعددية في البلاد.

وافتتح الندوة الدكتور كمال الشكري، مدير الندوة ورئيس تحرير مجلة «دراسات وسياسات»، بكلمة أكد فيها التزام المركز بتقديم منصات فكرية تعالج «الفراغ السياسي» وتوجه المشهد نحو بناء دولة ديمقراطية. وأوضح الشكري أن بروز العمل الحزبي بعد عام 2011 كان ضرورة لملء الفضاء العام، إلا أنه اصطدم بتحديات بنيوية عميقة ورثتها الدولة عن عقود من غياب الثقافة الحزبية. مؤكدا أن المشهد السياسي الليبي يعيش حالة من التجاذب الحاد بين الرغبة في بناء دولة ديمقراطية وبين تحديات بنيوية عميقة أعاقت تبلور حياة سياسية مستقرة منذ عام 2011.

وفي قراءة تحليلية لواقع الحال، أوضح الشكري أن التجربة الحزبية الناشئة في ليبيا وُلدت في بيئة مثقلة بـ«الإرث التاريخي» الذي غيّب الثقافة الحزبية لعقود إبان النظام السابق. وأضاف أن هذا الفراغ الثقافي، توازى مع انقسام سياسي وأمني أرهق مؤسسات الدولة، وسمح للنزاعات المحلية والقبلية بالهيمنة على المشهد، مما أدى إلى تراجع «المشاريع الوطنية الجامعة» لصالح الانتماءات الضيقة.

وفي تشخيصه للعوامل التي أربكت مسار التشكيلات الحزبية خلال العقد الماضي، أشار الشكري إلى تقاطع معقّد بين عوامل داخلية وخارجية؛ حيث تعاني الأحزاب من ضعف في بنيتها التنظيمية وغياب للرؤية الاستراتيجية الواضحة، وفي المقابل، تبرز التدخلات الإقليمية والدولية كحجر عثرة حال دون استقرار المشهد السياسي.

ولفت إلى «مفارقة» يعيشها الشارع الليبي؛ فبينما تُطرح الأحزاب كأداة لتنظيم التعددية وتجسيد التداول السلمي للسلطة، تجد نفسها في قفص الاتهام بالانقسامية وخدمة أجندات محدودة. هذا الواقع – بحسب الشكري – ضاعف من حالة التشكيك الشعبي في جدوى العمل الحزبي وقدرته على إحداث تغيير حقيقي.

واختتم الشكري رؤيته بالإشارة إلى أن هذه الحوارية تسعى لفك شفرات المرحلة الانتقالية، من خلال رصد دقيق للتطورات التاريخية؛ بدءاً من زخم انتخابات برلمان 2012، مراراً بانتخابات 2014، وصولاً إلى الانسداد الحالي المتمثل في تعثر الإعداد للانتخابات الرئاسية. مؤكداً أن الندوة ستشرح هذه العوامل عبر محاورها العلمية، وبمشاركة شخصيات أكاديمية وسياسية ، لتقديم فهم شامل لتعقيدات المسار السياسي في ليبيا.

ولاستكمال تقديم محاور الندوة، أعلن الدكتور كمال الشكري عن مشاركة أكاديمية وسياسية مرموقة، حيث استضاف المركز كلاً من الأستاذ الدكتور سليمان الشحومي، والأستاذة ماجدة الفلاح، لإثراء النقاش، وتسليط الضوء على الزوايا المعتمة في ملف العمل الحزبي الليبي.

موضحا، أن الندوة صُممت لتناقش أزمة الأحزاب عبر ثلاثة محاور أساسية تتناول التطور التاريخي والتعقيدات الراهنة. مشددا على أهمية «المشاركة التفاعلية»، مشيراً إلى أن المركز خصص مساحة واسعة في ختام الجلسات للمتداخلين من الحضور لفتح باب النقاش والاستفسار والإجابة، بما يضمن إثراء الحوار بملاحظات عملية وميدانية تعكس تطلعات المهتمين بالشأن العام.

د. سليمان الشحومي : لا ديمقراطية بلا أحزاب.. وتجريم الحزبية في ليبيا بدأ بمرسوم ملكي وانتهى في نظام العقيد بعقوبة الإعدام

قدم الأستاذ الدكتور سليمان ساسي الشحومي توطئةً فلسفية وتاريخية لمفهوم الحزبية في ليبيا، مؤكداً أن الأحزاب هي «العمود الفقري» لأي عملية سياسية، وأنه لا يمكن الحديث عن ديمقراطية حقيقية في غياب تنظيمات

حزبية راسخة، قادرة على تعبئة الشارع وتنشئة الأجيال سياسياً.

بدأ الدكتور الشحومي مداخلته بتحديد مفهوم الحزب السياسي، كمنظمة تضم أفراداً تجمعهم رؤى وأهداف مشتركة، لكنه وضع «شرطاً شارحاً» للتعريف؛ وهو أن الغاية الأساسية لأي حزب هي «الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها»، معتبراً أن أي كيان لا يسعى لهذا الهدف لا ينطبق عليه وصف الحزب. ودحض الشحومي المقولة التاريخية للنظام السابق «لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية»، مؤكداً أن الحقيقة الأكاديمية والميدانية تقول: «لا ديمقراطية دون أحزاب سياسية».

مستعرضا، تاريخ الحزبية في ليبيا بعيد الحرب العالمية الثانية، واصفاً إياها بفترة «التنافس»، حيث شهدت البلاد طفرة في التأسيس شملت 13 حزباً؛ 9 منها في طرابلس (مثل حزب الاستقلال، الكتلة الوطنية، وحزب العمال) و4 في برقة (أبرزها نادي عمر المختار والمؤتمر الوطني البرقاوي)، بينما غاب العمل الحزبي المنظم عن منطقة الجنوب آنذاك. ووصف الشحومي هذه التجارب بأنها كانت «مبادرات فردية ونخبوية» محدودة جغرافياً بالمدن الكبرى، ولم تمتلك رؤى استراتيجية عميقة في ذلك الوقت.

وتوقف الشحومي عند محطة مفصلية في التاريخ الليبي، وهي أول انتخابات برلمانية بعد الاستقلال في يناير 1952. حيث كشف أن التوترات السياسية والتحريض القبلي –خاصة في المنطقة الشرقية– أدت إلى اشتباكات دموية راح ضحيتها 10 قتلى وعشرات الجرحى. هذه الأحداث كانت الذريعة التي استند إليها الملك إدريس السنوسي لإصدار مرسوم ملكي يقضي بحل كافة الأحزاب، معتبراً إياها «مدعاة للفتنة»، وهو ما دشّن بداية حقبة طويلة من غياب العمل الحزبي العلني.

مشيرا في سرده التاريخي إلى أن انقلاب سبتمبر 1969 لم يكتف باستمرار الحظر، بل ذهب إلى «مأسسة القمع الحزبي» عبر القانون رقم 71 لعام 1972، الذي لم يكتف بتجريم العمل الحزبي فحسب، بل وضع عقوبات مغلظة تصل إلى

«الإعدام» لكل من يسعى لتأسيس تنظيم حزبي؛ مما أدى إلى تجريف الحياة السياسية في ليبيا لعقود طويلة.

استطرد الدكتور سليمان الشحومي في حديثه منتقلا من السرد التاريخي إلى تشخيص الواقع الراهن، حيث وجّه نقدًا لاذعاً للقوانين المنظمة للعمل الحزبي ما بعد ثورة فبراير، وعلى رأسها القانون رقم 29 لعام 2012. وأشار إلى أن هذا القانون جاء «محملاً بالمثالب»، خاصة وأنه وُضع في بيئة عانت من تصحر سياسي، وغياب للممارسة الحزبية لأكثر من سبعين عاماً.

ولفت إلى «ظاهرة التضخم» التي أصابت المشهد السياسي الليبي، مبيناً أن وجود نحو 100 أو 120 حزباً هو رقم لا يعكس ثراءً سياسياً، بقدر ما يعكس غياباً للوعي بالأهداف. ووصف هذه الكيانات بأنها «أسماء مكررة» تفتقر إلى الرؤية الواضحة والمعرفة العميقة بآليات الفعل الحزبي، مما حوّلها إلى ظواهر عددية لا تمتلك القدرة على التأثير الحقيقي في الشارع.

وفي مقارنة مع التجارب الدولية، أوضح الشحومي أن الخارطة السياسية في العالم غالباً ما تتبلور حول خمسة اتجاهات رئيسية (الوسط، اليمين، يسار الوسط، اليمين المحافظ، واليسار)، بينما يعيش المشهد الليبي حالة من التشتت الذي يستوجب «التقليص والغربلة».

واختتم مداخلته بالتشديد على ضرورة تسليط الضوء على العوائق الجوهرية، التي تمنع الأحزاب الليبية من التحول إلى مؤسسات فاعلة، وحصرها في ثلاث عقبات رئيسية:

1- المنظومة القانونية القاصرة.
2- أزمة التمويل.
3- الفهم الخاطئ للتعددية.

داعياً في الوقت ذاته إلى ضرورة تقليص عدد هذه الأحزاب ودمجها في كيانات كبرى قوية، لتكون قادرة على أداء دورها المطلوب في قيادة المرحلة والاستجابة لتطلعات المجتمع الليبي.

الدكتورة ماجدة الفلاح: الحزبية الليبية ولدت من رحم المعاناة.. والمجاهد رمضان السويحلي أسس عملاً حزبياً لمقاومة الاحتلال منذ 1919

بانتقال الحوار إلى الأستاذة ماجدة الفلاح، العضو القيادي بحزب العدالة والبناء وعضو المجلس الأعلى للدولة، اتخذت الندوة مساراً تحليلياً غاص في العمق التاريخي للهوية السياسية الليبية. الفلاح استهلت مداخلتها بالتأكيد على أن العمل الحزبي في ليبيا ليس وليد الصدفة، أو نتاج مرحلة ما بعد الاستقلال فحسب، بل هو «مخاض سياسي» طويل بدأ منذ الحقبة العثمانية.

وكشفت الفلاح أن الليبيين عرفوا التنظيمات الحزبية حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث كانت هناك فروع لأحزاب كبرى مثل «الاتحاد والترقي» و«تركيا الفتاة» تنشط داخل الأراضي الليبية، سعياً للوصول إلى مقاعد في البرلمان العثماني، مما يعكس وعياً مبكراً بآليات التمثيل السياسي والنيابي.

وفي استعراضها لفترة الاحتلال الإيطالي، سلطت الفلاح الضوء على محطات مفصلية؛ أبرزها إعلان المجاهد رمضان السويحلي عن «حزب الإصلاح الوطني» عام 1919 عبر جريدة اللواء الطرابلسي، في خطوة مزجت بين الكفاح المسلح والعمل السياسي المنظم. كما عرجت على دور «جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي» التي تأسست في المهجر عام 1928 برئاسة الشخصيتين الوطنيتين بشير السعداوي وعمر شنيب، والتي كانت صوتاً قوياً ينادي باستقلال البلاد من الخارج.

ولفتت إلى «مفارقة تاريخية» هامة في مسيرة الدولة الليبية؛ وهي أن التشكيلات الحزبية والتوجهات السياسية نضجت وتأسست قبل صياغة الدستور، وقبل إعلان الاستقلال الرسمي. وأوضحت أن هذه الأحزاب كانت هي «المحرك الفعلي» لمطالب الاستقلال، حيث مارست العمل السياسي في ظل الانتداب البريطاني، بفاعلية سبقت الأطر القانونية للدولة الناشئة.

وخلصت في قراءتها التاريخية إلى أن الرغبة الليبية في الممارسة الحزبية، كانت تهدف في جوهرها إلى «تكرار الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة» كوسيلة للتحرر وبناء الدولة المدنية، مؤكدة أن التاريخ يثبت أن الليبيين لم يكونوا بمعزل عن التطورات السياسية العالمية، بل طوعوا العمل الحزبي لخدمة قضاياهم الوطنية الكبرى.

في قراءة نقدية ، فككت الأستاذة ماجدة الفلاح، مآلات العمل الحزبي في ليبيا، مفندةً الاتهامات الجاهزة التي تلاحق الأحزاب بالتبعية للخارج. وأكدت الفلاح أن المسار التاريخي منذ القرن التاسع عشر يثبت أن الأحزاب كانت «رأس الحربة» في نيل الاستقلال، سواء من خلال نضال المهاجرين الليبيين في الخارج أو التشكيلات الوطنية في الداخل.

وتوقفت عند محطة انتخابات 1952 والتنافس بين «حزب المؤتمر الوطني» وقائمة الحكومة برئاسة «المنتصر»، مشيرة إلى أن الاحتجاجات التي أعقبت خسارة الحزب لمقاعده، كانت مؤشراً على بيئة سياسية «غير حاضنة». وأرجعت الفلاح فشل التجربة آنذاك إلى «انغلاق الأحزاب على النخبة»، موضحة أنه رغم الضمانات الدستورية (المادة 26)، إلا أن تفشي الأمية والفقر جعل «القبيلة» هي البنية الأساسية والمحرك الفعلي للولاء السياسي، على حساب التنظيم الحزبي، الذي ظل غريباً عن القاعدة الشعبية.

وطرحت تساؤلاً جوهرياً حول سبب غياب رد الفعل الشعبي، عند صدور المرسوم الملكي بتجميد الأحزاب؛ حيث لم تشهد البلاد اعتصامات أو مظاهرات تذكر. واعتبرت أن هذا الصمت كان «دليلاً دامغاً» على أن الأحزاب لم تكن متجذرة في وجدان المجتمع، ولم تنجح في تحويل برامجها إلى ثقافة سياسية تتبناها الجماهير، مما جعل التخلي عنها أمراً يسيراً.

وانتقلت الفلاح إلى مرحلة ما بعد 1969، واصفة إياها بمرحلة «التجريف الممنهج» للعمل السياسي. وأوضحت أن نظام القذافي استغل البيئة المخاصمة للأحزاب ليشرعن «قمع الحزبية» عبر ترسانة قانونية بدأت بالقانون 17 لعام 1972 (تجريم الحزبية)، ثم القانون 45 (تجريم التظاهر)، وصولاً إلى القانون 75 لعام 1973 (تكميم الأفواه).

أدوات «قتل» الثقافة الحزبية

وكشفت الفلاح عن «أضلاع المربع» الذي استخدمه النظام السابق لترسيخ استراتيجية تجريم العمل السياسي، وهي:

1- التشريع: كأداة لتجريم التنظيم والتعبير.
2- الإعلام: عبر مقولات الكتاب الأخضر التي وصمت الحزبيين بالخيانة والعمالة.
3- المحاضن التربوية: عبر معسكرات الاشبال وسواعد الفاتح.

مؤكدة، أن ليبيا عاشت قرابة 60 عاماً (بإضافة العهدين الملكي والجماهيري) من «القتل المتعمد» للثقافة الحزبية؛ مما أنتج فجوة معرفية وسياسية هائلة، تجعل من مهمة الأحزاب اليوم في استعادة ثقة الشارع ومواجهة «إرث التشويه» تحدياً مصيرياً يتجاوز مجرد العمل السياسي إلى إعادة بناء الوعي الوطني.

ماجدة الفلاح : المشرّع الليبي «عرقل» التجربة الحزبية بعد الثورة.. وحرمان القوائم من الأغلبية البرلمانية حوّل السلطة التشريعية إلى ساحة صراع.

انتقلت ماجدة الفلاح إلى تشريح واقع الأحزاب الليبية في مرحلة ما بعد ثورة 17 فبراير، واصفة إياها بمرحلة «التفاؤل المفرط» الذي اصطدم بصخرة الواقع التشريعي والاجتماعي المعقد.

وكشفت عن مفارقة عددية شهدتها البلاد بعد الثورة، حيث قفز عدد الأحزاب إلى نحو 58 حزباً و375 تكتلاً سياسياً، إلا أن هذه الكثرة لم تترجم إلى فاعلية حقيقية. وأكدت أن معظم هذه الكيانات عجزت عن بناء هياكلها الداخلية، وفشلت في تأهيل كوادرها أو التواصل مع قواعدها في المدن والقرى، مما جعلها «أحزاباً نخبوية» معزولة عن تسويق مشاريعها للناخب الليبي.

ووجهت الفلاح نقدًا حاداً للمنظومة القانونية، معتبرة أن هناك «عرقلة متعمدة» واجهت المسار الحزبي. وأوضحت أن المشرّع، رغم سماحه بالتعددية في الإعلان الدستوري، وقانون 29 لعام 2012، إلا أنه «حبس» هذه القوانين بعدم إصدار اللوائح المنظمة لها، مما ترك الأحزاب في حالة من التيه القانوني والمعاناة الإدارية.

وتوقفت الفلاح عند ما وصفته بـ»إعاقة العمل الحزبي» خلال الانتخابات البرلمانية، حيث لم يخصص للأحزاب سوى 80 مقعداً من أصل 200. وأوضحت أن هذا التوزيع حال دون تمكن الفائزة – مثل تحالف القوى الوطنية آنذاك – من تشكيل حكومة رغم حصوله على الأغلبية. والنتيجة، بحسب الفلاح، هي تحول البرلمان إلى «ساحة صراع» مفتوحة، لغياب كتلة أغلبية قادرة على تمرير القرارات، مما أدى إلى حالة من الانسداد السياسي.

وأشارت إلى أن البيئة الاجتماعية لا تزال محكومة بالتركيبة القبلية، التي أُحسن توظيفها سياسياً طوال تاريخ ليبيا الحديث، وهو ما يمثل تحدياً إضافياً للأحزاب، التي تجد نفسها في أول صدام مع السلطة «قابلة للإزاحة بسهولة» لعدم تجذرها في الشارع، ولغياب القاعدة الشعبية الحامية لها.

واختتمت الفلاح مداخلتها بوضع «وصفة» للمستقبل، مؤكدة أنه كما كانت هناك «استراتيجية ممنهجة لتجريم الأحزاب» طوال ستة عقود، فلا بد اليوم من إطلاق «استراتيجية وطنية مضادة» طويلة المدى تهدف إلى:

1- تنمية الثقافة الحزبية في أوساط المجتمع.
2- تفكيك ثقافة التخوين والعمالة التي رسخها النظام السابق ضد الحزبيين.
3- تصحيح المفاهيم التي ترى في العمل الحزبي مجرد وسيلة للاستيلاء على السلطة، وتحويله إلى أداة لخدمة الصالح العام.

مداخلات الحضور

أ.نغم كريم، الطالبة بقسم العلوم السياسية بأكاديمية الدراسات العليا (جنزور)

اعتبرت كريم في مداخلتها أن الأحزاب السياسية في ليبيا، رغم كونها ركناً أساسياً في أي نظام ديمقراطي، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى «التنظيم الفعال». وأشارت إلى أن التاريخ الليبي، سواء في العهد الملكي أو ما تلاه، لم يشهد نضوجاً حقيقياً في الممارسة الحزبية؛ حيث كان الاختلاف يكمن فقط في «أدوات التعامل» مع الأحزاب، وهو ما أنتج في نهاية المطاف «ثقافة سياسية مشوهة» لدى المواطن تجاه فكرة الحزبية ككل.

وطرحت الباحثة الشابة تساؤلا : ما هو مستقبل هذه الأحزاب في ظل حالة الانقسام والصراعات السياسية الحادة التي تشهدها البلاد حالياً؟. هذا التساؤل عكس قلقا من استمرار تهميش العمل الحزبي أو تحوله إلى مجرد أداة في صراع القوى، بدلاً من أن يكون قاطرة للحل والاستقرار.

أ. أحمد بوجناح رئيس تجمع ليبيا الوطن

بوجناح استهل حديثه بعقد مقارنة حادة بين جيل الآباء المؤسسين، الذين قادوا ليبيا نحو الاستقلال بروح وطنية متجردة، وبين المشهد الحالي الذي طغت عليه «الطموحات الفردية» والمصالح الفئوية الضيقة. وانتقد بوجناح ما وصفه بـ«التلاعب بالتشريعات»، مشيراً إلى أن القوانين المنظمة للأحزاب تُصاغ وتُعدل أحياناً لخدمة مرجعيات معينة، مما أفقد العمل الحزبي مصداقيته واستقلاليته.

وطرح تساؤلاً حول طبيعة المشكلة: هل هي في الأحزاب أم في المجتمع؟، ليجيب بأن المجتمع الليبي، وإن غلبت عليه الصبغة القبلية، إلا أنه يتمتع بوعي سياسي جيد، لكن الأزمة الحقيقية تكمن في العقلية السائدة التي تحكم النخبة؛ وهي عقلية إقصائية وانقلابية لا تؤمن بالتداول السلمي، وتنظر لأي مشروع وطني من منظور نفعي.

وفيما يخص الانسداد السياسي الحالي، لفت رئيس تجمع «ليبيا الوطن» إلى مفارقة صارخة؛ وهي أن 6 ملايين ليبي لديهم رغبة حقيقية في الذهاب للانتخابات، لكن هذه الإرادة تُصطدم بعرقلة المستفيدين من الوضع الراهن. وأوضح أن الخوف من «الاستئصال» من جهة، والخوف من «فقدان المناصب من جهة أخرى، هو المحرك الأساسي لتعطيل المسار الديمقراطي في البلاد.

واختتم مداخلته ، مستشهداً بقوله تعالى: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»، مؤكداً أن إصلاح العمل الحزبي والسياسي في ليبيا، يبدأ أولاً من مراجعة النوايا وتغيير العقليات، التي ترى في السلطة مغنماً لا مسؤولية وطنية.

د. فوزي المختار الأكاديمية الليبية للدراسات العليا جنزور

حمّل فوزي المختار الأحزاب الليبية مسؤولية «الجمود السياسي» الراهن،

داعياً إياها إلى استعادة دورها كقاطرة للتغيير، وقيادة الرأي العام، بدلا من الركون إلى حالة الصمت السلبي.

رافضا، في مستهل حديثه إلقاء اللوم على «ضعف الثقافة السياسية للشعب»، مؤكداً أن الدور الجوهري للأحزاب في تجارب العالم الثالث هو «التنشئة السياسية» وصناعة الوعي عبر طرح البرامج والمقاربات الفاعلة. وأوضح أن الحزب الذي لا يملك رؤية شاملة لمشاكل الوطن، لا يمكنه انتظار مجتمع مثقف سياسياً ليدعمه، بل عليه هو أن يصنع هذا المجتمع.

وشدد المختار على أن الأحزاب المعترف بها قانونا، تقع على عاتقها مسؤولية وطنية تتجاوز « الانتخابات»؛ وهي الدفاع عن السيادة الليبية المنتهكة، والوقوف في وجه التدخلات الخارجية والأزمات الحدودية. متسائلا عن غياب «الموقف الحزبي» القوي تجاه القضايا المصيرية التي تمس كيان الدولة، مؤكداً أن الأحزاب الحقيقية هي التي تقود الشارع في الأزمات لا التي تنتظر صناديق الاقتراع.

مستحضرا، نماذج تاريخية لأحزاب قادت حركات التحرر الوطني في العالم، كحزب «المؤتمر» في الهند وحزب «التحرير» في الجزائر، ليقارنها بواقع الأحزاب الليبية اليوم. منقدا صمت الأحزاب والنخب تجاه الإبادة الجماعية، التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة، معتبراً أن عجز الأحزاب عن تحريك الشارع في قضايا إنسانية وقومية بهذا الحجم، يعكس حالة من الإحباط والاستسلام أصابت النخب والمجتمع المدني على حد سواء.

واختتم الدكتور فوزي المختار رؤيته بالقول، إن المشكلة ليست في تعطل الانتخابات فحسب، بل في فقدان المبادرة، واصفاً المشهد السياسي الحالي بأنه يعاني من نخب مستسلمة، ومجتمع مدني صامت، مما يفرغ العمل الحزبي من محتواه كأداة للنهضة والتحرر.

أ. الصادق محمد الحضيري، نائب رئيس حزب العمل الوطني

من جانبه، قدّم الأستاذ الصادق محمد الحضيري، نائب رئيس حزب العمل الوطني، قراءة نقدية لخص فيها التحديات التي تواجه المسار الحزبي في

ليبيا، مرجعاً الأزمة إلى تداخل العوامل الثقافية والاجتماعية والتشريعية.

كشف الحضيري أن الأحزاب الليبية تعاني من حالة تجريم ممنهج على ثلاثة مستويات؛ فهي مجرمة سياسياً واجتماعياً ودينيا. وألقى باللوم على «الإعلام الموجه» الذي يعمل على «التوشوش» وتشويه صورة الديمقراطية، مما خلق حاجزا نفسياً بين المواطن والتنظيمات السياسية.

واستند الحضيري إلى لغة الأرقام للتدليل على ضعف ثقافة المشاركة، مستشهداً ببيانات المفوضية العليا للانتخابات لعام 2014؛ حيث سجل قرابة مليوني ناخب، بينما لم تتجاوز الأصوات الفعلية حاجز الـ 63 ألفاً. واصفاً هذا التفاوت بـ»الفجوة العميقة» التي تستوجب إطلاق برامج تنمية سياسية حقيقية، معتبراً إياها «البذرة» التي يجب رعايتها لتغيير العقلية الجمعية تجاه العمل السياسي.

ولم يغفل نائب رئيس حزب العمل الوطني عن التحدي الداخلي، مشيراً إلى الثقافة الريعية، التي تسيطر على البعض، والرغبة في الوصول السريع للسلطة، وهو ما أدى إلى إفراغ العمل الحزبي من مضمونه البرامجي طويل المدى، لصالح الطموحات الشخصية والمكاسب الآنية.

أما من الناحية التشريعية، فقد انتقد الحضيري التضييق الممارس على الأحزاب، من خلال المادة 18 في قانون رقم 29 لعام 2012، واللائحة التنفيذية رقم 31 لعام 2019. مؤكدا على أن السبل الشرعية التي حُددت لتمويل الأحزاب جاءت ضيقة جداً، ومقيدة للنشاط الحزبي، مما يضع الأحزاب أمام مأزق الاستمرارية والقدرة على المنافسة.

أ.عبد الباري إبراهيم ناشط مدني

في قراءة تاريخية وسياسية، قدّم الناشط المدني الأستاذ عبد الباري إبراهيم مداخلة فكك فيها جذور «التدخل الخارجي» في صياغة المشهد الحزبي الليبي، مؤكدا أن الصراع على السلطة في البلاد لم يكن يوماً شأناً داخلياً محضا، بل كان انعكاساً لمصالح دولية سعت للسيطرة والنفوذ.

فنّد إبراهيم الادعاءات التي تروج لغياب التجربة الحزبية قبل الاستقلال،

مشيراً إلى أن قانون الجمعيات لعام 1908 إبان العهد العثماني الثاني، كان يسمح بنشاط الجمعيات السياسية، مما يؤكد أن تنظيم العمل الحزبي هو جزء من الموروث السياسي الليبي ، وليس وافداً غريباً على الدولة.

كاشفا عن تفاصيل تاريخية «شائكة» تتعلق بدور الإدارة البريطانية في مرحلة ما قبل الاستقلال، مشيراً إلى أن المستشارين الإنجليز سعوا للسيطرة على مفاصل الدولة، واحتكار التجارة عبر رجال أعمال موالين. ونقل إبراهيم رواية موثقة عن القيادي بحزب المؤتمر الوطني «الضاوي مسلم»، تؤكد أن المعتمد البريطاني «بلاكلي» حاول الضغط على قيادات الحزب؛ لتمرير اتفاقيات استعمارية، وعندما رُفضت، اتخذت بريطانيا قراراً استباقياً بإقصاء الزعيم الوطني بشير السعداوي لضمان توقيع اتفاقيات 24 ديسمبر.

وفي قراءة نقدية لأول انتخابات برلمانية، اعتبر إبراهيم أن «التزوير» الذي طال نتائج عام 1952 لم يكن فعلاً محليا مجردا، بل أداره الموظفون الحكوميون بتوجيه من الإدارة الإنجليزية؛ لتجيير الأصوات لصالح تيارات موالية لها، مؤكداً أن عمليات الاعتقال التي طالت رموز حزب المؤتمر آنذاك، كانت جزءاً من «إقصاء متعمد» لهندسة المشهد السياسي بما يخدم القوى الخارجية.

وانتقل الناشط المدني بالتحليل إلى الواقع المعاصر، موجهاً نقداً لاذعاً للتجربة الانتخابية بعد ثورة فبراير. معتبرا أن الصراع المحموم بين حزب العدالة والبناء وتحالف القوى الوطنية، كان السبب المباشر في فشل التجربة الديمقراطية. وأوضح أن هذه الكيانات لم تمارس العمل الحزبي بمفهومه الوطني الشامل، بل انزلقت نحو «صراع الاستحواذ» والسيطرة على مؤسسات الدولة، عبر تمكين كوادرها، بعيداً عن مشروع بناء ليبيا الحديثة، بحسب ابراهيم.

واختتم عبد الباري إبراهيم مداخلته، بالتأكيد على أن فهم صراع الموارد والنفوذ كعامل خارجي، هو مفتاح فهم الأزمة الليبية، داعياً المؤسسات الحزبية الحالية إلى إجراء «مراجعة ذاتية» وقراءة نقدية لمساراتها، للتخلص من عقلية السيطرة، والتحول نحو أحزاب وطنية حقيقية تمثل تطلعات الشعب الليبي.

مداخلة د. فيروز النعاس الأمينة العامة السابقة لحزب الجبهة الوطنية للإنقاذ

قانون الأحزاب ولد «مشلولاً» بلا لائحة.. وحظر الدعاية في الجامعات عزل «الشباب» عن السياسة.

بتقديمٍ خاص من مدير الندوة الدكتور كمال الشكري، وصف النعاس بأنها من القلائل الذين قدموا نقدا علمياً رصينا للمنظومة القانونية للأحزاب، استعرضت الدكتورة فيروز النعاس، الأمينة العامة السابقة لحزب الجبهة الوطنية للإنقاذ، ورقةً فنيةً وقانونيةً فككت فيها العوائق التي كبّلت العمل الحزبي في ليبيا منذ عام 2012.

انطلقت النعاس، التي تجمع بين الخبرة الحسابية والقانونية والممارسة السياسية، من المعاناة الإدارية التي واجهت الأحزاب؛ حيث كشفت عن فجوة زمنية هائلة بين صدور قانون الأحزاب عام 2012 ،وصدور لائحته التنفيذية النهائية عام 2019. وأوضحت أن الحماسة لانتخابات المؤتمر الوطني أدت لإغفال الجوانب التنظيمية، مما أفرز تحديات وصلت إلى حد مطالبة الأحزاب بإعادة تسجيلها من الصفر بعد سنوات من العمل، قبل أن ينجح الضغط الحزبي في انتزاع حق تجديد التسجيل للأحزاب الفاعلة.

وفي تشخيصها لـ«العزلة الشعبية» التي تعاني منها الأحزاب، سلطت النعاس الضوء على قرار المفوضية العليا للانتخابات، الذي حظر الدعاية الحزبية داخل الجامعات. واعتبرت النعاس أن هذا الإجراء كان ضربة قاضية للتواصل السياسي، حيث حُرمت الأحزاب من الوصول إلى أهم حاضنة فكرية وديناميكية، وهي فئة الشباب، مما عمّق الفجوة بين التنظيمات السياسية وقواعدها المفترضة.

وحول أزمة الثقة الشعبية، أشارت النعاس إلى أن الهجوم المنهج على الأحزاب أدى إلى تراجع الانخراط الشعبي، وهو ما تجلى بوضوح في انتخابات مجلس النواب، التي غابت عنها القوائم الحزبية لصالح الفردي. كما انتقدت ظاهرة «الانتهازية السياسية»، حيث قفز عدد الأحزاب المسجلة إلى أكثر من 200 حزب بمجرد بروز أفق لانتخابات جديدة؛ طمعاً في التمويل أو التمكين، ثم ما لبثت هذه الأحزاب أن «تبخرت» وانسحب أعضاؤها بمجرد تعثر المسار الانتخابي.

نقد التمويل والمواجهة القانونية

وشددت الدكتورة فيروز النعاس رؤيتها بالتأكيد على أن قضية «التمويل» تظل واحدة من أكبر المثالب التي تضمنها قانون رقم 29، حيث فُرضت قيود حالت دون تمكن الأحزاب الرصينة من ممارسة أنشطتها بشكل مستدام. ودعت إلى ضرورة المراجعة الشاملة للتشريعات المنظمة، ليس فقط لتسهيل الإجراءات، بل لخلق بيئة تسمح للأحزاب بالتجذر شعبياً والنمو كمؤسسات وطنية حقيقية لا تختفي باختفاء الاستحقاقات الانتخابية.

فراغ تشريعي في تحديد الموارد.. وازدواجية رقابية تعرقل استقلالية العمل السياسي

قدمت الدكتورة فيروز تحليلا معمقاً لملف «تمويل الأحزاب»، معتبرة أن القانون الليبي ورغم إقراره بمبدأ «إلزامية دعم الدولة للأحزاب»، إلا أنه ترك الباب مشرعا أمام ثغرات عرقلت فاعلية هذا الدعم، وحولته إلى أزمة إدارية.

وأشارت إلى أن اللائحة التنفيذية اعتمدت صيغة متوازنة بتوزيع 50٪ من الدعم بالتساوي (لدعم الأحزاب الناشئة) و50٪ بناء على عدد المقاعد البرلمانية. إلا أنها استدركت بالقول إن القانون أغفل الجهة المنوط بها تقدير القيمة، كما لم يحدد شروطاً واضحة أو توقيتات محددة لصرف هذه الأموال؛ مما جعل التمويل رهينا بقرارات ضبابية.

وفيما يتعلق بالموارد الذاتية، انتقدت النعاس حظر القانون لأي نشاط تجاري للأحزاب باستثناء المجال الإعلامي، وحصر الموارد في الاشتراكات والتبرعات. ولفتت الانتباه إلى «ثغرة الإفصاح»؛ حيث وضع القانون شروطاً للهبات لكنه أغفل «آلية الإفصاح عنها»، مما يفتح المجال لخلل تنظيمي يربك العمل الحزبي.

وطرحت إشكالية «الهوية المالية» للأحزاب؛ إذ تُعامل في ليبيا كوحدات إدارية حكومية ممولة من الخزانة العامة، في حين أنها مؤسسات سياسية مجتمعية. وتساءلت: هل تطبق الأحزاب نظام المحاسبة الحكومي أم نظام مؤسسات المجتمع المدني؟، مشيرة إلى أن غياب قانون موحد لمنظمات المجتمع المدني، زاد من حالة الارتباك المحاسبي للأحزاب، على عكس التجربة

الأيرلندية التي قدمت نموذجا مالياً مرنا يُحتذى به.

وكشفت النعاس عن خلل في الرقابة المالية، متمثلا في وجود جهتين رقابيتين في آن واحد؛ وهما وحدة المراجعة بوزارة العدل والمفوضية العليا للانتخابات. واعتبرت أن هذا التداخل يربك الأحزاب، مستشهدة بالنماذج الدولية في بريطانيا وكندا، حيث تنحصر الرقابة المستمرة في المفوضية العليا للانتخابات، باعتبارها جهة مستقلة تتبع السلطة التشريعية مباشرة.

واختتمت الدكتورة فيروز النعاس مداخلتها بالتأكيد على أن التحديات لا تزال قائمة، داعية إلى «دراسة معمقة» تقود إلى حلول ناجعة؛ تضمن للأحزاب نظاما ماليا يجمع بين «حرية الحركة» و«صرامة الرقابة». وأكدت أن إصلاح المسار الحزبي يبدأ من تصحيح هذه الإشكالات القانونية والمالية؛ لتمكين الأحزاب من أداء دورها كشريك حقيقي في بناء الدولة، لا مجرد هياكل إدارية معطلة.

وفي لفتةٍ عكست التقدير الأكاديمي لمحتوى البحث، اختتم الدكتور كمال الشكري هذا المحور بتوصية مباشرة لكافة المهتمين والمتابعين للشأن السياسي والحزبي في ليبيا، داعيا إياهم إلى ضرورة الاطلاع على البحث المتخصص، الذي أعدته الدكتورة فيروز النعاس حول «قانون الأحزاب ولائحته التنفيذية». مؤكدا أن البحث يُعد من القراءات العلمية القليلة والغنية، التي غاصت في الجوانب المسكوت عنها في القانون رقم 29، مبرزاً ما يعتريه من «عيوب وقصور» خاصة في المواد المتعلقة بآليات التمويل والرقابة. ووصف مدير الندوة هذا الجهد البحثي بأنه جديرٌ بالاطلاع ، كونه يقدم حلولا لمواجهة الإشكاليات القانونية، التي كبلت العمل الحزبي لسنوات، واضعاً إياه في متناول صنّاع القرار والقوى السياسية الساعية لإصلاح المسار الديمقراطي في البلاد.

مداخلة أ. أمل عطية باحثة أكاديمية عضو هيئة تدريس بالهيئة الليبية للباحث العلمي

الأحزاب الليبية تعاني من «هشاشة المؤسسة».. ونحتاج لندوة تناقش دور المثقف في تطوير العقل السياسي.

بصفتها باحثة أكاديمية وعضوا في هيئة التدريس بالهيئة الليبية للباحث العلمي، قدمت الأستاذة أمل عطية مداخلةً اتسمت بالعمق التحليلي والخبرة العملية، حيث ركزت على العوائق الداخلية التي تمنع الأحزاب من التحول إلى مؤسسات فاعلة وقادرة على جذب الكفاءات.

واعتبرت عطية أن غياب «التماسك الداخلي» أو «المأسسة» هو أحد أبرز القاتلة للأحزاب الليبية؛ حيث يرى المنتسب الضعف الهيكلي داخل حزبه، فيفقد الحماس للعمل. وقارنت عطية بين الواقع المحلي والتجارب الدولية، حيث تهتم الأحزاب في الخارج بتنمية كوادرها وبنائها الداخلي حتى لو لم تصل للسلطة، بينما في ليبيا، لا يزال البعض يفتقر لـ«هوية الانتساب»، معتقدين أن الحزب مؤسسة «ربحية» لتحقيق مكاسب مالية، وليس مشروعا وطنيا نهضويا.

ولم تغفل الباحثة أثر العقود الماضية، مؤكدة أن ليبيا ورثت ثقافة دكتاتورية، لم تكتف بتجريم الحزبية، بل جرمت «الفكر السياسي» بصفة عامة. وأبدت عطية أسفها لـ«انسحاب المثقفين والنخب» من المشهد، ورفضهم الإدلاء بمشاريعهم الوطنية أو المساهمة في التوعية السياسية، مرجعةً ذلك إلى حالة الإحباط من البيئة السياسية، أو الوقوع في فخ الخوف من ممارسة السياسة الذي زرعه النظام السابق.

واختتمت الأستاذة أمل مداخلتها بتقديم مقترح عملي للمركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، داعية إياه إلى تنظيم ندوة متخصصة، تناقش «دور المثقف الليبي في تطوير العقل والفكر السياسي». واعتبرت أن هذه الخطوة هي المدخل الحقيقي لكسر حالة الجمود الفكري، وإعادة الاعتبار للسياسة كفعل حضاري ينهض بالدولة.

الرد على مداخلات الحضور

ماجدة الفلاح ترد على «منتقدي الأحزاب»: لسنا أدوات استحواذ بل مشاريع بناء.. وبرلمان «الأفراد» أثبت فشله أمام نجاعة الأداء الحزبي

قدمت الأستاذة ماجدة الفلاح، عضو المجلس الأعلى للدولة، تعقيباً شاملا

ردت فيه على التساؤلات والانتقادات التي طرحها الحضور، محذرة من مغبة «جلد الذات» أو الانسياق وراء موروثات التخوين التي أثقلت كاهل العقل السياسي الليبي.

فندت الفلاح بشدة الاتهام الموجه للأحزاب بالسعي لـ«السيطرة» على السلطة، مؤكدة أن الهدف الجوهري لأي حزب في النظم الديمقراطية هو «التداول السلمي والوصول للسلطة؛ لتنفيذ مشاريع وطنية، وليس الانفراد بها. وقالت: لا تظلموا الأحزاب؛ فهي مؤسسات برامجية تسعى لإصلاح الدولة عبر قنوات شرعية.

فخ المقاعد الـ 80

وفي ردها على الانتقادات الموجهة لفترة المؤتمر الوطني العام، كشفت الفلاح عن «عائق رقمي» تعمّد المشرّع وضعه؛ حيث لم تُمنح الأحزاب سوى 80 مقعداً من أصل 200، وهو عدد لا يسمح لأي حزب أو ائتلاف بتمرير قرارات مصيرية بمفرده. وأوضحت أن هذا التشتت، مضافاً إليه «هجمة شرسة» من ثقافة النظام السابق، دفع ببعض الحزبيين للانسحاب خوفا من وصمهم بالعمالة أو الخيانة؛ مما أدى لضعف الأداء السياسي العام.

وأجرت الفلاح مقارنة نوعية بين أداء البرلمانات الحزبية، والبرلمانات القائمة على الترشح الفردي مثل: مجلس النواب، مستشهدة بدراسات أكدت أن الأداء الحزبي، أكثر نجاعة وانضباطا من برلمان مكون من 200 فرد يعملون بصورة مشتتة. وشددت على أن الفكر الديمقراطي لا يمكن ممارسته إلا عبر مؤسسات حزبية، تنمي كوادرها وتطرح مشاريعها للمحاسبة أمام الناخبين.

وطرحت رؤية تحليلية قائمة على ثلاثة مستويات، ركزت فيها على ضرورة تصحيح علاقة المجتمع بالأحزاب، ودعت إلى مواجهة أدوات التشويه التي استُخدمت لترسيخ عداء الديمقراطية بـ«استراتيجية وطنية مماثلة» تهدف لتغيير هذه الثقافة، وتعزز دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني كأدوات ضغط وبناء.

واختتمت ماجدة الفلاح كلمتها بدعوة الحضور والمجتمع إلى الصبر على التجربة الحزبية الوليدة، قائلة: الأحزاب لا تزال في خطواتها الأولى،

والعمل السياسي فعل تراكمي لا يُبنى في ليلة وضحاها. وناشدت الجميع بالانخراط في هذه الأحزاب، والتحقق من وطنيتها بدلا من تخوينها، مؤكدة أن المستقبل يُبنى بالمشاركة لا بالإقصاء.

د. كمال الشكري: أحزابنا «وليدة» وتعاني من عُقدة «الشخص الواحد».. واجتماعات «الفنادق» عزلت النخب عن وجع الشارع

قدّم الدكتور كمال الشكري، مدير الندوة، تعقيبا نقديا لخص فيه الأزمات البنيوية والميدانية، التي تواجه التجربة الحزبية في ليبيا، مؤكدا أن هذا الطرح لا يأتي من باب «جلد الذات»، بل هو محاولة للتقييم والتقويم لتجربة يمكن وصفها بـ «الوليدة».

وسلط الشكري الضوء على واحدة من أخطر أزمات الأحزاب الليبية، وهي تمحورها حول «الفرد» لا «المؤسسة». وضرب الشكري مثالاً صارخاً بـ «تحالف القوى الوطنية»، معتبراً أنه كان «حزب الرجل الواحد» برئاسة الدكتور محمود جبريل (رحمه الله)، وبمجرد وفاته انفضّ الحزب ولم يعد له وجود يذكر، مما يطرح تساؤلات كبرى حول مدى مأسسة هذه الكيانات، وقدرتها على الاستمرار بعيدا عن كاريزما مؤسسيها.

ووجه مدير الندوة انتقاداً لاذعاً لنخبوية العمل الحزبي، مشيرا إلى أن اجتماعات قيادات الأحزاب غالباً ما تُعقد في «قاعات الفنادق الفاخرة»، بعيداً عن مسامع وعيون الشارع. واستنكر الشكري غياب المواقف الميدانية للأحزاب، تجاه الأزمات المعيشية والأمنية التي مست قوت المواطن، مؤكدا أن دور الأحزاب انحصر في «بيانات إلكترونية» لا يسمع بها إلا المتابعون، بينما غابت المظاهرات والوقفات الاحتجاجية الفاعلة عن أجندتها.

وحول خارطة الأحزاب، استغرب الشكري وصول عدد الأحزاب المعلنة إلى قرابة 200 حزب، في دولة لا يتجاوز عدد ناخبيها 3 ملايين، قبل أن يتراجع هذا الزخم ويستقر على نحو 6 أحزاب فاعلة. ودعا الشكري الأحزاب الصغيرة والكثيرة العدد إلى الذوبان في كيانات حزبية قوية وموحدة؛ لتكون أكثر فاعلية وتأثيرا في المشهد العام، خاصة وأن الرؤى والاستراتيجيات الحالية

لمعظم هذه الأحزاب لا تزال مجهولة للجمهور.

واختتم الدكتور كمال الشكري كلمته بالإشارة إلى «خروقات قانونية» صدمت المتابع للشأن السياسي؛ حيث نص القانون رقم 29 على منع تشكيل أحزاب على أساس ديني، أو امتلاك أجنحة عسكرية، إلا أن الواقع كشف عن وجود أحزاب دينية، وأخرى مرتبطة بتشكيلات مسلحة. معتبرا أن هذه الحالة تضع مستقبل الأحزاب الليبية على المحك، وتفرض تساؤلات وجودية حول مصيرها السياسي، إذا ما استمرت في تجاوز الأطر القانونية المنظمة.

مداخلة أ. حسن إسماعيل البركلي عضو هيئة تدريس علوم سياسية بجامعة مصراتة.

15 عاما من العجز الحزبي.

قدّم الأستاذ حسن إسماعيل البركلي، عضو هيئة تدريس العلوم السياسية بجامعة مصراتة، مداخلة نقدية ، معتبرا أن المشهد السياسي الليبي يعيش حالة من التوقف عند لحظة البدايات، رغم مرور عقد ونصف على التغيير.

وقسّم البركلي تاريخ الأحزاب في ليبيا إلى ثلاث محطات مفصلية: المرحلة التأسيسية (1945–1955)، ثم مرحلة الغياب والتجريم (1955–2012)، وصولا إلى المرحلة الراهنة التي بدأت في 2012. منتقدا بشدة استمرار الأحزاب في الحديث بلغة عام 2012، قائلا: «لقد مرت 15 سنة على الثورة، ولا زالت هذه الأحزاب تراوح مكانها دون رؤية ناضجة».

دكاكين انتخابية وتحذير من النموذج العراقي

ووصف البركلي الأحزاب السياسية الحالية بأنها مجرد «دكاكين انتخابية»، لا يهمها سوى الحصول على المقاعد، محذرا من انزلاق ليبيا نحو النموذج العراقي في الفساد السياسي؛ حيث تتحول الأحزاب إلى جهات جباية، تقتطع من رواتب نوابها ومسؤوليها لتمويل خزائنها الخاصة، بعيدا عن أي مشروع وطني حقيقي.

واستنكر الأكاديمي بجامعة مصراتة غياب الدور الحيوي والمهم للأحزاب في «التنمية السياسية» وغرس الثقافة الناضجة. متسائلا: أين هذه الأحزاب من القوى الناعمة؟ لا نجد مسارح، ولا فرقا موسيقية، ولا صحافة حرة

تعبر عن التعددية باستثناء تجربة يتيمة. وأكد أن غياب هذه الأدوات يجعل الحديث عن التداول السلمي للسلطة، مجرد شعارات فارغة لا رصيد لها على أرض الواقع.

وفي نقده للبيئة السياسية، أشار البركلي إلى وجود تناقض صارخ بين الشعارات والممارسة، قائلا: كيف نتحدث عن المجتمع الديمقراطي والحرية، بينما لا يزال يسكن في عقولنا حكامٌ مطلقون؟. واعتبر أن العقلية الإقصائية والاستبدادية، لا تزال هي المحرك الفعلي للعديد من النخب التي تدعي الديمقراطية.

واختتم البركلي مداخلته بدعوة ملحة لتغيير نهج العمل الحزبي؛ مطالبا إياها بالتحول إلى خلايا عمل تنتشر في كل المدن والقرى الليبية، وتنشط عبر الندوات وورش العمل الحقيقية؛ لتوعية المواطن وبناء مجتمع ديمقراطي من القاعدة إلى القمة، بدلا من الارتهان لصناديق الاقتراع، التي لن تنتج حلا في ظل غياب الوعي السياسي.

مداخلة أ. محمد سعد الصغير باحث أكاديمي في العلوم السياسية

الأحزاب الليبية بلا هوية فكرية

بمنظور تحليلي، قدم الباحث الأكاديمي في العلوم السياسية، الأستاذ محمد سعد الصغير، مداخلةً وضعت الأحزاب الليبية أمام «أزمة الهوية» التي تعاني منها، معتبرا أن الخلل لا يكمن فقط في القوانين، بل في صلب الفكر السياسي، والممارسة التنظيمية لهذه الأحزاب.

واستهل الصغير رؤيته بانتقاد غياب الديمقراطية الداخلية، في أكبر الكيانات الحزبية التي تصدرت المشهد بعد 2011. وضرب مثالا بـ حزب العدالة والبناء، مؤكدا أنه فشل في تداول السلطة داخل مؤسسته؛ مما أدى إلى انقسامات حادة؛ ولدت كيانات أخرى كـ «الحزب الديمقراطي». كما اتفق مع الرأي القائل بتلاشي تحالف القوى الوطنية بغياب مؤسسه الدكتور محمود جبريل، مشبهاً الحالة بتجربة «نداء تونس» بعد رحيل الباجي قائد السبسي، ومعتبرا أن هذه الأحزاب ظلت هياكل مفرغة لا ترتبط بالمنظومة المجتمعية الحقيقية.

حاول الصغير تفكيك «الإشكالية الأيديولوجية» في ليبيا، مؤكدا غياب الفكر السياسي الحقيقي عن الأحزاب القائمة. وانتقد استخدام شعار «الإسلام هو الحل»، معتبرا إياه شعارا مستهلكا لا يصلح كأيديولوجيا سياسية في مجتمع مسلم بالفطرة، قائلا: أنت تتحدث مع مجتمع مسلم، الدين بالنسبة له عقيدة ودنيا وآخرة، بينما العمل السياسي يتطلب أيديولوجيا وفكرا وبرامج عمل واضحة.

ولفت، إلى غياب الممارسة المؤسسية، حيث لم تشهد معظم الأحزاب الليبية مؤتمرات عامة دورية؛ لتجديد انتخاب قياداتها أو تطوير فكرها السياسي، مما حوّلها إلى تجمعات جامدة، تفتقر للحيوية السياسية المطلوبة لقيادة المرحلة.

واختتم الباحث محمد سعد الصغير مداخلته بالتأكيد على الدور الحيوي لمنظمات المجتمع المدني، واصفا إياها بأنها هي من تؤسس السلطة وتراقبها وتقيمها. واعتبر أن الحوار الدائر اليوم في رحاب المركز الليبي للدراسات، هو تجسيد حقيقي لهذا الدور الرقابي والتقييمي، الذي يجب أن يضطلع به المثقفون والأكاديميون؛ لتصحيح المسار السياسي في البلاد.

مداخلة أ. عادل مصطفى بوقرين نائب رئيس حزب العدالة والبناء

دفعنا ضريبة الدم في ترهونة

في مداخلةٍ قدم الأستاذ عادل مصطفى بوقرين، نائب رئيس حزب العدالة والبناء، رؤية مغايرة لما طُرح، مؤكدا أن تقييم تجربة الأحزاب الليبية لا ينبغي أن ينفصل عن سياق الظروف غير الطبيعية، والمخاطر الأمنية الجسيمة، التي أحاطت بممارستها طوال السنوات الـ 15 الماضية.

وكشف بوقرين عن حجم التضحيات التي قدمها الحزب، مشيرا إلى أن حزب العدالة والبناء تعرض لاعتداءات متكررة، وفقد ثلاثة من أعضائه في مدينة ترهونة؛ بسبب انتمائهم الحزبي فقط. وأكد بوقرين أن الأحزاب الليبية لم تتحرك في بيئة أمنية مريحة أو ديمقراطية مستقرة، بل كانت تعمل وسط تهديدات حقيقية مست حياة منتسبيها، وهو ما يجب استحضاره عند نقد الأداء الميداني.

ورداً على وصف بعض الأحزاب بأنها أحزاب نخبة، اعتبر بوقرين أن هذا الوصف ليس سلبيا بالضرورة، إذ يمكن لهذه النخب أن تتحرك شعبياً إذا توفرت الظروف. واتفق مع رؤية الدكتور سليمان الشحومي حول تخلص المشهد من «التضخم الحزبي»، مؤكدا أن الـ 200 حزب ستؤول في النهاية إلى التيارات الخمسة الرئيسية المعروفة عالميا، لكن هذا التحول يحتاج إلى وقت وصبر.

معضلة الولاء والكفاءة

وفي نقد ذاتي لآليات العمل الداخلي، طرح بوقرين إشكالية المفاضلة بين الولاء والكفاءة؛ مبيناً أن المرحلة الصعبة تفرض أحيانا تقديم الموالي الصامد، الذي يتحمل التحديات الأمنية، بينما قد تنسحب الكفاءة عند أول صدام أو تهديد. ومع ذلك، شدد بوقرين على أن نضج الأحزاب اليوم، بعد 15 عاماً من التجربة، أصبح أكبر بكثير مما كان عليه في بدايات عام 2011.

واختتم نائب رئيس حزب العدالة والبناء مداخلته، بدعوة صريحة لمنح الأحزاب فرصتها الكاملة في بناء الدولة، قائلا: لقد جربنا القبلية والجهوية وحكم العسكر، ولا بديل اليوم عن إعطاء الأحزاب مساحتها لإعادة التنظيم، وبناء الدولة على أسس مدنية. مؤكداً أن بناء المؤسسات الحزبية الناضجة، هو مسار تراكمي يحتاج إلى بيئة حاضنة، وإرادة وطنية جامعة.

من جهته قدم مدير الندوة الدكتور كمال الشكري، قراءة نقدية لآليات «صناعة القادة» داخل الكيانات السياسية، موجها النظر نحو «الجمود القيادي» الذي يسيطر على مفاصل الأحزاب الليبية. واعتبر الشكري أن أحد أخطر التحديات التي تهدد مستقبل الممارسة الحزبية هو «غياب الصف الثاني والصف الثالث» من الكوادر المؤهلة.

وانتقد الشكري إهمال قيادات الأحزاب لبرامج إعداد القادة الجدد، مشيرا إلى افتقار الكوادر الناشئة لدورات تخصصية في «فن القيادة، وفن التفاوض، وفن إدارة الحوار». وأوضح أن هذا النقص المعرفي يجعل الأحزاب عاجزة عن المنافسة في المحافل السياسية المعقدة، ويجعلها مرتبطة بوجوه تاريخية محددة لا تتغير.

مؤكداً أن «الخشية من المنافسة» والخوف من «الإزاحة من مراكز القرار» هي المحرك الأساسي لتعطيل استراتيجيات الإحلال والتعاقب داخل الأحزاب. واعتبر أن هذا التوجه يحول الأحزاب إلى إقطاعيات سياسية للأفراد، بدلا من أن تكون مؤسسات وطنية متجددة.

ومع ختام هذه السلسلة من المداخلات، أعلن مدير الندوة الانتقال إلى «المحطة الختامية» للندوة، مانحا الكلمة الأخيرة للمتحدثين الرئيسيين د. سليمان الشحومي، أ. ماجدة الفلاح، لتقديم خلاصاتهم النهائية، ورسائلهم الأخيرة للجمهور وللمشهد السياسي الليبي.

د. ماجدة الفلاح

المشهد الحزبي الليبي يعيش «مخاضاً طبيعياً».. والرهان على الجيل القادم لترسيخ «المأسسة»

دعت الأستاذة ماجدة الفلاح، عضو المجلس الأعلى للدولة، إلى قراءة واقع الأحزاب الليبية في سياق المخاض الديمقراطي العالمي، مؤكدة أن ما تشهده البلاد اليوم من تعثر وتشتت، هو مرحلة انتقالية حتمية مرت بها أعرق الديمقراطيات في أوروبا وأمريكا وبريطانيا، قبل أن تستقر على ثنائيات أو كيانات حزبية كبرى وراسخة.

وجددت الفلاح تذكير الحضور بأن الأحزاب الليبية منذ عام 2012 لم تعمل في «مختبرات ديمقراطية هادئة»، بل اشتغلت في بيئة أمنية وسياسية «مهاجمة» تقتات على خطاب التخوين وترهيب المنتسبين. واستشهدت بالاعتداءات الدامية التي طالت حزب العدالة والبناء، من حرق مقراته وصولاً إلى فقدان ثلاثة من أعضائه في ترهونة، معتبرة أن استمرار المؤمنين بالعمل الحزبي رغم هذه التضحيات والاتهامات المساقة بلا أدلة، هو دليل على صلابة المشروع وجدواه.

ولفتت إلى أهمية العودة للتاريخ الليبي، مشيرة إلى أن الانشقاقات والخلافات التي تظهر اليوم، كانت موجودة حتى في أحزاب زمن الانتداب البريطاني، وهو ما يعزز فكرة أن العمل السياسي هو «تراكم تجارب» وليس قفزة في المجهول.

ووضعت الفلاح «خارطة طريق» لمستقبل الأحزاب، ترتكز على عدة محاور:

1-المأسسة: تحويل الأحزاب من تجمعات أفراد إلى مؤسسات رصينة.
2-التداول الداخلي: تفعيل اللوائح الداخلية لضمان تداول القيادة.
3-التنمية البشرية: التركيز على التكوين والتطوير المستمر للكوادر.
4-الجسور المجتمعية: فتح قنوات تواصل مباشرة مع الشارع لتنمية الثقافة الحزبية.
5-التعاون البيني: تعزيز العمل المشترك بين الأحزاب المختلفة.

واختتمت ماجدة الفلاح حديثها متفائلة، بقولها أن «الأمل كبير في الجيل القادم» الذي سيتسلم المشعل؛ ليرسخ العمل الحزبي بالحرفية والمهنية المطلوبة، بعيداً عن رواسب الماضي وعوائق الحاضر، لبناء دولة مدنية مستقرة.

د. سليمان الشحومي

وجّه الأستاذ الدكتور سليمان ساسي الشحومي نداء مباشرا للنخب والمواطنين الليبيين، معتبرا أن الانخراط في العمل الحزبي ليس خيارا ولا ترفا، بل هو ضرورة لحماية مدنية الدولة من التآكل.

وحثّ الشحومي الحضور والمثقفين على الانخراط في المشهد الحزبي، قائلا : أدعوكم للانضمام إلى الأحزاب وتولي قيادتها؛ فما لم تنضموا إليها ستبقى أحزاباً كرتونية ومحدودة التأثير. وأوضح أن عزوف الكفاءات عن الأحزاب، هو ما يضعفها ويجعلها هياكل بلا روح، مشددا على أن البديل عن الأحزاب هو العودة للوراء.

ووضع الشحومي المشهد الليبي أمام خيارين لا ثالث لهما، مؤكداً أن الصراع الحقيقي اليوم هو بين دولة المؤسسات ومجتمع الروابط التقليدية. وأضاف: إما أن تنتصر الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، أو تنتصر القبائل والعشائر والعائلات، معتبرا أن قوة الأحزاب هي الضمانة الوحيدة لمنع تغول القوى التقليدية على المشهد السياسي.

وأثار الشحومي في «سانحة ختامية» تساؤلاً كبرى حول هوية الدولة

الليبية، منتقداً حالة الخلط والضبابية التي تسبق أي عملية استفتاء. وتساءل الشحومي باستنكار: إلى اليوم لا نعرف شكل الدولة؛ هل هي رئاسية أم برلمانية؟ مختلطة أم مجلسية؟، مشددا على أن الإجابة على الأنظمة الثلاثة» (السياسي، الإداري، والاقتصادي)، هي الأولوية القصوى، التي تسبق أي استحقاق انتخابي أو دستوري.

ختام الندوة

اختتم الدكتور كمال الشكري، مدير الندوة، الفعاليات بتوجيه الشكر الجزيل لكل من لبّى الدعوة وساهم في إثراء المحاور بآراء نقدية وفكرية رصينة. كما قدم الشكري اعتذاره لمن لم تسعفهم الأوقات المحددة للإدلاء بمداخلاتهم، مؤكداً أن هذا الحوار هو بداية لسلسلة من اللقاءات التي يتبناها المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات لخدمة الوطن والمواطن.

السياسة العامة.. تنظيم وتقويم

الرفاعي مجاهد بن حامد

كتاب السياسة العامة لمؤلفه بن حامد جاء في أربعة عشرا فصلا، غطت مفهوم الدولة وأسسها، والسياسة العامة وما يتعلق بها من مفاهيم وأدوات، وعمليات السياسة العامة وخطواتها ومراحلها، وصنّاعها، وكذا آليات صياغة السياسة العامة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية.

الدولة حسب المؤلف هي المجتمع السياسي، الذي تحكمه السلطة السياسية العليا، في إطار جغرافي معين، وتتمتع بعناصر السيادة والاستقلال والاستمرارية السياسية، وعنصرها الإقليمي بفضاءاته الثلاثة: البرية، والبحرية، والهوائية، والمواطنون.

تطرق المؤلف إلى الفارق بين الدولة والنظام السياسي، فالأولى أعم، والنظام السياسي الذي يشمل السلطات الثلاث، هو جزء من الدولة، ويركز المؤلف على العلاقة بين النظام السياسي، وصنع السياسات العامة، كما يعرج على أهم مكونات صناعة السياسة العامة، كما هي معلومة في أدبيات السياسات العامة.

السياسة العامة كنتاج للتفاعل داخل النظام السياسي

يُعرَّف النظام السياسي، بأنه مجموعة التفاعلات، التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات الملزمة للمجتمع بأسره. وضمن هذا الإطار، تمثل السياسة العامة المخرج الأساسي لهذا النظام، فهي استجابة هادفة لمشكلة أو قضية مجتمعية، تتطلب تدخلاً منظماً. يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل مقارن لآليات التفاعل، التي تؤدي إلى صياغة السياسة العامة، مع تسليط الضوء على الاختلافات الجوهرية، بين النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، من حيث أدوار الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. يبرهن هذا التحليل على أن الانفتاح الهيكلي للنظام السياسي على المدخلات المجتمعية، هو المحدد الأكثر أهمية؛ إذا كانت السياسة العامة أداة للتفاوض واسع النطاق، أم وسيلة

لسيطرة النخبة. لفهم هذه الديناميكيات، لا بد أولاً من استعراض الإطار النظري، الذي يصف آلية عمل النظام السياسي.

الإطار التحليلي: النظام السياسي كعملية تفاعلية مستمرة

يوفر نموذج النظام السياسي عدسة تحليلية ديناميكية، يمكن من خلالها تفكيك السلوكيات السياسية المتباينة، في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية. هذا النموذج، كما وضعه ديفيد إيستون، يصور العملية السياسية على أنها دورة مستمرة من التفاعلات بين النظام وبيئته، موضحاً كيفية تحويل المطالب المجتمعية إلى سياسات عامة وقرارات ملزمة. تتكون هذه الدورة من أربعة مكونات رئيسية متكاملة:

• المدخلات (Inputs): هي كافة الضغوط والمعلومات الموجهة إلى النظام السياسي من بيئته المحيطة. تنقسم هذه المدخلات إلى أنواع مختلفة، تعكس موقف البيئة من النظام، وهي: المطالب (الطلبات الموجهة للنظام)، والتأييد (الدعم والمساندة)، والمعارضة (رفض السياسات)، واللامبالاة (عدم الاكتراث).

• المخرجات (Outputs): هي القرارات والسياسات الملزمة، التي تصدرها الحكومة استجابةً للمدخلات التي تلقتها. هذه المخرجات هي النتيجة النهائية لعملية صنع القرار داخل النظام.

• البيئة (Environment): هي الإطار الطبيعي والإنساني، الذي يوجد فيه النظام السياسي ويتفاعل معه. تنقسم البيئة إلى قسمين: بيئة داخلية (محلية) ضمن حدود الدولة، وبيئة خارجية (دولية) تشمل العالم ككل.

•رد الفعل الراجع (Feedback): يمثل هذا المكون الأثر الذي تحدثه المخرجات (السياسات العامة) في البيئة. هذا الأثر بدوره يولد مدخلات جديدة (مطالب أو تأييد أو معارضة)؛ مما يجعل العملية السياسية دورة تفاعلية مستمرة.

يكشف تكامل هذه المكونات عن الطبيعة التفاعلية المستمرة للنظام السياسي. فمكون «رد الفعل الراجع» لا ينهي العملية، بل يعمل كحلقة وصل حيوية

تحول «المخرجات» مجدداً إلى «مدخلات»؛ مما يخلق دورة ذاتية التطور أو التجديد. هذا الفهم الديناميكي هو المفتاح لتحليل الاختلافات الجوهرية، بين النظم السياسية التي ستتم مناقشتها لاحقاً. بعد فهم هذه الآلية التفاعلية، يصبح من الضروري تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية، التي تؤثر في كل مرحلة من مراحل هذه العملية.

خريطة الفاعلين في ساحة السياسة العامة

إن عملية صياغة السياسة العامة ليست عملية آلية، بل هي نتاج تفاعل حيوي بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، التي تمتلك درجات متفاوتة من السلطة القانونية والنفوذ المجتمعي. يمكن تقسيم هؤلاء الفاعلين إلى فئتين رئيسيتين: الفاعلون الرسميون الذين يمتلكون صلاحيات دستورية وقانونية، والفاعلون غير الرسميين الذين يسعون للتأثير في العملية، من خارج هياكل السلطة المباشرة.

الفاعلون الرسميون: أصحاب السلطة القانونية

الفاعلون الرسميون هم الأفراد والمؤسسات الذين يمتلكون صلاحيات قانونية تمنحهم الحق في المشاركة المباشرة في صنع وتنفيذ السياسة العامة. يشمل هؤلاء الفاعلون:

١. المشرعون: يمثلون السلطة التشريعية، ويتمثل دورهم المحوري في سن القوانين، التي تشكل الإطار القانوني للسياسات العامة، معتمدين في ذلك على المعلومات التي يقدمها التنفيذيون والأجهزة الإدارية.

٢. التنفيذيون: وتشمل هذه الفئة قيادة السلطة التنفيذية. يلعب التنفيذيون دوراً قيادياً في رسم وتنفيذ السياسات العامة، إلا أن فاعلية هذا الدور تعتمد بشكل كبير، على مدى الدعم الذي يحصلون عليه من المشرعين.

٣. الأجهزة الإدارية (البيروقراطيون): بحكم خبرتهم الفنية، وتواجدهم الدائم في مفاصل الدولة، يلعب البيروقراطيون دوراً حاسماً في صياغة ومناقشة بدائل السياسات، حيث يقدمون البيانات الفنية، التي يعتمد عليها التنفيذيون والمشرعون في اتخاذ قراراتهم.

٤. المحاكم (القضاة): تمتلك السلطة القضائية دوراً مؤثراً في عملية السياسة العامة، من خلال تفسير القوانين ومراجعة دستورية القرارات. هذا الدور قد يؤدي إلى تعديل مضمون السياسات، أو طريقة تطبيقها، مما يؤثر بشكل مباشر على عمل التنفيذيين والمشرعين، ويظهر بشكل جلي في دول مثل الولايات المتحدة.

الفاعلون غير الرسميين: أصحاب النفوذ والتأثير

الفاعلون غير الرسميين، هم الأفراد والجماعات، الذين لا يمتلكون سلطة قانونية مباشرة للمشاركة في صنع القرار، ولكنهم يسعون بنشاط للتأثير على صانعي السياسات، من خلال قنوات مختلفة. أبرز هؤلاء الفاعلين:

١. الجماعات الضاغطة (المصلحية): تساهم هذه الجماعات بشكل فعال في بلورة المطالب، ونقلها إلى صانعي القرار. تسعى هذه الجماعات للتأثير على السياسات، من خلال ممارسة الضغط على المشرعين، وتزويد الأجهزة الإدارية بمعلومات متخصصة تخدم مصالحها.

٢. الأحزاب السياسية: يتمثل دورها الأساسي في تجميع المصالح المتنوعة في المجتمع، وبلورتها في برامج سياسية متكاملة. هدفها الرئيسي هو الوصول إلى السلطة لتنفيذ هذه البرامج، وهي بذلك تعمل على تجميع وتضخيم أصوات المواطنين الأفراد، والجماعات المصلحية.

٣. المواطن الفرد: على الرغم من أن دور المواطن الفرد غالباً ما يكون محدوداً ومهملاً، إلا أن تأثيره يتم تجميعه وتضخيمه، من خلال الأحزاب السياسية والجماعات المصلحية، التي تحول المطالب الفردية إلى قوة جماعية مؤثرة.

إن طبيعة التفاعل بين جميع هؤلاء الفاعلين، الرسميين وغير الرسميين، تتغير بشكل جذري؛ بناءً على نوع النظام السياسي الحاكم، وهو ما يقودنا إلى التحليل المقارن في القسم التالي.

تحليل مقارن: آليات التفاعل في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية

يكمن الاختلاف الأساسي بين النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، في درجة الانفتاح والشرعية التي تُمنح لآليات التفاعل بين المجتمع والدولة.

فبينما تُشرعن النظم الديمقراطية قنوات التعبير والتأثير، وتجعلها مفتوحة، تميل النظم غير الديمقراطية إلى التحكم في هذه القنوات أو إغلاقها. يوضح الجدول التالي مقارنة مباشرة بين النظامين؛ بناءً على طبيعة آليات التفاعل.

وجه المقارنة بين النظم الديمقراطية النظم وغير الديمقراطية

طبيعة المدخلات، تكون المدخلات (المطالب والآراء) «معلنة» وصريحة. يمتلك أفراد المجتمع الحق في التعبير العلني عن مطالبهم وتطلعاتهم دون خوف من القمع، مما يجعل عملية التغذية الراجعة واضحة ومباشرة. على النقيض من ذلك، تكون المدخلات هنا في الغالب «غير معلنة». إن الخوف من «رد الفعل القمعي» المحتمل من النظام، يدفع الأفراد إلى عدم الإعلان عن مطالبهم الحقيقية، خاصة إذا تعارضت مع مصالح السلطة؛ مما يؤدي إلى حجب المعلومات الحيوية عن النظام.

دور الفاعلين غير الرسميين، على النقيض التام من دورهم الهامشي في النظم غير الديمقراطية، يلعب الفاعلون غير الرسميين (الأحزاب، جماعات الضغط، الرأي العام) دوراً محورياً ومعترفاً به في التأثير على السياسات، عبر قنوات مشروعة ومفتوحة؛ مما يجعلهم شركاء فاعلين في عملية صنع القرار. في مقابل دورهم المحوري في الديمقراطيات، يكون دور الفاعلين غير الرسميين هنا مهمشاً أو خاضعاً لسيطرة «النخبة الحاكمة». وفقاً لـ«نظرية النخبة»، فإن السياسة العامة لا تعكس مطالب الجماهير، بل تنبع من قيم وتفضيلات النخبة، وتتدفق من الأعلى إلى الأسفل؛ مما يجعل دور الفاعلين المجتمعيين المستقلين شبه معدوم.

آلية صنع القرار، تتم عملية صنع القرار من خلال التنافس والمساومة والتفاوض، بين مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين. السياسة العامة هي نتاج توازن القوى والتوافق بين مصالح متعددة ومتنافسة. بعكس الآلية التفاوضية في الديمقراطيات، تكون عملية صنع القرار هنا «فوقية» (Top–Down). تتركز السلطة في يد النخبة الحاكمة أو الحزب الواحد، وتكون المشاركة المجتمعية، إن وجدت، شكلية أو غائبة، وتصدر القرارات من الأعلى ليتم تنفيذها في الأسفل.

الشفافية والمساءلة، تتسم آليات التفاعل بالعلنية والشفافية، مما يسمح بوجود درجة عالية من المساءلة من قبل الرأي العام والناخبين، ويجبر صانعي القرار على تبرير سياساتهم. بينما تتسم الآليات الديمقراطية بالعلنية، تغيب الشفافية هنا بشكل شبه كامل، حيث تكون آليات صناعة القرار مغلقة وغير معلنة. هذا الغموض يحد من أي مساءلة حقيقية للسلطة الحاكمة، التي لا تكون مسؤولة أمام الشعب بل أمام دوائر السلطة الضيقة.

يتضح مما سبق أن بنية النظام السياسي لا تحدد فقط القواعد الرسمية للحكم، بل ترسم بشكل حاسم «من» يُسمح له بالمشاركة في صنع السياسة، و«كيف» تتم هذه المشاركة.

بالنظر إلى طبيعة النظام كعامل حاسم في تحديد شكل السياسة العامة، يكشف التحليل المقارن أن الفرق الجوهري بين النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، لا يقتصر على وجود الانتخابات من عدمها، بل يمتد عميقاً إلى طبيعة آليات التفاعل المسموح بها بين الدولة والمجتمع. هذه الآليات هي التي تحدد في نهاية المطاف هوية السياسة العامة وشكلها.

ففي النظم الديمقراطية، تكون السياسة العامة نتاج عملية تفاوضية وتنافسية مفتوحة، يشارك فيها فاعلون رسميون وغير رسميين متعددون، وتخضع لدرجة من الشفافية والمساءلة الشعبية. أما في النظم غير الديمقراطية، فإن السياسة العامة هي انعكاس مباشر لمصالح وتوجهات النخبة الحاكمة، حيث يتم التحكم في آليات التفاعل المجتمعي، أو قمعها لضمان استمرارية السلطة؛ مما يجعل السياسات تخدم مصالح القلة بدلاً من المصلحة العامة.

في نهاية المطاف، إن فهم هذه الفروقات التأسيسية ليس ضرورياً للتصنيف الأكاديمي فحسب، بل لتقييم شرعية السياسات بواقعية، والتنبؤ بمدى استقرارها، واستشراف أثرها المجتمعي الحقيقي في أي سياق سياسي معين.

المؤلف تابع كثير من أهل الاختصاص، في وصف خطوات السياسة العامة، والتي تبدأ بصياغة المشكلة، وتحديد كيفية التعامل مع المشكلة، ثم تبني السياسة الملاءمة لمعالجة المشكلة، ثم التطبيق ثم التقويم، واستعرض المؤلف

في فصل مستقل، بشكل مختصر جدا ودون ناقش أو تقييم، صنع السياسة العامة في المملكة العربية السعودية، وكيفية إصدار التشريعات القوانين واتخاذ القرارات، بدء من الاقتراحات التي تأتي من مجلس الوزراء أو مجلس الشورى، والتي تخضع للمناقشة والإقرار، ثم الاعتماد فالنشر.

في الفصول اللاحقة ركز المؤلف بتفصيل الناقش حول مراحل وضع السياسات العامة، والتي إشار لها في فصل سابق بخطوات وضع السياسة العامة، ثم عاد لمناقشة الفواعل الرئيسية في صناعة السياسة العامة، حيث أفرد فصلا مطولا للنخبة، حيث وصفهم بأنهم المجموعة التي تمتلك النفوذ للسيطرة على جميع شؤون المجتمع، ويدور حديث المؤلف حول تأكيد أن النخبة هي الطبقة الحاكمة، حيث تطرق إلى مبررات وجودها، ويخلص في تبرير وجود النخبة، إلى أنه ليس من خيار المحكومين إلى الرضوخ لها.

جماعة المصالح، وهم المجموعات الذين تجمع أهداف مشتركة يسعون لتحقيقهما، عبر وسائل الضغط المتعددة، وعادة ما تركز تلك المجموعات على المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا تسعى للوصول إلى السلطة كما هو هدف الأحزاب السياسة، حيث تطرق المؤلف لها عبر فصل مستقل، وعلاقتها بأنها تجمع من الأفراد، وتوحدهم رؤية ضمن إطار سياسي، هدفهم الوصول إلى السلطة، حيث يستخدمون وسائل مختلفة: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وإعلامية، ودينية، والعسكرية، والعنيفة، التي تشمل، حسب المؤلف الاغتيالات.

في فصل لاحق تطرق المؤلف إلى الرأي العام، باعتباره فاعل أساسي في عملية صنع السياسة العامة، حيث يعرفه بأنه المجتمعون على رأي معين، أو اتجاه محدد في زمن محدد، والذي يتكون عبر التنشئة الأسرية أو من خلال المدرسة أو الإعلام، ويكون للدين أثره في تشكيله في حالات عديدة، وقد تصنعه أحداث مهمة.

الفصول اللاحقة عرج المؤلف على النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، مكوناته والتي بدأه بالمبادئ التي تحكمه ومنها الشريعة الشورى، وكونه نظام ملكي دستوري، يكون الملك فيه لأبناء عبدالعزيز وأحفاده، حيث تطرق المؤلف لاختصاصات الملك، حيث يمثل رأس السلطة التنفيذية

والقائد العلى للقوات المسلحة، وهو بالتالي المسؤول عن وضع السياسة العامة، في كافة الشؤون الداخلية والخارجية، ويقر المؤلف أنه من الصعب القول بفصل السلطات ضمن النظام السياسي السعودي، وبالتالي فإنه لا يمكن الجزم بأن مجلس الشورى هو المسؤول عن التشريع في البلاد، ودوره لا يتعدى إبداء الرأي في السياسات التي تحال إليه، وليس له سلطة سن القوانين أو وقفها.

بالنسبة للنظام القضائي، يرى المؤلف أنه ينضبط بعدد من المبادئ الحكامة، والتي في مقدمتها الشريعة الإسلامية، كما ناقش مراتب القضاء، وأساليب البث في القضايا، إلا إنه مع التأكيد على مبدأ استقلالية القضاء، فقد قصرها على القضايا ذات الطبيعة الجنائية.

ناقش المؤلف لاحقا مفهوم الاقتصاد السياسي، دون إيضاح الرابط بينه وبين السياسة العامة، حيث عرفه بأنه مجموع القضايا التي تنشأ عن التفاعل بين الأنشطة السياسية والأنشطة الاقتصادية، وتأثير الدولة على عمليات الإنتاج وتوزيع الثروة، وأثر الاقتصاد على توزيع القوة. واتبع المؤلف حديث عن الاقتصاد السياسي بمناقشة الإيديولوجيات الثلاث الحاكمة للاقتصاد السياسي وهي: الليرالية، الماركسية، القومية، حيث يرى المؤلف أنه مع تعدد النظريات التي تشرح الاقتصاد السياسي، إلا إنها محكومة بهذه الأيديولوجيات، ووجه المؤلف نقدا لها كونها تطرح افتراضات متضاربة، ونقل أراء أنصارها في الأيديولوجيات الأخرى.

واختتم المؤلف كتابه بفصل تطرق فيه إلى الأبداع في السياسة والسياسي المبدع، والذي يفكر بشكل غير تقليدي، ويتعلم من التاريخ ويشغله المستقبل، ويخطط له، وينفذ ما خطط له بطريقة غير مسبوقة، واعتبر المؤلف أن الخروج من الأزمات، يتطلب سياسة إبداعية يضعها ساسة وداعمون غير تقليديون.

دراسات وسياسات

مجلة علمية محكمة تصدر
عن المركز الليبي للدراسات

المـركز الليبي للدراسات ورسم السياسات هو مؤسّسة بحثيّة مستقلّة تعنى بالشأن الليبي دون إهمال ما يتصل به من قضايا إقليمية ودولية.

ويهدف المركز للمساهمة في ترقية النشاط البحثي وتقديم مواد علمية تبحث مختلف القضايا التي تخص ليبيا كما يركز على تكريس ثقافة الاعتماد على المعلومة الصحيحة ونتائج تقديرات المواقف العلمية والبحوث واستطلاعات الرأي ويوجه اهتماما خاصا لوضع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

كما يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في ليبياّ، دولة ومجتمع، وبتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، وبالتحليل السياسي والاقتصادي، ويناقش التحدّيات التي تواجه البلاد على مستوى المواطنة والهويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمع وتطوير مؤسسات الدولة، وتطوير المجتمع المدني في الانتقال الديمقراطي.

كما يُعنى المركز بدراسة علاقات ليبيا مع محيطها الإقليمي والدولي ودراسة سياسات الدول تجاهها وتقدير المواقف الصحيحة حيالها.

ينحصر اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثقافية والعلوم السياسية في الحاضر والمستقبل، ولا يلتفت إلى الدراسات التاريخية إلا بالقدر الذي تتطلبه دراسات الحاضر والمستقبل، كما لا يغرق في الاهتمام بالقضايا والمسائل النظريّة، والنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ، إلا لمناسبتها للقضايا التطبيقية وارتباطها بتحليل النظام والثقافة السائدة في مسعى لطرح البدائل العلمية الصحيحة.

ينتج المركز تقارير اسبوعية وشهرية وبحوث ودراسات، ويدير عدّة برامج متخصّصة تعنى بالتطوير المؤسسي، ويعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ودورات موجّهة للمختصّين، وللرّأي العامّ، ويعد استطلاعا للرأي بشكل دوري وتصدر عنه مجلة علمية باسم "سياسات ودراسات".